دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــــــــــــــــة الزاويـــــــــــــــــــة

إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة

كليـــــــــة الاقتصـــــــاد

قسم المحاسبة

المراجعة المستمرة وتأثيرها على جودة التقارير المالية

(دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية)

إعداد الطالبة:

أمل الصغير يوسف حمزة

بكالوريوس محاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة الزاوية

معقيدة بقسم المحاسبة بالكلية – رقم القيد: (018501944)

إشراف

د. خليفة إبراهيم ميلاد

الدرجة العلمية: أستاذ مشارك بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة الزاوية

قدمت الرسالة استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في قسم المحاسبة

بتاريخ 10/ شوال /1447هـ الموافق 2026/03/29م

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾

سورة الفرقان / الآية "67"

الإهـــــــــــداء

إلى روح والدي الحبيب ،الذي كان حضوره يُكمل الحلم ، ويمنحه معنى الحياة ،وغيابه ترك في القلب فراغًا لا يملؤه إنجاز ولا يخففه نجاح ... إليك أهدي هذا الجهد المتواضع ،لا بوصفه إنجازًا ، بل وفاءً لوعدٍ بيني وبينك ،وعربون حبٍ لا ينقطع ، وصدقةٍ جاريةٍ على روحك الطاهرة .
وجعل هذا العمل نورًا يصل إليك ، ودعاءً لا ينقطع لك

إلى أمي الحبيبة ، نبع الصبر ، وسِتر الدعاء ، إليكِ يمتد هذا الفخر ، ويستقر هذا الحصاد.

إلى زوجي ، رفيق دربي ، وشريك النجاح ، لك من هذا العمل نصيب الامتنان ، وصدق العرفان.

وإلى أبنائي وأخواتي ، الذين تزهر بهم مرارة الأيام ، وتحلو معهم مشقة الطريق.

لكم جميعًا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع ، محبةً لا تنفد ، وامتنانًا لا يخفت.

الشكرٌ والتقديرٌ

الحمد لله أولاً وآخراً، وبه تتم النعم وتكتمل المساعي، أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور/ خليفة إبراهيم ميلاد، الذي أحاط رسالتي بعنايته العلمية، ولا يمل مراجعة، على الرغم من جسيم شواغله، وتعدد مسؤولياته، فله مني وافر التقدير، وعميق العرفان على ما بذله من جهد، وما منحه من وقت وفكر وسعة صدر.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذين الجليلين، عضوي لجنة المناقشة الموقّرة، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحملهما عناء قراءتها وتقويمها، وهما:

1- الدكتور/ يوسف شعبان المبروك عضو اللجنة المناقشة الداخلية عن جامعة الزاوية

2- الدكتور/ محمد الطيب الشريف عضو اللجنة المناقشة الخارجي عن جامعة صبراته

وختامًا، أتوجه بامتناني الصادق إلى كل من ساندني في هذه الرحلة العلمية، وشاركني الطريق بدعمٍ أو تشجيع، أو كلمةٍ طيبةٍ كان لها أثرها في تثبيت العزم وإنعاش الأمل، جزاهم الله عني خير الجزاء، وكتب لهم أجر العون والمساندة.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهـــــداء	ج
الشكرٌ والتقديرٌ	د
فهرس المحتويات	هـ
فهرس الجداول	أ
قائمة الأشكال	ج
ملخص	د
ABSTRACT	و
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	**7**
1-1 مقدمة الدراسة:	1
2.1-الدارسات السابقة:	3
3.1- مشكلة الدراسة:	12
4.1- أهداف الدراسة:	13
5.1 - أهمية الدراسة:	14
6.1 - فرضيات الدراسة:	14
7.1- أنموذج الدراسة المقترح:	15
8.1- أسلوب الدراسة:	15
9.1- منهجية الدراسة:	16
10.1- حدود الدراسة:	16
11.1 - مصطلحات الدراسة:	16
الفصل الثاني **الإطار المفاهيمي للمراجعة المستمرة**	**18**
المبحث الاول: المراجعة المستمرة	19

تمهيد	19
المطلب الأول: مفهوم المراجعة المستمرة وأهميتها	20
أولاً– مفهوم المراجعة المستمرة:	20
ثانياً– أهمية المراجعة المستمرة	22
المطلب الثاني: أهداف المراجعة المستمرة	24
المطلب الثالث: عوامل الطلب على المراجعة المستمرة	26
المطلب الرابع: مزايا المراجعة المستمرة	28
المطلب الخامس: عيوب ومعوقات المراجعة المستمرة	29
المبحث الثاني: معايير المراجعة المستمرة	33
تمهيد	33
أولًا: المعايير العامة	33
ثانيًا: معايير العمل الميداني	34
ثالثًا: معايير التقرير	35
المطلب الأول: متطلبات وشروط المراجعة المستمرة	36
المطلب الثاني: مراحل المراجعة المستمرة	39
المطلب الثالث: إجراءات المراجعة المستمرة	41
المطلب الرابع: أوجه الاختلاف بين المراجعة المستمرة والمراجعة التقليدية	43
المطلب الخامس: مزايا تطبيق المراجعة المستمرة في تحسين جودة التقارير المالية	45
خلاصة الفصل:	48
الفصل الثالث **الاطار المفاهيمي للتقاريــر الماليــة**	**49**
المبحث الأول: التقارير المالية	50
تمهيد	50
المطلب الأول: مفهوم التقارير المالية:	51
المطلب الثاني: أهمية التقارير المالية:	52

المطلب الثالث: أهداف التقارير المالية:	53
المطلب الرابع: مكونات التقارير المالية	55
المبحث الثاني: جودة التقارير المالية	58
تمهيد	58
المطلب الاول: الاطار المفاهيمي لجودة التقارير المالية	58
أولًا: مفهوم جودة التقارير المالية	58
ثانيًا: تطور مفهوم الجودة في التقارير المالية	59
ثالثًا: العلاقة بين جودة التقارير المالية والإفصاح المحاسبي	60
رابعًا: الإطار المرجعي لقياس الجودة	60
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	61
أولًا: الملاءمة (Relevance)	62
ثانيًا: التمثيل الصادق	62
ثالثًا: القابلية للمقارنة	62
رابعًا: إمكانية الفهم (Understandability)	63
خامسًا: قابلية التحقق (Verifiability)	63
سادسًا: التوقيت المناسب (Timeliness)	63
سابعًا: التوازن بين التكلفة والمنفعة (Cost–Benefit Balance)	64
المطلب الثالث: معايير جودة التقارير المالية	64
المطلب الرابع: محددات وقياس جودة التقارير المالية	66
المبحث الثالث: مفهوم العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية وأهميتها	73
تمهيد	73
أبعاد العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية	75
البُعد الزمني (التوقيت والسرعة)	75
البُعد الرقابي (التحقق والموثوقية)	76
البُعد المعلوماتي (الدقة، والاكتمال، والإفصاح)	77

البُعد التقني (التكنولوجيا، النظم، والتحول الرقمي)	78
البُعد المهني (كفاءة المراجعين والخبرة المحاسبية)	79
البُعد الإداري والتنظيمي (البيئة الداخلية ودعم الإدارة العليا)	81
البُعد الإداري والتنظيمي (البيئة الداخلية ودعم الإدارة العليا)	82
البُعد الاقتصادي والاستثماري (الثقة في الأسواق المالية وكفاءة القرارات)	84
خلاصة الفصل	87
الفصل الرابع: **الدراسة الميدانية**	**88**
أولاً– نبذة عن مصارف عينة الدراسة:	89
تمهيد:	92
4–1 منهجية الدراسة:	92
4–2 مجتمع الدراسة	92
4–3 عينة الدراسة	93
ثانياً– أداة جمع البيانات	94
ثالثًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة	103
سادسا: اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة	127
مناقشة النتائج	129
النتائج والتوصيات	132
أولاً– النتائج الميدانية :	132
ثانياً– التوصيــات	133
قائمة المصادر والمراجع	136
الملاحق	145

فهرس الجداول

الجداول	الصفحة
جدول (1): مزايا وعيوب المراجعة المستمرة	32
جدول (2): مقارنة بين المراجعة المستمرة والمراجعة التقليدية	45
جدول (3) توزيع العينة على المصارف	93
جدول رقم (4) عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.	95
جدول رقم(5) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي	95
جدول رقم (6) نتائج اختبار الثبات والصدق	96
جدول رقم(7) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب العمر	97
جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	98
جدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	99
جدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	100
جدول رقم (11) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب عدد الدورات أو البرامج التدريبية التي حضرتها في مجال المراجعة المستمرة	101
جدول رقم (12) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب التدريب على استخدام الأنظمة المالية الإلكترونية في المراجعة	102
جدول رقم (13) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي	104
جدول رقم (14) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية	107

الجداول	الصفحة
الجدول رقم (15) نتائج اختبار (Z)حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية	110
جدول رقم (16) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي	112
جدول رقم (17) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية	115
الجدول رقم (18) نتائج اختبار (Z)حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية	118
جدول رقم (19) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على قابلية الفهم ومقارنة المعلومات في المصارف التجارية الليبية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي	120
جدول رقم (20) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على قابلية الفهم ومقارنة المعلومات في المصارف التجارية الليبية	123
الجدول رقم (21) نتائج اختبار (Z)حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على قابلية الفهم ومقارنة المعلومات في المصارف التجارية الليبية	125
الجدول رقم (22) نتائج اختبار (Z)حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية	127

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
شكل (1-1) أنموذج الدراسة المقترح	15
شكل رقم (1) التمثيل البياني للتوزيع النسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب العمر	97
شكل رقم (2) التمثيل البياني للتوزيع النسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	98
شكل رقم (3) التمثيل البياني للتوزيع النسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	99
شكل رقم (4) التمثيل البياني للتوزيع النسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	100
شكل رقم (5) التمثيل البياني للتوزيع النسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب عدد الدورات أو البرامج التدريبية التي حضرتها في مجال المراجعة المستمرة	101
شكل رقم (6) التمثيل البياني للتوزيع النسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب التدريب على استخدام الأنظمة المالية الإلكترونية في المراجعة	102

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المراجعة المستمرة في تحسين جودة التقارير المالية داخل المصارف التجارية الليبية، وذلك في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي ألزمت مهنة المراجعة الانتقال من الأساليب التقليدية إلى ممارسات أكثر آنية وتفاعلية.

وتنطلق الدراسة من إشكالية تتمثل في ضعف جودة التقارير المالية وتزايد الاعتماد على النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية، وما نتج عن ذلك من تراجع في مستوى الثقة والملاءمة لدى مستخدمي هذه التقارير، وتؤكد الدراسة على ضرورة تبني مدخل رقابي حديث قائم على المراجعة المستمرة, بما يضمن التحقق الدائم من صدق المعلومات المحاسبية ودقتها, ويعزز موثوقية التقارير المالية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، كما اعتمدت المنهج التحليلي في الجانب الميداني , وتمثّل مجتمع الدراسة في المراجعين الداخليين والعاملين بأقسام المحاسبة والمراجعة في المصارف التجارية الواقعة الليبية، وهي: المصرف التجاري الوطني، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة، ومصرف شمال أفريقيا.

وقد تم اختيار عينة عشوائية بلغ حجمها (110) مفردة، ووزعت عليهم (110) استبانة استُرجع منها (100) استبانة صالحة للتحليل بنسبة استرجاع (90.91%).

حيث أظهرت النتائج قيمًا مرتفعة عكست توافر درجة عالية من الثبات والاعتمادية للأداة.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية، فضلاً عن تأثيرها الإيجابي على أبعاد الجودة المتمثلة في موثوقية المعلومات وملاءمتها وقابليتها للفهم والمقارنة.

وفي ضوء هذه النتائج توصي الباحثة بتبنّي تطبيق المراجعة المستمرة رسميًا داخل المصارف التجارية لما لها من أثار إيجابي في رفع جودة التقارير المالية وتعزيز الموثوقية والملاءمة، كما توصي بتطوير البنية التقنية لنظم المعلومات المحاسبية وتفعيل أدوات الرقابة الآلية (ERP، التقارير الفورية، التنبيهات , ومؤشرات الخطر) ,مع إعداد سياسات وإجراءات

مكتوبة توحّد التطبيق, وتؤكد ضرورة تعزيز استقلالية المراجعة الداخلية ورفع كفاءة العاملين بالتدريب، وتقوية التنسيق مع تقنية المعلومات والجهات الرقابية , لوضع إرشادات داعمة وتحسين الشفافية والانضباط المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: المراجعة المستمرة، جودة التقارير المالية، المصارف الليبية.

Abstract

This study aims to examine the impact of continuous auditing on improving the quality of financial reports within commercial banks in the Western region, in light of the rapid digital transformations that have compelled the auditing profession to shift from traditional methods to more real-time and interactive practices.

The study stems from a problem represented by the weakness in the quality of financial reporting and the increasing reliance on electronic disclosure of accounting information, which has led to a decline in the level of trust and relevance perceived by users of these reports. The study emphasizes the necessity of adopting a modern supervisory approach based on continuous auditing to ensure the ongoing verification of the accuracy and reliability of accounting information and to enhance the credibility of financial reports.

The study adopted the descriptive method for the theoretical aspect through reviewing relevant literature and previous studies. It also employed the analytical method for the field study. The study population consisted of internal auditors and employees working in accounting and auditing departments in commercial banks located in the Western region, namely: National Commercial Bank, Jumhouria Bank, Sahara Bank, Wahda Bank, and North Africa Bank.

A random sample of (100) respondents was selected. A total of (110) questionnaires were distributed, of which (100) valid responses were retrieved for analysis, representing a response rate of (90.91%).

The study instrument (questionnaire) was designed based on the five-point Likert scale. Reliability and validity tests were conducted using Cronbach's Alpha coefficient, and the results showed high values indicating a high degree of reliability and consistency of the instrument.

The statistical analysis results revealed a statistically significant impact of continuous auditing on the quality of financial reports. It also showed a positive effect on the dimensions of quality represented by information reliability, relevance, understandability, and comparability.

In light of these findings, the researcher recommends the formal adoption of continuous auditing within commercial banks due to its positive effects in enhancing financial reporting quality and strengthening reliability and relevance. The study also recommends developing the technological infrastructure of accounting information systems and activating automated control tools (ERP systems, real-time reporting, alerts, and risk indicators), in addition to preparing written policies and procedures to standardize implementation. Furthermore, it emphasizes enhancing internal audit independence, improving staff competence through training, and strengthening coordination with information technology departments and regulatory authorities to establish supportive guidelines and improve transparency and accounting discipline.

Keywords: Continuous auditing, financial reporting quality, commercial banks, information reliability, information relevance, understandability and comparability.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة الدراسة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات متسارعة في بيئة الأعمال؛ نتيجة التطور التكنولوجي والرقمي المتنامي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة الأنشطة الاقتصادية وأساليب إدارتها وأنظمتها الرقابية, فقد أصبحت المؤسسات المعاصرة تعمل في بيئة تتسم بالتعقيد والتشابك وسرعة تدفق المعلومات، مما فرض ضرورة تطوير أدوات الإدارة والرقابة والمراجعة لتواكب هذا التحول، وفي هذا السياق، برزت مهنة المحاسبة والمراجعة باعتبارها من أكثر المهن تأثرًا بهذه التحولات، حيث انتقلت من الاعتماد على الإجراءات التقليدية الدورية إلى أنظمة أكثر ديناميكية تعتمد على التقنيات الرقمية والتحليل الفوري للبيانات.

وفي ظل هذا التطور، لم تعد أساليب المراجعة التقليدية القائمة على الفحص الدوري اللاحق للعمليات كافية لضمان سلامة المعلومات المالية في بيئة تتسم بالسرعة والتعقيد، بخاصة مع توسع استخدام الأنظمة الإلكترونية , ونظم المعلومات المحاسبية المتكاملة. ومن هنا ظهر مفهوم المراجعة المستمرة بوصفه مدخلاً حديثًا يقوم على المراقبة اللحظية أو المتقاربة للعمليات المالية، واستخدام أدوات تحليل البيانات والرقابة الآلية لاكتشاف الانحرافات والأخطاء فور حدوثها أو في أقرب وقت ممكن.

حيث تُعد التقارير المالية إحدى الركائز الأساسية في النظام المالي لأي منشأة، إذ تمثل الوسيلة الرئيسة لنقل المعلومات إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة، مثل/ المستثمرين/ الدائنين/ والجهات الرقابية، والإدارة, ولا تقتصر أهمية هذه التقارير على عرض البيانات المالية، بل تمتد لتشمل دورها في دعم القرارات الاقتصادية، وتعزيز الشفافية، وترسيخ الثقة في البيئة المالية, ومن ثم فإن جودة التقارير المالية أصبحت مطلبًا جوهريًا في ظل تزايد الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، واشتداد المنافسة، وتنامي المتطلبات التنظيمية والرقابية.

وتُعد المراجعة المستمرة تطورًا طبيعيًا في الفكر الرقابي، إذ ترتكز على التناغم بين نظم المعلومات المحاسبية والتقنيات الرقمية وأدوات التحليل، بما يتيح للمراجع الداخلي أو الخارجي الانتقال من أسلوب الفحص البَعدي إلى أسلوب الرقابة الآنية. ويؤدي ذلك إلى تقليص فجوة الزمن بين تنفيذ العملية واكتشاف الخطأ، وتعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية، وتحسين درجة الاعتماد على البيانات والتقارير المالية.

وفـي البيئـة المصـرفية علـى وجـه الخصـوص، تتضـاعف أهميـة هـذا التوجـه ؛ نظـرًا لحساسية العمليات المالية، وكبر حجم التعاملات اليومية، وارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بها، فالمصارف تعتمد على أنظمة إلكترونية متكاملة، وتتعامل مع بيانات مالية ذات طبيعة آنية، مما يجعل أي قصور في الرقابة أو تأخر في اكتشاف الأخطاء مؤثرًا بصورة مباشرة على مصداقية التقارير المالية وثقة المتعاملين.

وبناء على ما سبق، يأتي موضوع المراجعة المستمرة وتأثيرها على جودة التقارير المالية بوصفه أحد الموضوعات الحديثة التي تتقاطع فيها مفاهيم المحاسبة والرقابة ونظم المعلومات والتحول الرقمي، بخاصة في ظل سعي المؤسسات المالية لتعزيز كفاءة منظومتها الرقابية ورفع مستوى جودة الإفصاح المالي بما يتوافق مع المعايير المهنية والرقابية الحديثة.

2.1-الدارسات السابقة:

أولاً: الدارسات العربية:

1- دراسة (دبور، 2019) بعنوان: دور المراجع الخارجي في تدعيم قواعد حوكمة الشركات باستخدام مدخل المراجعة المستمرة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الكيفية التي يمكن للمراجع الخارجي من خلالها الإسهام في تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة داخل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك عبر الاعتماد على مدخل المراجعة المستمرة بوصفه أحد الأساليب الحديثة التي تتماشى مع التحولات الرقمية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية.

وقد ركّزت الدراسة على توضيح الدور الحيوي للمراجع الخارجي في تحسين جودة المعلومات المالية، وتفعيل أسس الرقابة والشفافية والمساءلة بشكل يدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية الرشيدة.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات الحديثة، واستعراض الممارسات المهنية المرتبطة بتطبيق المراجعة المستمرة، وربط ذلك بمتطلبات الحوكمة وأثرها على جودة تقارير الأعمال.

وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق المراجعة المستمرة يساعد الشركات على تقديم تقارير مالية محدثة وموثوقة تتوافق مع البيئة الرقمية، وأن هذا النوع من المراجعة يرفع من جودة الإفصاح المالي، ويُحفز قدرة الشركات على كسب ثقة المستثمرين، وبالتالي تعزيز الاقتصاد الوطني عبر تحسين كفاءة بيئة الأعمال.

2- دراسة (مدني، 2020) بعنوان: دور المراجعة المستمرة في تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونيًا

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى فاعلية مدخل المراجعة المستمرة في تعزيز جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونيًا، بخاصة في ظل الانتقال المتزايد نحو التقارير الرقمية وتنامي الحاجة إلى المعلومات المحاسبية الدقيقة والسريعة.

وتناولت الدراسة مواضيع عدة، من بينها: مستوى موثوقية المعلومات المالية، درجة الفهم لدى المستخدمين، وفاعلية التوقيت المناسب للإفصاح.

واعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بالمراجعة الإلكترونية، إضافة إلى المنهج الوصفي الاستنباطي عبر تحليل البيانات الميدانية.

وتكون مجتمع الدراسة من مكاتب المراجعة وسوق الأوراق المالية بولاية الخرطوم، حيث تم توزيع (150) استبانة، استُرجع منها (120) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج.SPSS

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من ابرزها :

- تطبيق المراجعة المستمرة يزيد من ملاءمة التقارير المالية الإلكترونية من حيث التوقيت والدقة.
- الإفصاح الإلكتروني المصحوب بالمراجعة المستمرة يساعد في تصحيح الأخطاء بسرعة قبل تحولها إلى مشكلات جوهرية.

وبناء على هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الدور الإيجابي للمراجعة المستمرة، وتحسين سرعة وصول المعلومات المحاسبية للمستخدمين، بما يمكّنهم من اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

3- دراسة (سناء، 2020) بعنوان: تحليل العلاقة بين البيانات الضخمة والمراجعة المستمرة وأثرها على جودة التقارير المالية الإلكترونية

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين البيانات الضخمة (Big Data) ومدخل المراجعة المستمرة، وبيان كيف يمكن دمجهما لتعزيز جودة التقارير المالية المحاسبية المنشورة إلكترونيًا، وذلك في ظل التوسع الكبير في استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) وبيئات تكنولوجيا المعلومات المتقدمة.

واعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يقوم على دراسة الأدبيات العلمية وتحليل النماذج الرقمية المرتبطة ببيئات البيانات الضخمة، بالإضافة إلى تقييم دور المراجعة المستمرة في تمكين المحاسب والمراجع من التعامل مع حجم البيانات الهائل المتولد عن الأنظمة المحاسبية الحديثة.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود **ارتباط وثيق** بين البيانات الضخمة والمراجعة المستمرة، يتجلى في قدرة هذه التقنيات على تحسين دقة الفحص المحاسبي, وتسريع عمليات التحقق من البيانات، مما ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية الإلكترونية.

وأوصت بضرورة قيام الجهات المهنية بوضع معايير واضحة تُلزم المؤسسات بتطبيق المراجعة المستمرة، وبخاصة في القطاعات التي تعتمد على الأنظمة الرقمية الضخمة.

4- دراسة (إسحاق، 2020) بعنوان: فاعلية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية — مثل الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، والثبات — في التقارير المالية للمصارف التجارية في المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف قياس انعكاس هذه الخصائص على جودة التقارير المالية المنشورة.

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال تحليل محتوى التقارير المالية، ومقارنتها بالمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى جمع البيانات المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

واظهرت النتائج أن التقارير المالية لمصارف السعودية تتمتع بمستوى عالٍ من الخصائص النوعية، وأن المعلومات المقدمة فيها تتسم بالدقة والوضوح والموثوقية. كما أكدت أن جودة التقارير المالية تتأثر إيجابًا عند عرض المعلومات بطريقة مبسّطة وشفافة تتناسب مع مستويات فهم المستخدمين، وأوصت بضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة لضمان تعزيز الثقة لدى مستخدمي البيانات.

5- دراسة (عبدالله، 2021) بعنوان: الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية ودورها في الحد من مخاطر المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الاتجاهات الحديثة في المراجعة الخارجية، مثل المراجعة المشتركة، مراجعة النظير، والمراجعة الإلكترونية، على الحد من مخاطر المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية.

وتناولت الدراسة كيفية مساهمة هذه الاتجاهات في تعزيز الشفافية وتقليل احتمالية وقوع أخطاء أو تحريفات جوهرية في البيانات المالية.

معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات العلمية والنماذج المهنية المعتمدة في بيئات المراجعة الحديثة.

وخلصت الدراسة إلى أن المراجعة المشتركة تُعد من أكثر الأساليب فاعلية، لأنها تقدم رأيًا مهنيًا محايدًا يدعم الثقة في التقارير المالية، كما أن مراجعة النظير تساعد في إصدار تقارير دقيقة تُفيد أصحاب العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وأكدت الدراسة أن الاتجاهات الحديثة تمثل عنصرًا جوهريًا في تعزيز جودة التقارير المالية.

6- دراسة (العازمي، 2022) بعنوان: دور المراجعة المستمرة في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في ظل الرقمية

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار مقترح يوضّح أثر تطبيق مدخل المراجعة المستمرة في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية، خاصة في ظل تسارع التحول الرقمي داخل الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل طبيعة الإفصاح الإلكتروني، وتقييم أثر المراجعة المستمرة في كشف الممارسات الإبداعية وتقليل المخاطر المرتبطة بالنشر الإلكتروني.

واظهرت النتائج إلى أن المراجعة المستمرة تُسهم في رفع كفاءة المراجع الخارجي، وتعزز الثقة في التقارير المنشورة إلكترونيًا، كما تساعد على تقليل الوقت والجهد والتكلفة مقارنة بالمراجعة التقليدية، لأنها تتزامن مع الأحداث المالية لحظيًا, وأكدت الدراسة أن مدخل المراجعة المستمرة يتماشى مع التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والإنترنت.

ثانياً: الدارسات الاجنبية:

1- دراسة (El-Serafy، 2020) بعنوان: إطار مقترح لتطبيق المراجعة المستمرة لتحسين كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية في ظل نظام (ERP)

هدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار مقترح لتطبيق المراجعة المستمرة بهدف تحسين كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية المنتجة في بيئة نظم تخطيط موارد المنشأة (.(ERPسعت الدراسة إلى بيان مدى قدرة المراجعة المستمرة على دعم وظائف الرقابة الداخلية مقارنة بمدخل المراجعة التقليدية، بخاصة في ظل التزايد الكبير في الاعتماد على الأنظمة الرقمية المتقدمة.

اعتمدت الدراسة على منهج ميداني تطبيقي تم من خلاله توزيع (150) قائمة استقصاء على عينة من المراجعين الداخليين، والمديرين، وموظفي تكنولوجيا المعلومات داخل (10)

شركات تطبق المراجعة المستمرة مع أنظمة (.(ERP وقد استخدمت الدراسة التحليل الإحصائي لاستخلاص آراء المشاركين حول فعالية هذا التكامل.

وخلصت النتائج إلى أن التكامل بين المراجعة المستمرة ونظم ERP يؤدي إلى تحسين كبير في أداء المراجع الداخلي، مقارنة بالأساليب التقليدية، لأنه يوفّر رقابة وقائية تساعد على الاكتشاف المبكر للأخطاء قبل انعكاسها على القوائم المالية. كما أثبتت النتائج أن هذا التكامل يسهم مباشرة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وتزويد متخذي القرار ببيانات دقيقة وتحديثات لحظية تدعم القرارات الفعّالة.

2- دراسة (Cardoniوآخرون، 2020) بعنوان: أثر التكامل بين المراجعة المستمرة وتقنيات التنقيب في البيانات على إدارة المخاطر

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التكامل بين مدخل المراجعة المستمرة وتقنيات التنقيب في البيانات (Data Mining) في تحسين إدارة المخاطر داخل المؤسسات. ركزت الدراسة على كيفية تسخير تقنيات التحليل الذكي للبيانات في كشف حالات التلاعب المالي والأخطاء والتجاوزات التي قد لا تُكتشف عبر المراجعة التقليدية.

اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي تطبيقي من خلال استخدام نماذج حسابية وتقنيات تحليل بيانات ضخمة داخل عينة من المؤسسات التي تعتمد نظم معلومات إلكترونية متقدمة.

وخلصت النتائج إلى أن تكامل المراجعة المستمرة مع أساليب التنقيب في البيانات يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في حالات التلاعب المالي، ويساعد في كشف الأخطاء بدقة أعلى وفترة زمنية أقصر. كما أثبتت الدراسة أن هذا التكامل يسهم في تعزيز كفاءة نظم الرقابة الداخلية، ويقلل من معدلات الفساد المالي نتيجة القدرة على تتبع العمليات ومعالجتها فورًا.

3- دراسة (Desaiوآخرون، 2020) بعنوان: المشكلات التي يفصح عنها المراجعون في التقارير المعدلة حول الاستمرارية وعلاقتها بالإفلاس اللاحق

ركزت هذه الدراسة على تقديم أدلة تجريبية حول المشكلات التي يفصح عنها المراجعون في التقارير المعدلة المتعلقة بالاستمرارية، بخاصة لدى العملاء الذين يعانون من ضائقة مالية. كما فحصت الدراسة العلاقة بين وجود مجموعة عوامل (الربحية، السيولة، التدفق النقدي، الملاءة المالية) في الفقرات الإضافية المتعلقة بالاستمرارية وبين حالات الإفلاس اللاحقة.

اعتمدت الدراسة على منهج تجريبي تطبيقي، حيث أجرت تحليلاً واسعًا على عينة كبيرة من الشركات العامة الأمريكية التي صدرت لها تقارير مراجعة معدلة حول الاستمرارية خلال الفترة(1999_2026).

وخلصت النتائج إلى أن التقارير المعدلة بشأن الاستمرارية تمثل أداة شديدة الأهمية للمشرعين والمنظمين ومهنة المراجعة حول العالم، وأن الارتباط بين عوامل الربحية والسيولة والملاءة المالية والتدفق النقدي وبين الإفلاس اللاحق يختلف باختلاف حجم العميل ونوع المراجع .كما كشفت النتائج أن الارتباط بين الاستمرارية والإفلاس اللاحق كان أقوى قبل صدور قانون SOX والأزمة المالية العالمية.

وأوصت الدراسة بضرورة التحقق من إمكانية تعميم النتائج على الشركات الخاصة والمنظمات غير الهادفة للربح.

4- دراسة (Al-Tarawnehوآخرون، 2020) بعنوان: اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي في ظل المراجعة المستمرة ونظمERP

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي عند تطبيق المراجعة المستمرة في بيئة نظم تخطيط موارد المنشأة ERP))، وذلك من خلال مقارنة الشركات التي تطبق المراجعة المستمرة بالشركات التي تطبق (ERP) بدون المراجعة المستمرة.

اعتمدت الدراسة على منهج ميداني تم فيه توزيع (68) قائمة استقصاء على المراجعين الداخليين في (13) شركة أردنية تطبق ERP والمراجعة المستمرة، إضافة إلى (44) شركة تطبق ERPدون المراجعة المستمرة.

وخلصت النتائج إلى أن الشركات التي تعتمد المراجعة المستمرة تمنح المراجع الخارجي مستوى أعلى من الثقة في عمل المراجع الداخلي، مقارنة بالشركات التي لا تطبقها. كما أشارت الدراسة إلى أن اعتماد المراجعة المستمرة ضمن بيئة ERP يساهم في تحسين جودة التقارير المالية، نظرًا لإصدار تقارير مراجعة فورية أو شبه فورية عقب وقوع الأحداث، مما يدعم الدقة والشفافية والسرعة في الإبلاغ المالي.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت **المراجعة المستمرة** وعلاقتها بـ **جودة التقارير المالية**، يتضح أن هذا الموضوع حظي باهتمام متزايد في الأدبيات المحاسبية والمراجعية، خاصة في ظل التحول الرقمي واتساع استخدام نظم المعلومات الحديثة. وقد ركزت أغلب الدراسات على بيان أثر المراجعة المستمرة في تحسين سرعة اكتشاف الأخطاء، ورفع درجة الثقة في المعلومات المالية، وتعزيز الشفافية والموثوقية، سواء في بيئات الإفصاح الإلكتروني أو في ظل نظم تخطيط موارد المنشأة والبيانات الضخمة. كما أظهرت الدراسات وجود اتجاه عام يؤكد أن تطبيق المراجعة المستمرة لم يعد مجرد تطوير إجرائي في المهنة، بل أصبح مدخلًا مهمًا لتحسين جودة التقارير المالية ودعم اتخاذ القرار .

أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تتشابه الدراسة الحالية مع عدد كبير من الدراسات السابقة في كونها تنطلق من الاهتمام بمدخل **المراجعة المستمرة** بوصفه أحد الاتجاهات الحديثة في المراجعة، وتركز كذلك على **جودة التقارير المالية** بوصفها مخرجًا أساسيًا للعمل المحاسبي والمراجعي. كما تتفق معها في التأكيد على أن جودة التقارير المالية تتحدد من خلال خصائص مثل الدقة، والموثوقية، والملاءمة، والسرعة في توفير المعلومات، والشفافية في الإفصاح. كذلك تلتقي الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في النظر إلى التطور التكنولوجي والتحول الرقمي باعتباره بيئة حاضنة لظهور المراجعة المستمرة وتزايد أهميتها، وفي اعتبارها أداة فاعلة لتقليل الأخطاء ومخاطر الإفصاح وتحسين كفاءة الأداء الرقابي والمراجعي .

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

على الرغم من هذا التشابه، فإن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في عدة جوانب. فبعض الدراسات السابقة ركزت على تعزيز الحوكمة من خلال المراجعة المستمرة، كما في دراسة دبور، وبعضها اتجه إلى جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونيًا كما في دراسة مدني، بينما تناولت دراسة سناء العلاقة بين البيانات الضخمة والمراجعة المستمرة وأثرهما في جودة التقارير المالية الإلكترونية. كذلك انصرفت بعض الدراسات الأجنبية إلى بحث العلاقة بين المراجعة المستمرة ونظم ERPأو التنقيب في البيانات أو الاعتماد على عمل المراجع الداخلي،

وهو ما يجعل مجالها أكثر ارتباطًا بالأنظمة الرقمية المتقدمة أو الجوانب التقنية المتخصصة. أما الدراسة الحالية فإنها تتجه بصورة أكثر تحديدًا إلى فحص تأثير المراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، وهو ما يمنحها طابعًا ميدانيًا ومكانيًا أكثر تحديدًا، ويربطها مباشرة ببيئة العمل المصرفي الليبي، وهي بيئة تختلف في خصائصها التنظيمية والتقنية والرقابية عن البيئات التي عالجتها الدراسات السابقة .

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة

أفادت الدراسات السابقة الدراسة الحالية في عدة جوانب مهمة. فقد ساعدت في بناء الخلفية النظرية المتعلقة بمفهوم المراجعة المستمرة وأهميتها وأهدافها، كما أسهمت في توضيح الأبعاد التي يمكن من خلالها قياس جودة التقارير المالية. كذلك استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسات في تحديد طبيعة العلاقة المتوقعة بين المتغيرين، وفي صياغة المشكلة البحثية والتساؤلات والفرضيات بصورة أكثر دقة. كما كان للدراسات السابقة دور في توجيه الباحثة نحو اختيار المنهج المناسب، وتحديد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في الجانب الميداني، فضلًا عن الاستفادة من نتائجها في تفسير النتائج التي قد تتوصل إليها الدراسة الحالية لاحقًا ومقارنتها بما سبق التوصل إليه في الأدبيات المحاسبية والمراجعية .

الفجوة البحثية

تتمثل الفجوة البحثية في أن معظم الدراسات السابقة تناولت موضوع المراجعة المستمرة في سياقات عامة أو في بيئات ترتبط بالإفصاح الإلكتروني، أو الحوكمة، أو نظمERP ، أو البيانات الضخمة، في حين لم تُعطِ – في حدود ما تم عرضه – اهتمامًا كافيًا لدراسة أثر المراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية بصورة ميدانية مباشرة. كما أن عددًا من الدراسات اتجه إلى التحليل النظري أو البيئات الأجنبية والعربية المختلفة، دون التركيز على البيئة المصرفية الليبية وما تتسم به من خصوصية مهنية وتنظيمية وتقنية. ومن ثم، تأتي الدراسة الحالية لسد هذه الفجوة من خلال اختبار هذه العلاقة في قطاع حيوي ومهم، وبالاعتماد على دراسة ميدانية تعكس الواقع الفعلي للمصارف التجارية في المنطقة الغربية .

ما يميز الدارسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تُعدّ هذه الدراسة امتدادًا طبيعيًا لما ورد في الأدبيات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، الذي يُعد من الموضوعات الحديثة نسبيًا في حقل المحاسبة والمراجعة. ومع ذلك، لا يزال هذا المجال يعاني من ندرة واضحة في الدراسات العلمية التي تتناول بالدراسة والتحليل الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه المراجعة المستمرة بوصفها أحد المفاهيم المعاصرة في نظم المراجعة والتدقيق، وبخاصة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي تشهدها بيئات نظم المعلومات المحاسبية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على تحسين جودة وفاعلية التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية، في سياق استخدام نظم معلومات محاسبية حديثة قادرة على إنتاج تقارير فورية تُعبّر بدقة عن الوضع المالي للمؤسسات المصرفية, ومع تزايد الاعتماد على التقارير الإلكترونية والآنية، أصبحت الحاجة ملحّة الى تبنّي برامج رقابية متقدمة مثل المراجعة المستمرة، والتي تتيح للمراجع إجراء فحص لحظي ومباشر للتقارير المالية، وتقديم تأكيدٍ فوري حول مدى صدقها وعدالتها وموثوقيتها.

كما تميزت هذه الدراسة بطرحها لإشكالية المراجعة المستمرة وتأثيرها على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية، وذلك من وجهة نظر المراجعين الداخليين والخارجيين المقيدين لدى مصرف ليبيا المركزي. وقد سعت الدراسة إلى إبراز التأثير الذي يمكن أن تلعبه المراجعة المستمرة في تعزيز الثقة، والشفافية، والموثوقية في التقارير المالية المنتَجة عبر نظم معلومات محاسبية رقمية توفر تدفقًا سريعًا وآنيًا للبيانات.

وانطلاقًا من محدودية الدراسات العربية والليبية في هذا الحقل، جاءت هذه الدراسة لتعالج فجوة بحثية حقيقية، عبر الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تطبيق المراجعة المستمرة، ومحاولة تكييفها بما يتلاءم مع البيئة المصرفية الليبية , ومن المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في رفع جودة التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية، بما يدعم قدرة المستثمرين والملاك والأطراف ذات العلاقة على اتخاذ قرارات رشيدة مبنية على معلومات دقيقة تعكس الوضع المالي الحقيقي للمصارف، وتسهم في تطوير الصناعة المصرفية وتجويد ممارسات الرقابة في ضوء المتغيرات الرقمية الحديثة.

3.1- مشكلة الدراسة:

في ظل التحولات المتسارعة في بيئة الأعمال، والتوسع في استخدام نظم المعلومات المحاسبية والتقنيات الرقمية، لم تعد أساليب المراجعة التقليدية كافية لمواكبة متطلبات السرعة والدقة والموثوقية التي تفرضها بيئة التقارير المالية الحديثة. وقد ترتب على ذلك تنامي الحاجة إلى مداخل مراجعة حديثة قادرة على توفير تأكيد مهني مستمر وفوري بشأن سلامة المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، بما يعزز ثقة المستثمرين والمساهمين وأصحاب المصالح في مخرجات النظام المحاسبي.

وتزداد أهمية هذه القضية في القطاع المصرفي بوجه خاص، نظرًا لما تتسم به أعمال المصارف من كثافة في العمليات، وسرعة في تداول البيانات، وحساسية عالية للمعلومات المالية التي يعتمد عليها متخذو القرار. كما أن جودة التقارير المالية في المصارف لم تعد تقتصر على مجرد إعداد القوائم المالية، بل أصبحت ترتبط بمدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مثل: الملاءمة، والموثوقية، وقابلية الفهم والمقارنة، والتوقيت المناسب.

وفي البيئة الليبية، تشير بعض الدراسات إلى استمرار وجود تحديات مهنية وتنظيمية وتقنية تؤثر في جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية، إذ بينت إحدى الدراسات الخاصة بالمراجعة الداخلية في مصرف الصحارى أن عمل المراجعة الداخلية ما يزال يتركز بدرجة كبيرة في الإطار التقليدي، مع وجود معوقات تتعلق بضعف الدعم والتدريب والوعي بالدور الحديث للمراجعة. كما تناولت دراسات ليبية أخرى جودة التقارير المالية في المصارف التجارية، وأثر خصائص لجان المراجعة عليها، وكذلك معوقات تطبيق بعض المعايير الدولية وانعكاسها على جودة معلومات التقارير المالية، وهو ما يعكس أن مشكلة جودة التقارير المالية في المصارف الليبية ليست افتراضية، بل لها أساس واقعي ومهني قائم .

ومن ثم، تبرز الحاجة إلى دراسة أثر **المراجعة المستمرة** بوصفها أحد المداخل الحديثة في المراجعة، لما يمكن أن توفره من متابعة آنية للعمليات، وكشف مبكر للأخطاء، وتعزيز لموثوقية المعلومات المحاسبية، وتحسين لجودة التقارير المالية في المصارف التجارية. وتنبع مشكلة الدراسة الحالية من محاولة الوقوف على مدى قدرة المراجعة المستمرة على تحسين جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، في ظل ما تشهده البيئة المصرفية الليبية من

تحديات ترتبط بالتطور التكنولوجي، ومتطلبات الحوكمة، والحاجة إلى معلومات مالية أكثر دقة وملاءمة وشفافية.

وبناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما تأثير المراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. هل يوجد تأثير للمراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية؟
2. هل يوجد تأثير للمراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية؟
3. هل يوجد تأثير للمراجعة المستمرة على قابلية فهم ومقارنة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية؟

4.1- أهداف الدراسة:

أولاً: الهدف الرئيس للدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في:

- التعرّف على تأثير المراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.

ثانياً: الأهداف الفرعية للدراسة

ينبثق عن الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في الآتي:

1. التعرّف على أثر المراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية .
2. بيان أثر المراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية .
3. تحليل أثر المراجعة المستمرة على قابلية فهم ومقارنة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.

5.1 – أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تطرقت إلى أحد التقنيات الحديثة التي أظهرتها تكنولوجيا المعلومات وهي المتمثلة في المراجعة المستمرة حيث يمكن لمراجع الحسابات استخدامه لتحقيق جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وذلك من خلال توفير الثقة على تلك التقارير.

الأهمية العملية: من خلال ما يوفره البحث من اطار عملي لتطبيق المراجعة المستمرة الفعالة المعتمدة على جهود المراجع الذى سيقوم بتطوير أدواته؛ ليحقق الجودة في التقارير المالية من خلال تدني مخاطر تلك المعلومات إلى أدنى مستوى.

6.1 – فرضيات الدراسة:

استنادا إلى مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق المراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية.

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:-

- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق المراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق المراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق المراجعة المستمرة على قابلية الفهم ومقارنة المعلومات التي تتضمنها تقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.

7.1- أنموذج الدراسة المقترح:

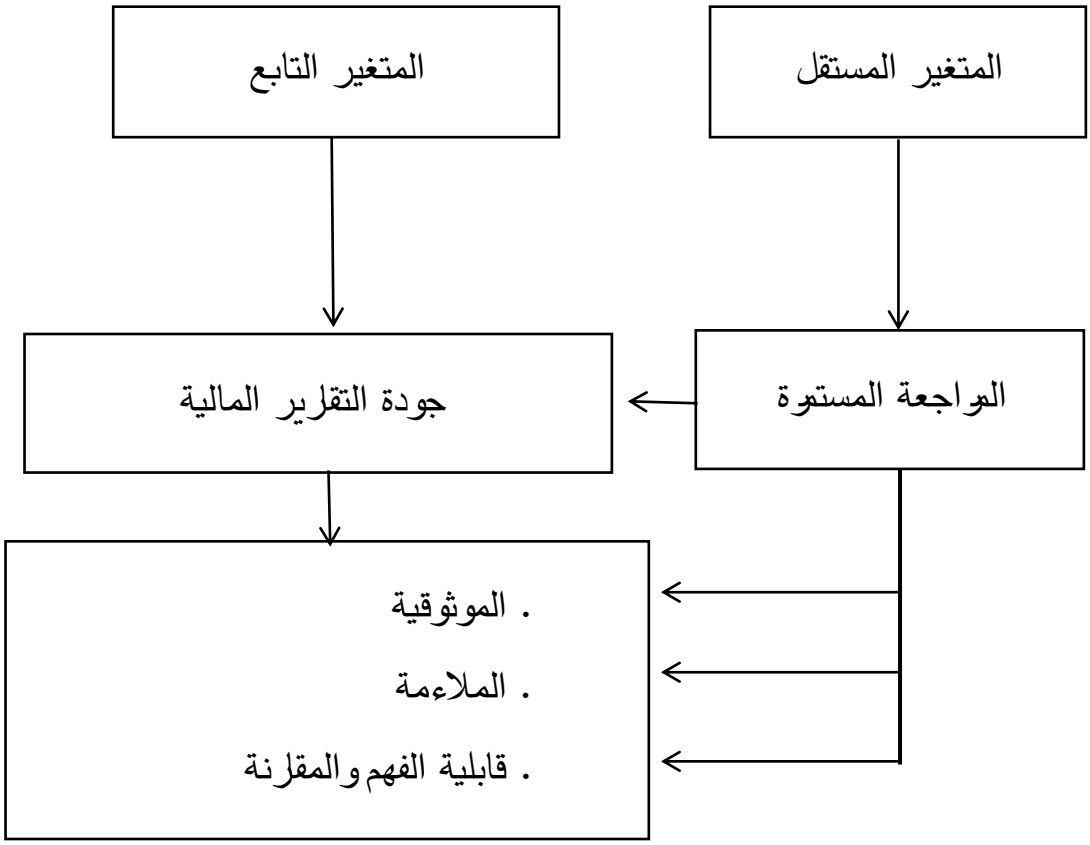

شكل (1-1) أنموذج الدراسة المقترح

8.1- أسلوب الدراسة:

- الدراسة المكتبية:

تم جمع المعلومات من المصادر الأكاديمية والمقالات البحثية التي تتناول المراجعة المستمرة والتقارير المالية.

وكذلك مراجعة الدارسات السابقة؛ لفهم المراجعة المستمرة , وتأثيرها على جودة التقارير المالية وتحديد الفجوة البحثية.

- **الاستبانات:**

تم تصميم استبانة شاملة وزعت على العاملين في المصارف التجارية في أقسام المحاسبة والمراجعة.

- **التحليل الاحصائي:**

تم استخدام التحليل الاحصائي لتحليل البيانات التي تم جمعها من الاستبانات.

وكذلك تقديم نتائج مفصلة ومرئية للفوائد والتحديات المختلفة المرتبطة بتطبيق المراجعة المستمرة في النظم المحاسبية.

9.1- منهجية الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وسعيها الى تحقيق اهدافها اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك من خلال الرجوع الى المصادر والبحوث العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي اجريت في مكاتب المحاسبة والمراجعة التابعة للمصرف.

10.1- حدود الدراسة:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

1- **الحدود الموضوعية:** دراسة المراجعة المستمرة وتأثيرها على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.

2- **الحدود البشرية:** تتمثل في المحاسبين والمراجعين الداخلين الذين يمارسون مهامهم في فروع المصارف التجارية الليبية.

3- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على فروع المصارف التجارية الواقعة ضمن نطاق المنطقة الغربية.

4- **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2024 الى 2025 م

11.1 - مصطلحات الدراسة:

المراجعة المستمرة:

هي عملية فحص ومراجعة عمليات المؤسسة بصورة متواصلة على مدار الفترة المحاسبية، ويمكن أن يستخدم المراجع تكنولوجيا المعلومات في ذلك، مما يساعد في اكتشاف الغش والأخطاء في المعلومات المالية, وكذلك تقديم معلومات فورية لتقييم الأداء المالي وترشيد القرارات المختلفة.

التقارير المالية:

تعد التقارير المالية للمنشآت من أهم مصادر المعلومات التي يلجأ إليها متخدو القرار اذ تمتل الاطار العام والأشمل الذي يضم القوائم المالية, وتقرير مجلس الإدارة ,وتقرير المراجعة الخارجية إضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية.

جودة التقارير المالية:

تعرف جودة التقارير المالية بأنها خلو المعلومات التي تتضمنها من التحريفات الجوهرية وقدرتها على تقديم صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للمنشأة وبالتالي ,بما يعزز قدرتها التنبوئية ويساعد في تقييم الاداء والوضع المالي الحالي والمستقبلي للمنشأة.

المصارف التجارية:

تعرف المصارف التجارية بأنها مؤسسات مالية وسيطة وظيفتها الأساسية قبول الودائع بمختلف انواعها , سواء كانت ودائع تحت الطلب , او ودائع لأجل , او ودائع ادخارية , من الافراد والمشروعات والإدارات العامة , ثم وإعادة توظيفها لحسابها الخاص في منح الائتمان, والخصم, وغيرها من اوجه الاستثمار المختلفة.

الفصل الثاني
الإطار المفاهيمي للمراجعة المستمرة

المبحث الاول: المراجعة المستمرة

المبحث الثاني: معايير المراجعة المستمرة

تمهيد

شهدت مهنة المراجعة في السنوات الأخيرة تحولًا جذريًا بفعل التطور الهائل في تقنيات المعلومات والاتصال، مما فرض على المراجعين تبني أساليب حديثة تتلاءم مع طبيعة النظم المحاسبية الإلكترونية ومتطلبات الإفصاح الفوري للمعلومات المالية. وفي ظل هذا الواقع الرقمي الجديد، برز مفهوم المراجعة المستمرة كأحد الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي، والتي تهدف إلى تحقيق مراجعة فورية ومتواصلة للعمليات المالية والبيانات المحاسبية، بدلاً من الاقتصار على الفحص الدوري التقليدي الذي يتم في نهاية الفترة المالية.

لقد أصبح من الضروري للمؤسسات، في بيئة الأعمال الإلكترونية، أن تمتلك نظامًا رقابيًا يعتمد على المراجعة المستمرة لضمان دقة المعلومات، وموثوقية التقارير المالية، وسرعة الكشف عن الأخطاء والتلاعبات فور وقوعها، بما يسهم في دعم جودة التقارير واتخاذ القرارات الرشيدة. فالمراجعة المستمرة لا تعد مجرد امتدادٍ للمراجعة التقليدية، بل هي نقلة نوعية في توقيت تنفيذ المراجعة، وأدواتها، وطبيعة أدلتها، حيث تقوم على الفحص المتزامن مع الحدث المالي باستخدام تطبيقات رقمية متقدمة وبرامج تحليلية تُمكّن المراجع من تقييم المعاملات فور إدخالها في النظام المحاسبي (مالك، 2016، ص 26).

كما أن تطبيق هذا المدخل الحديث أسهم في تعزيز كفاءة الرقابة الداخلية والحد من المخاطر المالية الناتجة عن المعالجة الإلكترونية للبيانات، وذلك من خلال المتابعة مستمرة للأنشطة المالية عبر الزمن، مما أدى إلى زيادة الشفافية والمصداقية في التقارير المالية المنشورة إلكترونيًا (وجدي، 2018، ص 41). وبناءً على ذلك، فإن المراجعة المستمرة تمثل استجابة مهنية لمتغيرات بيئة الأعمال الرقمية، وتُعد خطوة استراتيجية نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح الفوري في ظل متطلبات الحوكمة والرقابة الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة المستمرة وأهميتها

تُعدّ المراجعة المستمرة أحد الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي والممارسات المهنية، والتي جاءت استجابة للتحول الرقمي الواسع في بيئة الأعمال وظهور النظم المحاسبية الإلكترونية التي تتطلب رقابة ومتابعة فورية ودورية لضمان دقة المعلومات المالية.

أولاً- مفهوم المراجعة المستمرة:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم المراجعة المستمرة باختلاف زوايا النظر إليها، سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، لكنها جميعًا تتقاطع عند فكرة الاستمرارية في فحص البيانات والمعاملات المالية بصفة دورية وفورية على مدار العام لضمان صدق التقارير المالية ودقتها، واوصت اللجنة المشتركة ما بين المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتقديم تعريف لمفهوم المراجعة المستمرة، الذي نص على أنها منهج يتيح للمراجعين تقديم تأكيد مكتوب على أمر من الأمور التي تقع ضمن مسؤولية إدارة المنشأة، وذلك باستخدام مجموعة من التقارير التي تصدر بطريقة مباشرة وفورية أو بعد حدوث العمليات محل المراجعة بفترة زمنية قصيرة(CICA & AICPA, 1999).

عرف عبد الكريم (2002، ص 482) المراجعة المستمرة بأنها: عملية منظمة للحصول على أدلة إثبات وتقييمها بطريقة موضوعية تتعلق بالأحداث والعمليات الاقتصادية ونتائجها، للتأكد من مدى تمشي هذه النتائج مع معايير مسبقة وتوصيل نتائج التقييم إلى الأطراف ذات المصلحة.

ويُلاحظ في هذا التعريف تركيزه على الجانب الإجرائي والموضوعي للمراجعة، حيث اعتبرها عملية متتابعة تهدف إلى توفير الثقة في المعلومات المالية في الوقت المناسب، أما الصحن (2000، ص 49) فقد وسّع المفهوم ليشمل البُعد الزمني، فعرّف المراجعة المستمرة بأنها: التي يكون فيها المراجع ومساعدوه مشغولين بصورة مستمرة في مراجعة الحسابات على مدار السنة أو فترات محددة خلال السنة المالية، على أن يقوم المراجع في النهاية بمراجعة ختامية للقوائم المالية بعد إقفال الدفاتر.

ويُبرز هذا التعريف فكرة الاستمرارية الزمنية التي تُميّز المراجعة المستمرة عن المراجعة الدورية التقليدية، كما عرّفها غنيم (2013، ص 79) بأنها: عملية نظامية لجمع أدلة المراجعة

الإلكترونية كأساس لتقديم رأي ملائم حول عدالة عرض القوائم المالية المعدة في ظل نظام محاسبي فوري وغير ورقي، وهذا التعريف يُشير بوضوح إلى تحول بيئة المراجعة إلى بيئة رقمية تعتمد على أدلة إلكترونية بديلة عن المستندات الورقية.

ويرى عبد الله (2018، ص 41) أن المراجعة المستمرة تمثل أسلوبًا رقابيًا فوريًا ومتجددًا يُمكّن المراجع من متابعة المعاملات المالية لحظة حدوثها عبر نظم معلومات مؤتمتة، وبذلك تُعدّ أداة وقائية قبل أن تكون علاجية، لأنها تكشف الأخطاء والانحرافات فور وقوعها.

وهنا يركّز التعريف على الدور الوقائي للمراجعة المستمرة في تحقيق جودة المعلومات ومصداقيتها، كما عرّفها مسبل (2016، ص 26) بأنها: نظام مراجعة يعتمد على الفحص والتحليل المتزامن للمعاملات المالية باستخدام أدوات إلكترونية، بهدف تقديم تقارير مراجعة فورية لمستخدمي القوائم المالية عبر شبكة الإنترنت، ويُفهم من هذا التعريف أن المراجعة المستمرة تمتد لتشمل الإفصاح الإلكتروني وبيئة النشر الفوري للمعلومات المالية

حيث ، يرى كوشان (2015، ص 44) أن المراجعة المستمرة هي فحص منظم ومستمر للبيانات المالية لتقييم جودة التقارير ومدى مطابقتها للمعايير، من خلال متابعة العمليات في لحظتها باستخدام نظم معلومات فورية، وهذا التعريف يُبرز البعد التحليلي والفوري للمراجعة كأداة لتحسين جودة التقارير المالية.

ويُشير (Rezaee & Reinstein, 2002, p. 148) إلى أن المراجعة المستمرة هي نظام إلكتروني للمراجعة يعتمد على الأتمتة التامة في جمع البيانات وتحليلها وإرسال تنبيهات للمراجع عند حدوث أي استثناءات أو معاملات غير اعتيادية.

أما (Chan & Vasarhelyi, 2011, p. 154) فقد عرّفاها بأنها عملية مراجعة رقمية مستمرة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنظمة المراقبة الذاتية لضمان نزاهة المعلومات المالية في بيئة مؤسسية ديناميكية.

من خلال استعراض هذه التعريفات، يمكن استخلاص أن المراجعة المستمرة تمثل منهجًا رقابيًا إلكترونيًا متطورًا يعتمد على المراجعة المتزامنة مع الأحداث، ويتسم بالسرعة والمرونة والدقة، ويركّز على ضمان الشفافية والمصداقية والجودة في التقارير المالية. فهي ليست مجرد تطوير للمراجعة التقليدية، بل تحول نوعي في التوقيت والمنهج والأدوات والنتائج، يجعل منها أداة فعّالة لتحقيق الإفصاح الفوري والرقابة المستمرة في ظل بيئة الأعمال الرقمية المعاصرة.

ثانياً- أهمية المراجعة المستمرة

تكتسب المراجعة المستمرة أهمية متزايدة في ظل التحولات التكنولوجية الهائلة التي يشهدها العالم، إذ أصبحت بيئة الأعمال تعتمد بصورة شبه كلية على النظم الإلكترونية في معالجة البيانات المالية وتبادل المعلومات الفورية. وقد أدى هذا التحول إلى بروز الحاجة إلى وجود نظام مراجعة قادر على مواكبة السرعة الفائقة في تدفق المعلومات والتغيرات المستمرة في المعاملات المالية. ومن هنا جاءت المراجعة المستمرة كمدخل متطور يربط بين الكفاءة التقنية والرقابة المهنية، ويعمل على تعزيز الثقة في التقارير المالية المنشورة لحظة بلحظة.

يرى مسبل (2016، ص 26) أن أهمية المراجعة المستمرة تتمثل في كونها أداة رقابية ذات طابع فوري تتيح اكتشاف الأخطاء والانحرافات فور وقوعها، مما يؤدي إلى الحد من المخاطر المالية الناجمة عن النشر الإلكتروني للقوائم المالية. فهي تمثل آلية رقابية حديثة تواكب التطور في نظم المحاسبة الفورية والإفصاح عبر الإنترنت، وتسهم في تحقيق شفافية دائمة في عرض المعلومات المالية.

كما أشار عبد الله (2018، ص 41) إلى أن المراجعة المستمرة تُمكّن المراجع من متابعة العمليات المحاسبية والمالية بصورة لحظية، الأمر الذي يُحسّن من قدرة المؤسسات على اكتشاف حالات الغش أو التلاعب قبل أن تتفاقم آثارها، وبذلك فهي تُعد خط الدفاع الأول للرقابة الداخلية.

من جهة أخرى، تؤكد نبيل (2012، ص 113) أن الأهمية الجوهرية للمراجعة المستمرة تنبع من دورها في تحقيق الثقة المتجددة بين جميع الأطراف ذات العلاقة بالتقارير المالية، فهي ليست مجرد عملية فحص للبيانات، بل نظام يهدف إلى ضمان موثوقية المعلومات المحاسبية ودقتها في الوقت الحقيقي، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على الأنظمة الآلية في إعداد التقارير المالية.

ويتفق كوشان (2015، ص 44) مع هذا الاتجاه، حيث يرى أن تطبيق المراجعة المستمرة يتيح إمكانية الحكم على جودة التقارير ومدى صدقها من خلال فحص العمليات المالية بصفة مستمرة، مما يؤدي إلى تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية كالموضوعية، والملاءمة، والمصداقية.

أما إبراهيم (2013، ص 79) فيوضح أن أهمية المراجعة المستمرة تتجاوز البعد الفني إلى بعدٍ مؤسسي وإداري، إذ إنها تسهم في تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي المعلومات والمراجعين، من خلال توفير تأكيدات مهنية مستمرة تُعزّز ثقة المستثمرين في التقارير.

وفي هذا السياق، يرى وجدي الناجي الطيب عبد الله (2018، ص 43 (أن من أبرز مظاهر أهمية المراجعة المستمرة أنها تُساعد في تحقيق سرعة الاستجابة الرقابية، من خلال تمكين المراجع من اكتشاف الحالات غير العادية أو المعاملات الاستثنائية بشكل فوري عبر أدوات تحليل إلكترونية متقدمة.

ويضيف (Rezaee, Elam, & Sharbatoghlie, 2001, p. 151) أن أهمية المراجعة المستمرة تكمن في قدرتها على تحويل وظيفة المراجعة من نشاط لاحق إلى نشاط متزامن مع الحدث المالي، بما يجعل المراجع مشاركًا نشطًا في دورة المعلومات بدلاً من أن يكون مراقبًا لاحقًا للنتائج. فهي تمثل مرحلة متقدمة من التطور المهني تجعل من المراجع جزءًا من النظام الرقابي المستمر القائم على التحليل الفوري للبيانات.

كما أوضح (Kogan, Sudit, & Vasarhelyi, 1999, p. 90) أن هذا النوع من المراجعة يعزز الثقة المؤسسية، لأنه يضمن تقديم تغذية راجعة فورية لكل الأطراف ذات العلاقة، ويساعد الإدارة العليا في اتخاذ قرارات مالية وتشغيلية مستنيرة في الوقت المناسب، وعلى الصعيد المهني، تؤكد أبو جبل (2015، ص 72) أن المراجعة المستمرة أصبحت مطلبًا أساسيًا للمراجعين الداخليين والخارجيين على حد سواء، لأنها تُمكّنهم من تحديث تقارير المراجعة بشكل دوري ومتزامن مع المعاملات الجارية، مما يقلل من الوقت والجهد المبذولين في إعداد القوائم النهائية في نهاية السنة المالية.

كما تتيح للمؤسسات والمستثمرين مستوى أعلى من الشفافية والافصاح الفوري، مما يسهم في رفع جودة التقارير المالية.

ويرى السماني (2019، ص 58) أن أهمية المراجعة المستمرة في البيئة الإلكترونية السودانية تتجسد في دورها المحوري في ضبط الأداء المالي للمؤسسات وتعزيز الثقة العامة في التقارير المالية ، مشيرًا إلى أن تطبيق هذا المدخل أدى إلى تحسين كفاءة المراجعين في اكتشاف الأخطاء الجوهرية والحد من مخاطر التلاعب المحاسبي.

من جهة أخرى، أوضح (Rezaee & Reinstein, 2002, p. 150)أن المراجعة المستمرة تمثل نقلة استراتيجية في مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث تسهم في خفض تكاليف المراجعة وتحسين جودة القرارات الإدارية من خلال توفير بيانات دقيقة في الوقت الحقيقي، الأمر الذي يجعلها أحد أهم الأدوات الداعمة لحوكمة الشركات.

ويؤكد (Chan & Vasarhelyi, 2011, p. 156) أن المؤسسات التي تبنّت أنظمة المراجعة المستمرة نجحت في تحقيق مستوى مرتفع من الكفاءة الرقابية والشفافية التنظيمية، نظرًا لقدرتها على تحليل حجم هائل من البيانات في وقت قصير، واكتشاف الأنماط غير الطبيعية في المعاملات المالية بشكل آني.

وباختصار، فإن أهمية المراجعة المستمرة تكمن في كونها جسرًا يربط بين تكنولوجيا المعلومات والرقابة المالية، إذ تمكّن المؤسسات من مراقبة عملياتها المالية بصورة دائمة، وتوفر لمستخدمي القوائم المالية معلومات دقيقة ومحدثة تعزز من ثقتهم في النظام المحاسبي والإفصاح الإلكتروني. فهي ليست مجرد أسلوب تقني، بل فلسفة مهنية جديدة تقوم على السرعة، والدقة، والشفافية، وتُعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق جودة التقارير المالية والحوكمة الرشيدة في العصر الرقمي الحديث.

المطلب الثاني: أهداف المراجعة المستمرة

تسعى المراجعة المستمرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التي تمثل جوهر فلسفتها الرقابية، فهي ليست مجرد امتداد زمني لعملية المراجعة التقليدية، بل إطار متكامل يسعى إلى ضمان جودة المعلومات المالية واستمرارية مصداقيتها في ظل بيئة أعمال رقمية سريعة التغيّر. وتتبع هذه الأهداف من الحاجة إلى رقابة دائمة تُواكب تسارع الأحداث الاقتصادية وتزايد حجم المعاملات، بما يعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المنشورة لحظة بلحظة.

أول هذه الأهداف يتمثل في تحقيق الشفافية والإفصاح الفوري، إذ تُسهم المراجعة المستمرة في إتاحة المعلومات المالية للمستثمرين وأصحاب المصلحة في الوقت الحقيقي، مما يُمكّنهم من اتخاذ قرارات رشيدة مبنية على بيانات موثوقة ومحدثة باستمرار. ويرى عبد الفتاح (2013، ص 52) أن المراجعة المستمرة تُسهم في تحويل التقارير المالية من أدوات عرض

دورية إلى أدوات مراقبة فورية، بما يضمن انسياب المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب دون تأخير.

كما تهدف المراجعة المستمرة إلى ضمان جودة وموثوقية التقارير المالية، من خلال مراجعة العمليات والمعاملات لحظة حدوثها، والتحقق من مدى التزامها بالمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية المعتمدة. فوفقًا لما أوضحه كوشان (2015، ص 45)، فإن المراجعة المستمرة تمثل آلية ديناميكية تسعى إلى تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المالية — كالملاءمة، والصدق، وإمكانية الاعتماد عليها — وذلك عبر المراجعة اللحظية للبيانات والتحقق من سلامتها قبل إدراجها في النظام المالي.

وتركز المراجعة المستمرة كذلك على رفع كفاءة الرقابة الداخلية من خلال الكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات والغش، قبل أن تتحول إلى مشكلات مالية أو قانونية.

حيثُ تعد أهداف المراجعة المستمرة انعكاسًا لطبيعتها التكنولوجية الحديثة ووظيفتها الرقابية المستمرة التي تواكب التطورات في نظم المعلومات المحاسبية. فهي تسعى إلى تحويل المراجعة من نشاط لاحق للأحداث إلى نشاطٍ متزامن معها، بحيث يتحقق التأكد المهني من دقة البيانات المالية وموثوقيتها لحظة حدوثها. كما تهدف إلى تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات، ودعم عملية اتخاذ القرار الاقتصادي من خلال تقارير ذات مصداقية آنية.

إن المراجعة المستمرة لا تقتصر على اكتشاف الأخطاء أو الحد من التلاعب المالي، بل تمتد إلى تحقيق الرقابة الوقائية وتقديم تأكيدات مهنية مستمرة لجميع الأطراف ذات العلاقة. وبهذا المعنى، فهي أداة رقابية واستراتيجية إدارية تسهم في دعم الحوكمة وتحسين كفاءة الأداء المالي.

وقد أوضح مسبل (2016، ص 26) أن المراجعة المستمرة تهدف أساسًا إلى رفع مستوى جودة التقارير المالية وتحقيق الشفافية الفورية في الإفصاح، بينما أشار عبد الله (2018، ص 42) إلى أنها تمثل وسيلة استباقية للحد من المخاطر التشغيلية والمالية عبر المراجعة المتزامنة مع الحدث.

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد أهداف المراجعة المستمرة في النقاط الآتية:

1. تحقيق الإفصاح الفوري والشفافية المستمرة من خلال توفير معلومات مالية دقيقة ومحدثة أولًا بأول بما يمكّن المستثمرين والإدارة من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

2. ضمان جودة ومصداقية التقارير المالية الإلكترونية عبر التحقق المستمر من سلامة البيانات وصحتها وتوافقها مع المعايير المحاسبية والمهنية.
3. الكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات والغش حيث تساعد المراجعة المستمرة في اكتشاف المشكلات فور وقوعها ومعالجتها قبل أن تتفاقم.
4. تعزيز كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية من خلال المتابعة اللحظية للإجراءات والسياسات المحاسبية وتقييم درجة الالتزام بها.
5. دعم عملية اتخاذ القرار المالي والإداري عن طريق تقديم تقارير مراجعة فورية تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة في كل لحظة زمنية.
6. خفض تكاليف المراجعة وتحسين كفاءتها الزمنية بفضل الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية التي تسمح بالمراجعة المستمرة دون الحاجة لتكرار الفحص في نهاية الفترة المالية.
7. الإسهام في ترسيخ مبادئ الحوكمة والرقابة المؤسسية من خلال توفير تقارير موثوقة وشفافة تسهم في تعزيز المساءلة والمصداقية في إدارة الموارد المالية.

وبذلك يمكن القول إن المراجعة المستمرة تمثل أداة استراتيجية لتحقيق جودة المعلومات المالية والإفصاح الفوري في بيئة رقمية تتسم بسرعة التغيير وكثافة البيانات، مما يجعلها ركيزة أساسية لتحسين الثقة في التقارير المالية المعاصرة (نبيل، 2012، ص 113).

المطلب الثالث: عوامل الطلب على المراجعة المستمرة

تزايد الطلب على المراجعة المستمرة نتيجة مجموعة من العوامل المهنية والبيئية والتكنولوجية التي فرضت نفسها على واقع المهنة في ظل التحول الرقمي الشامل في بيئة الأعمال. فقد أصبح مستخدمو المعلومات المالية يطالبون بالحصول على بيانات دقيقة وفورية تساعدهم على اتخاذ قرارات مالية واستثمارية سليمة في الوقت الحقيقي، وهو ما لا تتيحه المراجعة التقليدية التي تعتمد على التقارير الدورية بعد انتهاء الفترة المالية.

إن التطور الكبير في نظم المعلومات المحاسبية، واستخدام الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات، كلها عوامل ساعدت على بروز الحاجة إلى مراجعة تتسم بالاستمرارية والتزامن مع الحدث المالي. فالمراجعة المستمرة لم تعد مجرد خيار مهني، بل

أصبحت ضرورة تفرضها بيئة الأعمال الحديثة التي تتسم بالسرعة، والتعقيد، وتكامل الأنشطة الاقتصادية.

وقد أوضح رويشد وعبد المعطي (2013، ص 592) أن دواعي الطلب على المراجعة المستمرة ترجع إلى سعي المؤسسات لتقليل مخاطر المعلومات الناتجة عن الاعتماد على البيانات غير المدققة، حيث تُوفّر المراجعة المستمرة مستوى أعلى من التأكيد المهني المستمر في مواجهة هذه المخاطر. كما أشار أحمد (2016، ص 26) إلى أن الطلب على هذا النوع من المراجعة تعزّز بفعل التطورات التكنولوجية التي جعلت الشركات تنشر تقاريرها المالية إلكترونيًا بشكل فوري ومتجدد، مما تطلب مراجعًا يتابع ويفحص هذه العمليات بصورة متزامنة.

وتنبع أهمية الطلب على المراجعة المستمرة كذلك من الرغبة في تخفيض فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية والمراجعين، عبر تقديم تقارير مراجعة سريعة تسهم في بناء الثقة في التقارير المنشورة. فالمراجعة المستمرة أصبحت ضرورة لتقليل فجوة الزمن بين الحدث الاقتصادي وتاريخ تدقيقه، بحيث يتم تقديم التأكيد على المعلومات فور نشرها، لا بعد أشهر من إعدادها (فؤاد، 2016، ص 594).

وبناءً على ما سبق، يمكن تلخيص العوامل الرئيسة التي أدت إلى تزايد الطلب على المراجعة المستمرة فيما يلي:

1. تسارع التطور التكنولوجي في بيئة العمل المحاسبي حيث أدت النظم الإلكترونية والذكاء الاصطناعي إلى الحاجة لرقابة فورية ومستمرة على البيانات والمعاملات المالية.
2. زيادة حجم وتعقيد العمليات المالية داخل المؤسسات مما يجعل المراجعة التقليدية عاجزة عن تتبع جميع المعاملات في الوقت المناسب.
3. رغبة مستخدمي القوائم المالية في تقليل خطر المعلومات وذلك بالحصول على تقارير تدقيقية فورية تزيد من درجة الثقة والشفافية في القرارات الاستثمارية.
4. التحول نحو النشر الإلكتروني للقوائم المالية والإفصاح الفوري حيث أصبح من الضروري وجود نظام مراجعة يتكامل مع الأنظمة المحاسبية الإلكترونية ويتابع التقارير المنشورة أولًا بأول.
5. تزايد متطلبات الحوكمة والرقابة التنظيمية التي تلزم الشركات بتطبيق ضوابط رقابية مستمرة وتقديم بيانات مدققة في الوقت الحقيقي.

6. الرغبة في تحسين كفاءة وفاعلية المراجعة من خلال استغلال الأدوات الرقمية وتقنيات التحليل الآلي في جمع الأدلة واكتشاف الأخطاء بشكل أسرع.

إذًا، يُمكن القول إن العوامل المؤثرة في الطلب على المراجعة المستمرة تعكس تحوّل المهنة نحو الرقابة الوقائية الفورية بدلاً من الرقابة اللاحقة، وهو ما يتماشى مع فلسفة الشفافية والمساءلة التي أصبحت تشكل محور العمل المالي المعاصر

(Rezaee & Reinstein, 2002, p. 150)

المطلب الرابع: مزايا المراجعة المستمرة

تمثل المراجعة المستمرة نقلة نوعية في الفكر المحاسبي والرقابي، إذ إنها تجاوزت حدود المراجعة التقليدية من حيث التوقيت والآلية والأدوات المستخدمة، لتصبح أداة رقابية فورية تُعزّز جودة التقارير المالية وتزيد من مصداقية النظام المحاسبي. وقد برزت أهميتها بوضوح في ظل الاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية ونشر البيانات عبر الإنترنت، مما جعل الحاجة ماسة إلى مراجعة مستمرة تواكب سرعة التغيرات في بيئة العمل.

تتيح المراجعة المستمرة إمكانية تحقيق رقابة لحظية على المعاملات المالية فور تسجيلها في النظام المحاسبي، وهو ما يمنح المؤسسات قدرة عالية على الكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات، وبالتالي تقليل الأضرار الناتجة عنها. كما تسهم في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المالية كالصدق، والملاءمة، والموثوقية، والقدرة على المقارنة (عبد الله، 2018، ص42).

ويرى مسبل (2016، ص 27) أن أبرز مزايا المراجعة المستمرة تكمن في قدرتها على تعزيز الثقة لدى المستخدمين من خلال تقديم تقارير مراجعة فورية تُعبّر عن الوضع المالي الحقيقي للمنشأة في أي وقت، دون انتظار نهاية السنة المالية.

كذلك تُعد المراجعة المستمرة وسيلة فعّالة في رفع كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، إذ تمكن المراجع من متابعة العمليات المحاسبية أولاً بأول، وتحديد أوجه القصور في النظم والإجراءات فور حدوثها. ونتيجة لذلك، فإنها تساعد الإدارة في اتخاذ قرارات تصحيحية سريعة تحدّ من مخاطر التلاعب أو الاحتيال المالي (نبيل، 2012، ص 115). كما أن اعتمادها على تقنيات التحليل الإلكتروني يسهم في تخفيض الجهد والوقت المبذول في أعمال الفحص اليدوي للمستندات، مما يجعلها أكثر اقتصادية وأعلى كفاءة مقارنة بالمراجعة الدورية.

ومن المزايا البارزة كذلك أن المراجعة المستمرة تُساعد في تحسين جودة التقارير المالية، حيث تعمل على متابعة تدفق المعلومات المالية في الزمن الحقيقي، والتأكد من سلامتها قبل الإفصاح عنها للعامة. وهذا ما أشار إليه كوشان (2015، ص 46) الذي أوضح أن المراجعة المستمرة تعد أداة رقابية تفاعلية تسهم في ضمان صحة التقارير الإلكترونية ومواءمتها مع معايير المحاسبة الدولية.

وبناءً على ما سبق، يمكن تلخيص أهم مزايا المراجعة المستمرة فيما يلي:

1. تحقيق مراجعة فورية ومستمرة للعمليات المالية، مما يزيد من سرعة اكتشاف الأخطاء والانحرافات في البيانات.
2. رفع جودة ومصداقية التقارير المالية من خلال المراجعة اللحظية قبل الإفصاح.
3. تعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية والحد من الغش والاختلاس عبر المتابعة المستمرة للمعاملات.
4. خفض تكاليف المراجعة وزيادة كفاءتها بفضل استخدام التقنيات الرقمية وتحليل البيانات إلكترونيًا.
5. دعم الشفافية والإفصاح الفوري بما يحقق الثقة بين المراجعين والمستثمرين والإدارة.
6. تحسين سرعة الاستجابة الرقابية ومساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات مالية آنية وسليمة.
7. تحقيق التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والمراجعة، وهو ما يجعلها أحد أهم أدوات الرقابة في بيئة الأعمال الرقمية الحديثة.

إن هذه المزايا تجعل من المراجعة المستمرة أحد الأعمدة الرئيسة لتحقيق التحول الرقمي في مهنة المراجعة، فهي لا تقتصر على تحسين الأداء المهني، بل تمثل نموذجًا للرقابة المستقبلية التي تتسم بالمرونة والدقة والشفافية (Rezaee, 2001, p. 152)

المطلب الخامس: عيوب ومعوقات المراجعة المستمرة

على الرغم من المزايا العديدة التي تحققها المراجعة المستمرة، فإن تطبيقها العملي يواجه مجموعة من التحديات والمعوقات التي تحدّ من انتشارها في البيئات المهنية، خاصة في الدول النامية التي لا تزال تعاني من ضعف البنية التحتية التكنولوجية، وقصور الوعي بأهمية التحول

الرقمي في المراجعة. فنجاح هذا المدخل يتطلب توافر مقومات فنية وبشرية وتنظيمية متكاملة، وإلا تحوّل إلى عبء إداري أكثر من كونه وسيلة رقابية فعالة.

تتمثل أبرز هذه العيوب في الاعتماد الكبير على الأنظمة الإلكترونية، وهو ما قد يخلق مخاطر فنية تتعلق بأمن المعلومات وسلامة البيانات في حال حدوث اختراقات أو أعطال فنية مفاجئة. كما أن المراجعة المستمرة قد تؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة العبء المهني على المراجع بسبب المتابعة اللحظية والمستمرة للعمليات المالية دون انقطاع، الأمر الذي قد يؤثر على مستوى التركيز والدقة في الأداء (مسبل، 2016، ص 28).

ويرى عبد الله (2018، ص 44) أن أحد أهم العوائق أمام تطبيق المراجعة المستمرة هو ضعف جاهزية الأنظمة المحاسبية في المؤسسات لاعتماد نظام رقابي متكامل يعمل في الوقت الفعلي، إضافة إلى نقص الكفاءات البشرية القادرة على إدارة ومتابعة أنظمة المراجعة الإلكترونية. كما تواجه بعض المؤسسات تحديات تتعلق بارتفاع تكلفة التشغيل والتحديث الدوري للبرمجيات المستخدمة في نظم المراجعة المستمرة، مما يجعل تبنيها مكلفًا خاصة في بيئات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

كذلك تُعد مشكلة الاستقلال المهني من أبرز المخاطر التي قد تواجه المراجع عند تطبيق هذا النوع من المراجعة، حيث إن التواصل المستمر مع الإدارة ومتابعة العمليات بشكل لحظي قد يخلق نوعًا من الارتباط الزمني أو العاطفي الذي قد يؤثر على حيادية المراجع وموضوعيته (رويشد، 2013، ص 600). كما قد يتسبب الاعتماد المفرط على أدوات التحليل الإلكتروني في إضعاف الحكم المهني للمراجع إذا لم يُدعّم بتقدير بشري قائم على الخبرة والمعرفة.

وأشار كوشان (2015، ص 47) إلى أن المراجعة المستمرة، رغم فعاليتها، تحتاج إلى بيئة مؤسسية مؤمنة ضد الهجمات الإلكترونية، وإلى نظم تضمن سرية المعلومات المحاسبية، إذ إن أي اختراق أو تسريب للبيانات أثناء عملية المراجعة اللحظية قد يؤدي إلى أضرار جسيمة تمس ثقة المستخدمين في التقارير المالية المنشورة. كما أن محدودية التشريعات والمعايير المحاسبية التي تنظم هذا النوع من المراجعة في بعض الدول تُعدّ من العوائق القانونية والإجرائية التي تحد من تبنيها.

ويمكن تلخيص أبرز عيوب ومعوقات المراجعة المستمرة في النقاط الآتية:

م	العيب / المعوق	التوضيح
1	ارتفاع تكاليف التنفيذ والتشغيل	تتطلب المراجعة المستمرة استثمارات كبيرة في البنية التحتية التكنولوجية، بما في ذلك الأنظمة الإلكترونية المتطورة والتحديثات المستمرة، مما يزيد من العبء المالي على المؤسسات.
2	نقص الكفاءات البشرية المؤهلة	تعاني بعض المؤسسات من قلة الكوادر المؤهلة القادرة على استخدام أدوات المراجعة الإلكترونية والتعامل مع النظم الرقمية الحديثة بكفاءة.
3	ضعف الاستقلالية المهنية	قد يؤدي التفاعل المستمر بين المراجع والإدارة إلى التأثير على موضوعية واستقلالية المراجع أثناء أداء مهامه.
4	الإرهاق المهني للمراجع	تتطلب المراجعة المستمرة متابعة آنية ودائمة للعمليات المالية، مما قد يؤدي إلى ضغط عمل مرتفع وإرهاق مهني للمراجع.
5	تعقيد الإجراءات التقنية	تتسم المراجعة المستمرة بتعقيد تقني نتيجة التعامل مع كميات ضخمة من البيانات وتحليلها بشكل فوري، مما يتطلب مهارات تقنية عالية.
6	غياب الأطر التشريعية والتنظيمية	تفتقر بعض البيئات إلى معايير وتشريعات واضحة تنظم تطبيق المراجعة المستمرة، مما يحد من انتشارها وتطبيقها بشكل فعّال.
7	مخاطر أمن المعلومات	تواجه المراجعة المستمرة مخاطر تتعلق بأمن المعلومات، مثل الاختراقات الإلكترونية وتسريب البيانات، مما قد يؤثر على سرية ودقة المعلومات المالية.

إن هذه التحديات لا تقلل من أهمية المراجعة المستمرة، لكنها تشير إلى أن تطبيقها يحتاج إلى تخطيط دقيق، وتدرج مدروس، ودعم مؤسسي وتقني متكامل لضمان فاعليتها في تحقيق أهدافها. فهي تمثل نظامًا متقدمًا يتطلب بيئة تكنولوجية متطورة، وكفاءات بشرية مؤهلة، ومعايير مهنية صارمة تضمن التوازن بين السرعة في الأداء والدقة في النتائج (Rezaee، 2002، ص 151).

جدول (1): مزايا وعيوب المراجعة المستمرة

مزايا المراجعة المستمرة	عيوب ومعوقات المراجعة المستمرة
1. تمكين المراجع من إجراء المراجعة بصورة فورية ومستمرة للعمليات المالية، مما يُسهم في سرعة اكتشاف الأخطاء والانحرافات.	1. ارتفاع تكاليف التنفيذ والتشغيل نتيجة الحاجة إلى بنية تقنية متطورة وتحديثات مستمرة للأنظمة.
2. رفع جودة ومصداقية التقارير المالية بفضل المراجعة اللحظية للبيانات قبل الإفصاح.	2. نقص الكفاءات البشرية المؤهلة لإدارة الأنظمة الرقمية للمراجعة المستمرة.
3. تعزيز كفاءة نظم الرقابة الداخلية وتقليل فرص الغش والاختلاس عبر المتابعة الفورية للمعاملات.	3. احتمال ضعف استقلالية المراجع بسبب التواصل المستمر مع الإدارة والمتابعة الدائمة للعمليات.
4. خفض تكاليف المراجعة على المدى الطويل من خلال الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية بدلاً من الفحص اليدوي.	4. الإرهاق المهني الناتج عن العمل المستمر دون فترات توقف مما قد يؤثر على جودة الأداء.
5. دعم الشفافية والإفصاح الفوري، بما يعزز الثقة بين المراجعين والمستثمرين والإدارة.	5. صعوبة التعامل مع حجم البيانات الضخم وتعقيد المعالجة الفورية في بعض الأنظمة المحاسبية.
6. تسريع عملية اتخاذ القرار المالي والإداري بناءً على معلومات دقيقة ومحدثة.	6. غياب التشريعات والمعايير المهنية الواضحة المنظمة لتطبيق المراجعة المستمرة في بعض الدول.
7. تحقيق التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والرقابة المالية الحديثة.	7. مخاطر أمن المعلومات والاختراقات الإلكترونية التي قد تهدد سرية البيانات ومصداقيتها.

المبحث الثاني:
معايير المراجعة المستمرة

تمهيد

تُعد المعايير المهنية للمراجعة المستمرة الإطار الذي تستند إليه عملية المراجعة في أدائها وتقييمها، إذ تحدد الأسس التي يجب على المراجع الالتزام بها عند تنفيذ مهام المراجعة في بيئة إلكترونية تعتمد على الفحص الفوري والمستمر للبيانات. وتستند هذه المعايير إلى ذات المبادئ التي تحكم المراجعة التقليدية، لكنها تتكيف مع متطلبات البيئة الرقمية والتقنيات الحديثة في جمع الأدلة وتحليلها.

وقد أشار رضا (2013، ص 80) إلى أن الالتزام بالمعايير المهنية في المراجعة المستمرة يعد الضمان الحقيقي لجودة الأداء، والحفاظ على الثقة في نتائج المراجعة الإلكترونية. كما بيّن عبد الله (2018، ص 45) أن تطبيق المراجعة المستمرة دون الالتزام بالمعايير المهنية يُضعف مصداقية النتائج ويقلل من موثوقية التقارير المالية.

وفي ضوء ذلك، يمكن تصنيف معايير المراجعة المستمرة إلى ثلاث مجموعات رئيسة: معايير عامة، ومعايير العمل الميداني، ومعايير إعداد التقارير، وذلك على النحو التالي:

أولًا: المعايير العامة

تهتم هذه المجموعة بالخصائص الشخصية والمهنية التي يجب أن تتوافر في المراجع المستمر لضمان كفاءة أدائه وحياده واستقلاله أثناء المراجعة الإلكترونية, وتشمل:

1. الكفاءة العلمية والعملية

يجب أن يمتلك المراجع معرفة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية، إضافة إلى قدرته على استخدام أدوات التحليل الإلكتروني. فالمراجعة المستمرة تعتمد على فهم الأنظمة الرقمية وقواعد البيانات، مما يستلزم مراجعًا مؤهلًا تقنيًا ومهنيًا (مسبل، 2016، ص 29).

2. الاستقلال والحياد

من الضروري أن يتمتع المراجع بالاستقلال الذاتي التام عن إدارة الشركة موضوع المراجعة، حتى لا تؤثر علاقات العمل المستمرة على موضوعيتها في إصدار الرأي المهني.

ويُعدّ الحفاظ على الحياد من أهم ضمانات الثقة في نتائج المراجعة المستمرة (رويشد، 2013، ص 602).

3. العناية المهنية الواجبة

يلتزم المراجع ببذل العناية المهنية اللازمة في تنفيذ أعماله، سواء في فحص البيانات أو في تفسير النتائج، مع الالتزام بالمعايير التقنية للمراجعة الإلكترونية. وتشمل العناية المهنية التحقق من سلامة نظم الرقابة الإلكترونية ودقة الأدلة المستخرجة منها (عبد الله، 2018، ص 46).

ثانيًا: معايير العمل الميداني

تتعلق هذه المعايير بالإجراءات الفعلية التي يقوم بها المراجع خلال تنفيذ مهامه، وتشمل مراحل التخطيط، وجمع الأدلة، وتقييم الرقابة الداخلية، باستخدام أدوات إلكترونية متقدمة.

1. التخطيط الجيد لعملية المراجعة المستمرة

يتعين على المراجع أن يضع خطة عمل تفصيلية توضح طبيعة الأنظمة الإلكترونية المستخدمة، ومصادر البيانات، ونقاط الضعف المحتملة، مع تحديد آليات المتابعة اللحظية للعمليات. ويساعد التخطيط المسبق على ضمان كفاءة استخدام الموارد التقنية وتحقيق الأهداف الرقابية (كوشان، 2015، ص 48).

2. فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكتروني

يجب على المراجع تحليل بيئة الرقابة الداخلية الرقمية للتأكد من سلامة ضوابط الوصول، وأمان البيانات، وتكامل العمليات الإلكترونية. ويساعد هذا التقييم في تحديد النقاط الحساسة التي تحتاج إلى رقابة مستمرة وتدقيق فوري (نبيل، 2012، ص 117).

3. جمع الأدلة الإلكترونية الكافية والملاءمة

يعتمد المراجع المستمر على تقنيات التحليل الرقمي، مثل تتبّع العمليات (Log Tracking) أو تحليل الأنماط، للحصول على أدلة كافية يمكن الوثوق بها. وتُعدّ الأدلة الإلكترونية هي الركيزة الأساسية لتكوين الرأي المهني في بيئة المراجعة الحديثة (Rezaee، 2002، ص 152).

4. التقييم المستمر للمخاطر

تفرض المراجعة المستمرة على المراجع إجراء تقييم دوري ومتجدد للمخاطر في ضوء المعاملات الجارية، بحيث يُعدل خططه الرقابية وفقًا للمستجدات، ويُصدر تنبيهات عند ظهور مؤشرات انحراف أو تجاوز للسياسات المالية (عبد الله، 2018، ص 47).

ثالثًا: معايير التقرير

تُعنى هذه المعايير بكيفية إعداد التقارير النهائية أو الدورية للمراجعة المستمرة، والتي تُعدّ المخرجات النهائية لعمل المراجع، وتُستخدم من قِبل الإدارة والمستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة.

1. الإفصاح الكامل والدقيق

يجب أن يتضمن تقرير المراجعة جميع المعلومات الجوهرية التي تم التوصل إليها أثناء الفحص الإلكتروني، مع توضيح مدى الالتزام بالمعايير المهنية وأي استثناءات أو مخالفات تم رصدها (مسبل، 2016، ص 30).

2. الثبات في عرض السياسات المحاسبية

يلتزم المراجع بالتحقق من ثبات السياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة، وأن أي تغيير فيها يجب أن يكون مبررًا ومعلنًا في التقرير، حتى لا يؤثر على إمكانية المقارنة بين الفترات المالية المختلفة (عبد الله، 2018، ص 48).

3. وضوح لغة التقرير وسهولة تفسيره

يُراعى أن تكون صياغة التقرير واضحة وسهلة الفهم للمستخدمين، مع تجنب المصطلحات التقنية المعقدة قدر الإمكان. كما يجب أن يُبيّن التقرير الأثر الفعلي للملاحظات على جودة المعلومات المالية المنشورة (Rezaee, 2001, p. 154).

4. تقديم الرأي المهني المستقل

على المراجع أن يُصدر رأيه بموضوعية تامة استنادًا إلى الأدلة المتاحة، سواء كانت تقارير لحظية أو مؤقتة، وأن يلتزم بالشفافية في عرض النتائج دون مجاملة أو تحيز (عبد الله، 2018، ص 49).

يتضح مما سبق أن المعايير المهنية للمراجعة المستمرة تُشكّل الأساس الذي يضمن نجاح هذا المدخل في تحقيق أهدافه الرقابية، إذ إنها توفر إطارًا منهجيًا يحكم السلوك المهني للمراجع في بيئة رقمية سريعة التغير، وتُسهم في تعزيز جودة الأداء والمصداقية في التقارير المالية الإلكترونية الحديثة.

المطلب الأول: متطلبات وشروط المراجعة المستمرة

تمثّل متطلبات وشروط المراجعة المستمرة الأساس التشغيلي الذي يضمن فاعلية هذا المدخل في بيئة رقمية عالية الاعتمادية والسرعة. فكلّما توفّرت المتطلبات التقنية والبشرية والتنظيمية والأمنية، ارتفعت جودة المخرجات التدقيقية، وتحققت أهداف الإفصاح الفوري والشفافية. وقد أكّد كل من العبد الله ومسبل أن نجاح التطبيق يرتبط بجاهزية البنية التحتية، وكفاءة المراجعين، وتكامل الأنظمة وقابليتها لإنتاج أدلة إلكترونية موثوقة (عبد الله، 2018، ص 45–47؛ مسبل، 2016، ص 29–30). كما أبرزت دراسات مبكرة أهمية تصميم إجراءات خاصة بالأدلة الإلكترونية والتقارير اللحظية (الرشيدي، 2004، ص 34؛ بدر أرسانيوس، 2005، ص 870),

أولًا: متطلبات تقنية للنظم المحاسبية الفورية

ينبغي أن تعمل نظم المعلومات المحاسبية على نحوٍ فوري (Online/Real-time) مع قدرة موثوقة على إنتاج أدلة إلكترونية (Logs، تتبّع مسارات المعاملة، بصمات رقمية)، وأن تدعم المعالجة المتزامنة للعمليات للوصول إلى نتائج مراجعة آنية. يشمل ذلك تكامل قواعد البيانات، وإتاحة استرجاع البيانات التاريخية لحظيًا، واعتماد صيغ ملفات قياسية تسهّل الفحص الآلي. (العبد الله، 2018، ص 46؛ بدر أرسانيوس، 2005، ص 870).

- إنتاج أدلة إلكترونية قابلة للاعتماد: يشترط أن تكون إجراءات الالتقاط والتخزين مؤتمتة ومحمية، مع ربط كل خطوة بتوقيع/ختم رقمي يُمكّن من التحقّق. (بدر أرسانيوس، 2005، ص 870).
- هيكل بيانات موحّد: تقليل تباين الصيغ والحقول لتيسير التحليل الآلي، وهو ما يقلّل أخطاء الربط والمواءمة. (الرشيدي، 2004، ص 34).
- قابلية التكامل والتوسّع: دعم الربط مع أنظمة ERP، ومخازن البيانات، وأدوات التحليلات، لتدفق مستقرّ للمعلومات تحت الرقابة.

ثانيًا: متطلبات بشرية/مهنية لفريق المراجعة

يتطلّب التطبيق مراجعًا يمتلك كفاءة تقنية ومحاسبية مزدوجة: فهم عميق لمعايير المراجعة، وإجادة أدوات التحليل الإلكتروني، مع تحديث مهاراته دوريًا. كما يجب ترسيخ الاستقلال والحياد رغم التواجد "المستمر" في بيئة العميل. (مسبل، 2016، ص 29؛ رويشد،

2013، ص 600–602), ويمكن تلخيص المتطلبات الاساسية لفريق المراجعة المستمرة في النقاط التالية:

- تأهيل تقني مستمر :وذلك عن طريق برامج تدريب دورية على أدوات التحليل، وتتبع السجلات، وأنظمة الأمن السيبراني. (العبد الله، 2018، ص 45–46).
- العناية المهنية الواجبة: توثيق قرائن الفحص الإلكتروني، واختبار كفايتها وملاءمتها قبل إبداء الرأي. (مسبل، 2016، ص 30).
- الاستقلال والحياد: إدارة حدود التفاعل مع الإدارة لتجنّب أي تأثير على الحكم المهني مع المتابعة اللحظية. (رويشد، 2013، ص 602).

ثالثًا: متطلبات تنظيمية ورقابية (حوكمة/سياسات)

تحتاج المؤسسة إلى سياسات داخلية واضحة تنظّم وصول المراجع للأنظمة وقواعد البيانات، وتحدد مسؤوليات الأطراف، وآليات الاعتماد/الترخيص للدخول، وجداول زمنيّة للتقارير اللحظية، مع توثيق معايير الإفصاح. (عبد الفتاح، 2013، ص 52–53), ويشمل ذلك:

- اتفاق مستوى خدمة (SLA) للتدقيق المستمر: يحدّد نوع التقارير (فورية/عند الطلب)، ومؤشرات الأداء، وعتبات الإنذار.
- إجراءات قبول التكليف والتخطيط: رسائل تكليف، نطاق، وصول، مسؤوليات مشتركة، وخطة فحص متدرّجة. (العبد الله، 2018، ص 47).
- مواءمة معايير التقرير: الإفصاح عن الاستثناءات الجوهرية، والثبات في السياسات المحاسبية، وكفاية الإفصاح.

رابعًا: متطلبات اتصال وتكامل بين مكتب المراجعة ونظام العميل

نجاح المراجعة المستمرة يفترض قنوات اتصال آمنة ومباشرة بين بيئة المراجع وبيئة العميل، تسمح بجلب البيانات والتحقق منها وإعادة تشغيل المعاملات الحسّاسة (Re-performance) وقت الحاجة، مع تتبّعٍ آلي لسجلات الدخول. (الرشيدي، 2004، ص 34؛ مسبل، 2016، ص 30), ويشمل التالي:

- واجهات تبادل بيانات (APIs) آمنة: لضمان تدفقٍ محكوم للبيانات ذات الصلة بالتدقيق.

- قابلية إعادة التشغيل: إمكان محاكاة مسار المعاملة في بيئة اختبار لإثبات سلامة المنطق المحاسبي.
- إدارة الهويّة والوصول (IAM): تحديد صلاحيات دقيقة للمراجع، وتدقيق كل عملية وصول.

خامسًا: متطلبات أمن المعلومات وحماية السرّية

نظرا لأن الأدلة المستخدمة في المراجعة المستمرة الرقمية والاتصال بالأنظمة مستمر، تصبح ضوابط أمن المعلومات (تشفير، جدر نارية، كشف التغيّر، سجلات تدقيق) غير قابلة للتنازل. كما يجب ضبط سلاسل الحيازة الرقمية (Digital Chain of Custody) للحفاظ على حجية الدليل. (العبد الله، 2018، ص 46–49؛ نبيل، 2012، ص 115–117).

- تشفير أثناء النقل والتخزين: لحماية سرّية البيانات وتكاملها.
- مراقبة آنية للاستثناءات: إعداد عتبات تنبيه لِأنماط الاستخدام غير الاعتيادية أو محاولات الاختراق.
- سياسات احتفاظ بالأدلة: جداول زمنية واضحة للاحتفاظ وأرشفة الأدلة الإلكترونية.

سادسًا: متطلبات جودة البيانات وإعداد التقارير

لا معنى للمراجعة اللحظية دون بيانات عالية الجودة: اكتمال، دقّة، توقيت، إمكان تتبّع. كما ينبغي أن تكون تقارير المراجعة قابلة للفهم، تُظهر الاستثناءات الجوهرية، وتربط الأثر على جودة المعلومات المالية. (عبد الفتاح، 2013، ص 52–53؛ كوشان، 2015، ص 46–48).

- قواميس بيانات وسياسات توحيد: لتعريف الحقول والضوابط، وتقليل الالتباس بين الأنظمة.
- مؤشرات جودة للمخرجات: نسب الأخطاء المكتشفة، زمن الاستجابة، معدل الاستثناءات، وكفاءة المعالجة.
- تنميط التقارير (F/V، Evergreen/On-Demand): تقارير دائمة التحديث مقابل تقارير عند الطلب، وفق احتياج المستخدم.

يقتضي التطبيق الفعّال للمراجعة المستمرة بنية تقنية موثوقة، ومهارات مهنية محدثة، وإطار حوكمة واضح، وأمن معلومات متين، وبيانات عالية الجودة؛ فحين تتكامل هذه المتطلبات

تُصبح المراجعة المستمرة أداةً عملية لتحقيق الإفصاح الفوري وجودة التقارير في الزمن الحقيقي (العبد الله، 2018، ص 45–49؛ مسبل، 2016، ص 29–30).

المطلب الثاني: مراحل المراجعة المستمرة

تتكون المراجعة المستمرة من مجموعة مراحل متتابعة ومترابطة، تمثل دورة متكاملة تبدأ بقبول المهمة وتنتهي بإصدار التقرير الفوري أو الدوري. هذه المراحل لا تسير بصورة خطية جامدة، بل تتداخل فيما بينها وفقًا للطبيعة التفاعلية للبيئة الإلكترونية، بحيث يعاد تحديثها بصورة لحظية كلما استجدت معاملة مالية أو عملية محاسبية جديدة. وقد حدد كل من عبد الله (2018، ص 48) ومسبل (2016، ص 31) المراحل الرئيسة التي تمر بها عملية المراجعة المستمرة بما يأتي:

1. مرحلة قبول التكليف وتحديد نطاق المراجعة

يُعد قبول التكليف نقطة الانطلاق الأساسية، حيث يقوم المراجع بتقييم قدرة مكتبه الفنية والتقنية على أداء المهمة في بيئة إلكترونية معقدة، ويتحقق من توافر البنية التكنولوجية الملاءمة لدى المنشأة. في هذه المرحلة يتم الاتفاق على نطاق المراجعة، ونوع التقارير (فورية أو دورية)، ومسؤوليات الأطراف، وآليات الاتصال بين المراجع والإدارة. ويُشترط أن يصدر المراجع خطاب تكليف واضح ومكتوب يحدد هذه التفاصيل ضمانًا للشفافية المهنية (عبد الله، 2018، ص 48).

تتضمن هذه المرحلة إعداد خطة تفصيلية تشمل تحديد مصادر البيانات الإلكترونية، وتوزيع المهام، وتصميم أدوات الفحص الآلي. ويجب أن تكون الخطة ديناميكية قابلة للتحديث الفوري تبعًا لتغير طبيعة العمليات المالية. كما يتم في هذه المرحلة تحديد المخاطر المحتملة، ووضع خريطة زمنية للمراجعة تعتمد على تدفقات البيانات الآنية لا على الفترات المحاسبية المغلقة (كوشان، 2015، ص 48).

ويُعد التخطيط الدقيق أساسًا لضمان كفاءة المراجعة المستمرة، لأنه يحدد أدوات التحليل، وطريقة جمع الأدلة الإلكترونية، وقنوات التواصل مع الإدارة.

2. مرحلة تنفيذ المراجعة الإلكترونية

في هذه المرحلة يبدأ التطبيق العملي للفحص المستمر للمعاملات والعمليات المالية باستخدام الأنظمة المؤتمتة. يقوم المراجع هنا بمراقبة المعاملات لحظة إدخالها في النظام

المحاسبي، مستخدمًا أدوات التحليل الإلكتروني وبرامج المقارنة واكتشاف الاستثناءات، وتتضمن هذه المرحلة أيضًا جمع الأدلة الإلكترونية مثل سجلات الدخول، وملفات النشاط (Log Files)، ونتائج التحليل الآلي، وتقييمها وفقًا لمبدأ الكفاية والملاءمة (مسبل، 2016، ص 32).

وتمتاز هذه المرحلة بأنها عملية مستمرة على مدار العام، وليست نشاطًا مؤقتًا في نهاية الفترة المالية، مما يسمح بالكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات فور حدوثها.

3. مرحلة تقييم النتائج وتصحيح الانحرافات

بعد جمع الأدلة وتحليلها، يقوم المراجع بتقييم النتائج التي توصل إليها النظام الإلكتروني، مع تحديد الانحرافات الجوهرية أو الحالات غير الطبيعية. وفي حال اكتشاف مشكلات أو مخالفات، يتم إخطار الإدارة فورًا ليتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

تمثل هذه المرحلة حلقة الوصل بين الرقابة والمساءلة، إذ تهدف إلى تحسين أداء النظام المالي ورفع كفاءة الضوابط الداخلية بشكل مستمر (عبد الله، 2018، ص 49). كما يمكن للمراجع خلال هذه المرحلة تعديل برنامج المراجعة ليتلاءم مع المستجدات التشغيلية.

4. مرحلة إعداد التقرير وإصدار الرأي المهني

تُعد هذه المرحلة المخرج النهائي لعملية المراجعة المستمرة، حيث يقوم المراجع بإعداد تقرير فوري أو دوري يتضمن نتائج الفحص، والاستثناءات المكتشفة، وتوصيات التحسين.

ويجب أن يتسم التقرير بالوضوح والاختصار، مع الإفصاح الكامل عن مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية والرقابية. ويُراعى فيه الثبات في عرض السياسات والتفسير الموضوعي للنتائج (نبيل، 2012، ص 118).

قد تكون التقارير في هذا السياق إلكترونية تُرسل مباشرة عبر النظام، أو ورقية في نهاية الفترة لأغراض التوثيق، لكنها جميعًا تُسهم في تحقيق هدف واحد هو توفير معلومات دقيقة ومحدثة تعزز جودة التقارير المالية، إن هذه المراحل تُشكّل دورة تدقيقية رقمية متكاملة، ترتكز على الفحص اللحظي والتحليل المستمر، وتُحدث تحولًا جوهريًا في مفهوم المراجعة من نشاط لاحق للأحداث إلى عملية تفاعلية تُواكبها لحظة بلحظة، مما يجعلها من أهم الأدوات الحديثة لضمان الشفافية والمساءلة في البيئة الرقمية المعاصرة (Rezaee، 2002، ص 152).

المطلب الثالث: إجراءات المراجعة المستمرة

تقوم إجراءات المراجعة المستمرة على مجموعة من الخطوات التقنية والمهنية التي تضمن التنفيذ الفعلي لعملية المراجعة بصورة آنية وفورية، بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات المالية.

وقد أشارت دراسات عدة إلى أن هذه الإجراءات تمثل الجانب التنفيذي لمدخل المراجعة المستمرة، إذ تُحوّل النظرية إلى تطبيق عبر مجموعة من الأنشطة المترابطة تبدأ من تهيئة النظام الإلكتروني وتنتهي بإصدار التقرير الرقمي للمستخدمين (جوهرة، 2006، ص 66).

1. إعداد بيئة المراجعة الإلكترونية

تبدأ الإجراءات بتهيئة النظام الإلكتروني ليكون قابلًا للمراجعة اللحظية. ويتضمن ذلك تثبيت برامج المراجعة الفورية المخصصة وربطها بنظام المحاسبة الآلي للمنشأة. هذه المرحلة تُمكّن المراجع من الوصول الفوري للبيانات المحاسبية وتتبّع العمليات فور تسجيلها (عبد الله، 2018، ص 50).

كما يتم فيها تحديد مستويات الصلاحية، وضبط أدوات الرقابة، وتفعيل نظم الإنذار الآلي لاكتشاف أي انحراف أو خطأ جوهري أثناء إدخال المعاملات.

2. استخدام برامج المراجعة الجاهزة والمخصصة

يتم تشغيل برامج المراجعة الجاهزة التي تُثبت مع نظام التشغيل المحاسبي، أو تطوير تطبيقات مخصصة للمراجع تتيح له تنفيذ عمليات فحص وتحليل للبيانات المالية في الوقت الحقيقي، وتركّز هذه البرامج على كشف الاستثناءات الجوهرية من خلال المقارنة الآلية بين القيم المسجلة والمعايير المحددة مسبقًا (مسبل، 2016، ص 33)، كما تقوم بعمليات تحليل إحصائي للبيانات المالية عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي وبرامج اكتشاف الأنماط غير الطبيعية.

3. اختبار البيانات والتحقق من دقتها

تُعد هذه الخطوة جوهر المراجعة المستمرة، حيث يقوم المراجع بالتحقق من سلامة البيانات المحاسبية المخزنة في النظام. وتشمل العمليات الأساسية التحقق من تكامل الملفات، ومطابقة القيم، ومراجعة التحديثات التي أجريت على الحسابات، ويُعاد استرجاع الملفات التي تم تعديلها بعد المراجعة وتُحفظ في قاعدة بيانات المراجع لمزيد من التحليل والمقارنة المستقبلية (نخال، 2014، ص 176–172).

كما يستخدم المراجع في هذه المرحلة تقنيات متقدمة مثل تحليل البيانات على مستويات متعددة، واستخدام الواجهات التشغيلية التي تُظهر الملخصات والنتائج بصورة فورية.

4. معالجة الاستثناءات والعمليات غير العادية

يتولى النظام الإلكتروني إصدار تنبيهات عند اكتشاف أي عملية مخالفة للمعايير أو تتضمن قيمًا غير منطقية، وعلى المراجع تحليل هذه الحالات لتحديد مدى جوهريتها.

يُعد ذلك من أهم إجراءات المراجعة المستمرة، إذ يتيح الاكتشاف المبكر للأخطاء والانحرافات ويقلل من احتمالات تضخيم الأخطاء مع مرور الوقت.

ويُصدر المراجع تقارير تصحيحية داخلية فورية تُمكّن الإدارة من معالجة الأخطاء في حينها (عبد الله، 2018، ص 51).

5. إصدار التقارير النهائية أو اللحظية

تختتم الإجراءات بإعداد التقرير الذي يعكس نتائج المراجعة المستمرة. وتنقسم التقارير إلى نوعين:

- التقارير الدائمة (Evergreen Reports) التي تكون متاحة دومًا على موقع الشركة الإلكتروني ويتم تحديثها تلقائيًا؛
- التقارير عند الطلب (On-Demand Reports) التي تُنتج فقط عند طلب المستخدم أو المستثمر للاطلاع على موقف مالي محدد

يهدف التقرير إلى إبداء رأي المراجع حول خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية وفق معايير المحاسبة ذات الصلة. كما يتضمن ختم المراجعة المستمرة الذي يُثبت على الموقع الإلكتروني للمنشأة بعد اعتماد المراجع لنتائج الفحص (جوهرة، 2006، ص 66).

6. المتابعة المستمرة والتحسين الدوري

تُعد هذه الخطوة مكمّلة للإجراءات السابقة، حيث يقوم المراجع بمتابعة فاعلية النظام الرقابي الإلكتروني وتحديث أدوات المراجعة وفق التغيرات التقنية أو التنظيمية.

وتهدف هذه العملية إلى ضمان استمرارية الكفاءة الرقابية وتحقيق التوافق المستمر مع المعايير المهنية الدولية. كما تُمكّن المراجع من تقييم الأداء العام للمراجعة واقتراح التحسينات اللازمة لتعزيز جودة التقارير المالية المستقبلية (Rezaee، 2002، ص 153).

تُظهر هذه الإجراءات أن المراجعة المستمرة ليست مجرد تطبيق تقني، بل منظومة متكاملة تجمع بين التقنية والمهنية لتوفير رقابة فورية وموثوقة. ومن خلال التنفيذ المنظم لهذه المراحل، يتحقق الهدف النهائي وهو تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة المستخدمين بالمعلومات.

المطلب الرابع: أوجه الاختلاف بين المراجعة المستمرة والمراجعة التقليدية

تمثل المراجعة المستمرة أحد التطورات الحديثة في الفكر المحاسبي والمراجعي، وجاءت استجابةً للتحولات التقنية في بيئة الأعمال الرقمية التي جعلت الحاجة إلى معلومات مالية فورية ودقيقة أمرًا ضروريًا لاتخاذ القرار.

وعلى الرغم من أن المراجعة المستمرة والمراجعة التقليدية تشتركان في الهدف العام وهو زيادة موثوقية المعلومات المالية وتأكيد صدقها وعدالتها، إلا أن الفلسفة التي تقوم عليها كل منهما تختلف من حيث الزمن، والأدوات، وطبيعة الأدلة، ودور المراجع، وتكرار التقارير (نخال، 2014، ص 176–172؛ عبد الله، 2018، ص 51).

وفيما يلي أهم أوجه الاختلاف بينهما:

1. من حيث توقيت المراجعة

تُنفَّذ المراجعة التقليدية بعد انتهاء الفترة المالية، حيث يتم فحص القوائم المالية النهائية والتحقق من صحتها قبل إصدار التقرير السنوي.

بينما تُجرى المراجعة المستمرة بصورة آنية ومتواصلة خلال العام، وتتم متابعة العمليات المالية فور حدوثها، مما يتيح اكتشاف الأخطاء والانحرافات لحظة وقوعها دون انتظار نهاية الفترة (Rezaee، 2002، ص 150).

2. من حيث طبيعة الأدلة

في المراجعة التقليدية يعتمد المراجع على الأدلة الورقية والمستندات المحاسبية الدورية، والتي قد تتأثر بعوامل التأخير أو التحريف.

أما في المراجعة المستمرة، فتكون الأدلة إلكترونية بالكامل، تُستخرج مباشرة من نظم المعلومات المحاسبية المترابطة (ERP)، وتُعالج عبر خوارزميات تحليل فوري تكشف الأنماط غير الطبيعية أو الاستثناءات الجوهرية (مسبل، 2016، ص 33).

3. من حيث أدوات وأساليب العمل

المراجعة التقليدية تعتمد على الاختبارات العينية والفحص اليدوي للعمليات، بينما تستند المراجعة المستمرة إلى أنظمة وبرامج تحليل بيانات مؤتمتة قادرة على فحص جميع العمليات وليس عينة منها.

ويُستخدم في المراجعة المستمرة الذكاء الاصطناعي ونظم الإنذار المبكر وبرمجيات المقارنة التلقائية لتتبع كل معاملة مالية لحظة إدخالها في النظام (نبيل، 2012، ص 116).

4. من حيث دور المراجع

في المراجعة التقليدية، يتخذ المراجع دورًا لاحقًا للأحداث؛ إذ يُجري فحصًا بعد الانتهاء من العمليات. أما في المراجعة المستمرة فيتطور دور المراجع ليصبح تفاعليًا واستباقيًا، إذ يتدخل خلال سير العمليات لضمان صحة التنفيذ وضبط الانحرافات قبل أن تتحول إلى أخطاء جوهرية (عبد الله، 2018، ص 52).

5. من حيث التكلفة والوقت

تتميز المراجعة التقليدية بتكلفة أولية منخفضة نسبيًا، ولكنها تتطلب وقتًا طويلًا لجمع الأدلة وإعداد التقارير، حيث تتطلب المراجعة المستمرة استثمارًا أوليًا عاليًا في التكنولوجيا والتدريب، إلا أنها على المدى الطويل تُقلل من تكاليف الفحص اليدوي وتُسرّع إصدار التقارير المالية، نظرًا لاعتمادها على الأنظمة المؤتمتة والتقارير الفورية (غنيم، 2013، ص 122).

6. من حيث نوع التقارير ومخرجات المراجعة

تُصدر المراجعة التقليدية تقريرًا سنويًا واحدًا يعكس نتائج المراجعة بعد انتهاء الفترة المحاسبية، بينما تُصدر المراجعة المستمرة تقارير دورية أو لحظية مثل التقارير الدائمة (Evergreen Reports) والتقارير عند الطلب (On-Demand Reports)، التي تُحدث بشكل مستمر على مواقع الشركات الإلكترونية (جوهرة، 2006، ص 66).

7. من حيث درجة الشفافية والمصداقية

تُسهم المراجعة المستمرة بدرجة أعلى في تعزيز الشفافية لأنها تقدم معلومات آنية تُمكّن المستثمرين وأصحاب القرار من متابعة الأداء المالي بصورة مباشرة.

أما المراجعة التقليدية فتركّز على الموثوقية التاريخية للمعلومات دون أن توفر نفس مستوى السرعة في الوصول للمعلومة.

8. من حيث الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات

المراجعة التقليدية قد تستخدم التكنولوجيا كمساعد في إعداد التقارير، بينما المراجعة المستمرة تعتمد بالكامل على أنظمة تكنولوجيا المعلومات كوسيط أساسي بين المراجع والبيانات. فهي تقوم على تكامل تام بين قواعد البيانات، وشبكات الاتصال، وأنظمة الذكاء الاصطناعي التي تقوم بعمليات المراقبة الفورية (Singh & Best، 2015، ص 309).

جدول (2): مقارنة بين المراجعة المستمرة والمراجعة التقليدية

الجانب المقارن	المراجعة التقليدية	المراجعة المستمرة
التوقيت	تتم بعد انتهاء الفترة المالية	تتم بشكل فوري ومستمر طوال العام
الأدلة	ورقية ودورية	إلكترونية وفورية
الأدوات	اختبارات عينية وفحص يدوي	تحليل إلكتروني شامل لجميع العمليات
دور المراجع	لاحق للأحداث	تفاعلي واستباقي أثناء العمليات
الزمن والتكلفة	بطيئة وأقل تكلفة مبدئيًا	سريعة ولكن مكلفة في البداية
نوع التقارير	تقرير سنوي واحد	تقارير دائمة وعند الطلب
الشفافية	محدودة زمنياً	فورية ودائمة
الاعتماد على التكنولوجيا	محدود	أساسي وجوهري

المصدر: (Rezaee، 2002، ص 153؛ عبد الله، 2018، ص 53)

يتضح مما سبق أن المراجعة المستمرة ليست بديلًا للمراجعة التقليدية فحسب، بل هي نقلة نوعية في وظيفة المراجع الخارجي من مراقب للأحداث بعد وقوعها إلى شريك في صناعة القرار المالي لحظة بلحظة، بما يعزز الثقة في الإفصاح المالي ويرفع جودة التقارير في البيئة الرقمية الحديثة.

المطلب الخامس: مزايا تطبيق المراجعة المستمرة في تحسين جودة التقارير المالية

يُعد تطبيق المراجعة المستمرة أحد أهم التطورات في مجال المراجعة الحديثة لما له من أثر مباشر في تحسين جودة التقارير المالية، إذ يُسهم في رفع مستوى الدقة، والشفافية، والمصداقية، والملاءمة الزمنية للمعلومات التي يعتمد عليها متخذو القرار، وقد أكد عدد من الباحثين أن المراجعة المستمرة تمثل نظامًا رقابيًا ذكيًا قادرًا على الكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات، بما ينعكس إيجابًا على الخصائص النوعية للمعلومات المالية (عبد الله، 2018، ص 54؛ كوشان، 2015، ص 49؛ نبيل، 2012، ص 119).

1. تعزيز خاصية الملاءمة الزمنية للمعلومات المالية

تُعد الملاءمة الزمنية من أبرز مزايا المراجعة المستمرة، إذ تُمكّن مستخدمي القوائم المالية من الحصول على معلومات حديثة في الوقت الفعلي، بدلاً من الانتظار حتى نهاية السنة المالية

كما هو الحال في المراجعة التقليدية، هذا الأمر يساعد المستثمرين والإدارة في اتخاذ قرارات فورية ومستنيرة في ضوء مستجدات الموقف المالي، مما يزيد من فاعلية القرارات الاقتصادية (مسبل، 2016، ص 34)، كما أن التحديث المستمر للبيانات يجعل التقارير المالية مرجعًا لحظيًا يُعبّر عن الواقع المالي الحقيقي للمؤسسة دون فجوات زمنية أو تأخير في الإفصاح.

2. رفع مستوى الدقة والموثوقية في التقارير المالية

تعمل المراجعة المستمرة على تحسين دقة البيانات المالية من خلال المتابعة اللحظية للعمليات، وتصحيح الأخطاء فور وقوعها، مما يقلل من احتمالات التحريف أو الإهمال في البيانات النهائية، وقد بيّن عبد الله (2018، ص 55) أن الاعتماد على أنظمة المراجعة المستمرة يحدّ من الأخطاء البشرية الناتجة عن التسجيل اليدوي، ويزيد من موثوقية المعلومات، لأنها تمرّ بمستوى رقابة متكرر وشامل في الوقت الفعلي.

وبذلك تصبح التقارير المالية أكثر اتساقًا وتعبيرًا عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة.

3. تعزيز الشفافية والإفصاح المستمر

توفر المراجعة المستمرة نظامًا رقابيًا دائمًا يُسهم في تحقيق الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، إذ تسمح بإصدار تقارير لحظية يمكن للجهات الرقابية والمستثمرين متابعتها في أي وقت، كما أن نشر التقارير المحدثة باستمرار يرفع من مستوى الثقة بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين، ويُقلّل من فجوة المعلومات التي كانت قائمة في ظل المراجعة التقليدية (Rezaee، 2002، ص 152).

ومن ثم فإن هذا النوع من المراجعة يعزز التزام المنشآت بمبادئ الحوكمة والشفافية المالية في بيئة رقمية مفتوحة.

4. الكشف المبكر عن الأخطاء وممارسات الغش

تُعد قدرة المراجعة المستمرة على الكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات من أهم مزاياها، إذ تُستخدم أنظمة إنذار مبكر (Early Warning Systems) تُحلل العمليات بشكل فوري وتكشف الأنشطة غير الطبيعية.

وقد أشار مسبل (2016، ص 35) إلى أن هذه القدرة الوقائية تقلل من احتمالات حدوث الغش المالي، وتُمكّن الإدارة من تصحيح الانحرافات فور ظهورها قبل أن تؤثر على مصداقية القوائم المالية، كما أن المراجعة المستمرة تُنشئ بيئة رقابية فعّالة تمنع تراكم الأخطاء وتدعم النزاهة في التقارير المنشورة.

5. تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية

يساعد تطبيق المراجعة المستمرة على رفع فاعلية نظام الرقابة الداخلية من خلال التتبع المستمر للمعاملات والعمليات المحاسبية، فالمراجع يحصل على بيانات مباشرة من النظام

المالي، ما يتيح له تقييم نقاط الضعف في الرقابة واتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب (عبد الله، 2018، ص 56)

كما يُسهم هذا النهج في تحويل الرقابة من كونها لاحقة للأحداث إلى رقابة وقائية استباقية، مما يُعزّز كفاءة الأداء الإداري والمالي.

6. دعم مصداقية التقارير الإلكترونية المنشورة

في ظل التحول إلى النشر الإلكتروني للقوائم المالية، تُعد المراجعة المستمرة آلية حاسمة لضمان أن المعلومات المعروضة إلكترونيًا تتسم بالصدق والموضوعية، فبما أن المراجعة تجري لحظة بلحظة، فإن التقارير المنشورة عبر مواقع الشركات تكون معتمدة لحظيًا من المراجع الخارجي، ما يمنح المستخدمين ثقة أكبر في صحة البيانات المتاحة (جوهرة، 2006، ص 67).

كما أن وجود ختم المراجعة المستمرة على التقارير الإلكترونية يُعد دلالة مهنية على خضوعها لرقابة آنية ومتواصلة.

7. تقليص فجوة التوقعات بين المراجعين والمستفيدين

تُسهم المراجعة المستمرة في تقليل فجوة التوقعات التي كانت قائمة بين مستخدمي القوائم المالية والمراجعين، حيث كان المستثمرون يتوقعون رقابة فورية في حين أن المراجعة التقليدية تتم بعد الحدث، وباعتماد المراجعة المستمرة، أصبح بالإمكان تلبية تلك التوقعات عبر توفير ضمان مستمر لجودة المعلومات ومتابعة دائمة للمخاطر (رضا، 2013، ص 82).

وبذلك يتحقق التوافق بين ما يتوقعه المستخدمون وما يُقدّمه المراجع فعليًا من خدمات تأكيد فورية.

8. المساهمة في رفع جودة القرارات المالية والاستثمارية

تعمل المراجعة المستمرة على توفير معلومات دقيقة وحديثة تساعد المستثمرين، والمساهمين، والإدارة في اتخاذ قرارات مالية رشيدة تعتمد على بيانات حقيقية آنية، فالتقارير الفورية التي تنتجها هذه المراجعة تُعد أداة استراتيجية لتقليل المخاطر الاستثمارية وزيادة الكفاءة في توزيع الموارد المالية (Singh & Best, 2015, p. 310)

وبذلك تصبح المراجعة المستمرة عنصرًا فعالًا في منظومة اتخاذ القرار الاقتصادي.

من خلال ما سبق، يمكن القول إن تطبيق المراجعة المستمرة يمثل نقلة نوعية في جودة التقارير المالية، إذ يُحوّل عملية المراجعة من وظيفة كشف لاحق إلى وظيفة رقابية استباقية ذات طابع تكنولوجي متكامل، تسهم في تعزيز الثقة والشفافية، وتدعم استدامة بيئة التقارير المالية في العصر الرقمي (عبد الله، 2018، ص 57)

خلاصة الفصل:

يتناول الفصل الثاني الإطار المفاهيمي للمراجعة المستمرة ومعاييرها، بوصفها أحد الاتجاهات الحديثة التي فرضها التحول الرقمي وتسارع الإفصاح الإلكتروني. يوضح الفصل أن المراجعة المستمرة تقوم على الفحص المتزامن مع الحدث المالي باستخدام أدوات تحليل إلكترونية وأدلة رقمية، بما يرفع موثوقية المعلومات ويعزز جودة التقارير المالية مقارنة بالمراجعة التقليدية التي تتم بعد نهاية الفترة. كما يعرض مفهوم المراجعة المستمرة وأهميتها وأهدافها، وعوامل تزايد الطلب عليها مثل تعقّد العمليات، والنشر الفوري للقوائم المالية، ومتطلبات الحوكمة. ويرصد الفصل مزاياها في الكشف المبكر عن الأخطاء والغش، وتحسين الرقابة الداخلية، وتعزيز الشفافية والملاءمة الزمنية للمعلومات، مقابل عيوب ومعوقات أبرزها ارتفاع التكلفة، نقص الكفاءات التقنية، مخاطر أمن المعلومات، واحتمال التأثير على استقلالية المراجع. ويقدّم الفصل مقارنة منهجية بين المراجعة المستمرة والتقليدية من حيث التوقيت، طبيعة الأدلة، الأدوات، التقارير، والاعتماد على التكنولوجيا. ثم ينتقل إلى معايير المراجعة المستمرة (العامة، العمل الميداني، والتقرير)، إضافة إلى متطلبات التطبيق ومراحله وإجراءاته، وصولاً إلى دورها في تحسين جودة التقارير المالية.

الفصل الثالث

الاطار المفاهيمي للتقاريـــــر الماليــة

المبحث الاول: التقارير المالية

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية

المبحث الأول:
التقارير المالية

تمهيد

تُعد التقارير المالية إحدى الركائز الأساسية في النظام المحاسبي والمالي لأي منشأة، إذ تمثل الوسيلة الرئيسة التي من خلالها تُقدَّم المعلومات المالية للمستفيدين داخل المؤسسة وخارجها، بهدف مساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. وتكمن أهمية هذه التقارير في كونها النتيجة النهائية للعمليات المحاسبية التي تعكس الأداء المالي والمركز الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة. ومن ثم، فإن مدى صدق هذه التقارير وموضوعيتها يشكل حجر الزاوية في ثقة مستخدميها، ويحدد فعالية النظام المالي والإداري للمنشأة.

وقد شهدت العقود الأخيرة تطورًا ملحوظًا في مفاهيم الإفصاح المالي ومعايير إعداد التقارير، خاصة مع الانتقال من النظم التقليدية إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، التي هدفت إلى توحيد الممارسات المحاسبية وتعزيز الشفافية والمقارنة بين الشركات على المستوى الدولي. وأدى ذلك إلى بروز مفهوم جديد هو "جودة التقارير المالية"، الذي لا يقتصر على دقة الأرقام فحسب، بل يمتد ليشمل مدى ملاءمة المعلومات وتوقيتها وقابليتها للتحقق والفهم والاستخدام.

تنبع أهمية جودة التقارير المالية من كونها المصدر الرئيس للمعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون الماليون والجهات الرقابية في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الاستثمارية. فكلما زادت جودة التقارير، ارتفعت درجة الثقة في بيئة الأعمال، وتعزّزت قدرة السوق المالي على تخصيص الموارد بكفاءة وعدالة. كما أن جودة التقارير المالية أصبحت تمثل معيارًا مهمًا لقياس مدى التزام الشركات بمبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية، إذ تُعد المؤشر الأبرز على نزاهة الإدارة وفاعلية الرقابة الداخلية وجودة المراجعة الخارجية.

وفي ظل الاتجاهات الحديثة في المراجعة، وخاصة مع تطبيق المراجعة المستمرة التي تتيح فحص العمليات المالية بشكل فوري، تزداد الحاجة إلى تقارير مالية ذات جودة عالية يمكن

الاعتماد عليها لحظة بلحظة. فالتكامل بين الرقابة المستمرة وجودة التقارير يشكل ثنائية محورية في ضمان المصداقية والاستدامة المالية داخل المنظمات المعاصرة.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تناول مفهوم جودة التقارير المالية من خلال استعراض الأسس النظرية للتقارير المالية ومكوناتها، ثم بيان أبعاد الجودة ومعاييرها ومحدداتها والعوامل المؤثرة فيها، وصولًا إلى توضيح العلاقة بين جودة التقارير المالية والمراجعة المستمرة بوصفهما محورين متكاملين لرفع كفاءة الإفصاح المالي وتحقيق الشفافية في بيئة الأعمال الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم التقارير المالية:

تُعد التقارير المالية من أهم أدوات الاتصال بين المنشأة ومستخدمي معلوماتها، إذ تمثل الوسيلة الرئيسة التي من خلالها تُفصح الشركات عن نتائج أدائها المالي ومركزها الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة. وهي تعكس بصورة كمية ومنظمة نتائج العمليات والأنشطة التي قامت بها المنشأة، وتُقدَّم وفقًا لمجموعة من المعايير المحاسبية المعتمدة التي تهدف إلى ضمان الشفافية والموضوعية في عرض المعلومات (عبد الله، 2016، ص 34).

وقد تطور مفهوم التقارير المالية مع تطور الفكر المحاسبي والبيئة الاقتصادية العالمية؛ فبعد أن كانت القوائم المالية تركز على عرض المركز المالي والنتائج التاريخية، أصبح التركيز اليوم على جودة المعلومات ودورها في دعم القرارات المستقبلية، خاصة في ظل متطلبات الإفصاح المتزايدة وتعدد الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات مثل المستثمرين والمقرضين والجهات الحكومية والأسواق المالية (الدياسطي، 2005، ص 46).

ويرى عبيد الله (2005، ص 52) أن التقارير المالية تمثل أداة للتواصل المالي بين الإدارة ومستخدمي المعلومات، وهي تمكّن الأطراف الخارجية من الحكم على كفاءة الإدارة وقدرتها على استخدام الموارد المتاحة بفاعلية. كما أشار حسن (2020، ص 118)، إلى أن التقارير المالية الجيدة تُعد من مقومات بيئة الأعمال المستقرة، لأنها تقلل من حالة عدم التماثل المعلوماتي وتحد من المخاطر الناتجة عن القرارات الخاطئة.

وفي الإطار الدولي، تُعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) التقارير المالية بأنها: "الوسائل التي يتم من خلالها توصيل المعلومات المالية حول المنشأة إلى المستخدمين الخارجيين، بما يمكّنهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة بشأن تخصيص الموارد."

وهذا التعريف يربط جوهر التقارير المالية بوظيفة اتخاذ القرار وليس بمجرد إعداد القوائم، وهو ما يؤكد أن الهدف النهائي هو خدمة مستخدمي المعلومات من خلال تقديم بيانات موثوقة، ملاءمة، وقابلة للمقارنة (Barth et al., 2008, p. 469)

المطلب الثاني: أهمية التقارير المالية:

تُعد التقارير المالية بمثابة مرآة أداء المؤسسة، فهي لا تنقل فقط نتائج الأعمال، بل تُعبّر عن درجة التزام الشركة بالمعايير الأخلاقية والمهنية في الإفصاح، وعن جودة نظام الرقابة الداخلية والحوكمة لديها. كما أن هذه التقارير أصبحت تمثل اليوم عنصرًا تنافسيًا بين الشركات المدرجة في الأسواق المالية، حيث يُنظر إلى الإفصاح الجيد كمؤشر على القوة المالية والمصداقية والالتزام بالشفافية (أبو الخير، 2007، ص 73).

من ناحية أخرى، تتجلى أهمية التقارير المالية في كونها الأساس الذي تُبنى عليه معظم القرارات الاقتصادية والاستثمارية، إذ يعتمد عليها المستثمرون لتقييم العائد والمخاطر، والمقرضون لتقدير القدرة على السداد، والإدارة لاتخاذ قرارات التخطيط والرقابة والتوجيه. وقد أكد (Rahman & Yammeesri, 2010, p. 6) أن جودة التقارير المالية تمثل البوابة الرئيسة لرفع كفاءة الأسواق المالية، لأنها تضمن توافر معلومات عادلة وموحدة تقلل من عدم التوازن المعلوماتي بين الأطراف.

إضافة إلى ذلك، فإن التقارير المالية تُسهم في تحقيق المساءلة والمحاسبة الاجتماعية، فهي تمكّن الجهات الرقابية من متابعة أداء الإدارة وتقييم مدى التزامها بالقوانين والأنظمة، كما تساعد أصحاب المصلحة في مراقبة استخدام الموارد وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة (سعد، 2020، ص 142).

ولذلك يمكن القول إن أهمية التقارير المالية تتجسد في مجموعة من الجوانب الجوهرية، منها:

1. تمكين مستخدمي المعلومات من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة بناءً على بيانات مالية دقيقة ومحدثة.
2. تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات من خلال الإفصاح الواضح عن الأداء المالي.

3. تدعيم ثقة المستثمرين والمقرضين بسلامة الوضع المالي للمنشأة.
4. تيسير عمليات المقارنة بين الشركات والفترات الزمنية المختلفة عبر معايير إفصاح موحدة.
5. تدعيم الرقابة الداخلية والخارجية بفضل وضوح البيانات واتساقها مع القوانين والمعايير الدولية.
6. رفع كفاءة الأسواق المالية من خلال الحد من التلاعب بالمعلومات وتقليل فجوة التوقعات بين الأطراف.

وفي ضوء ما سبق، يمكن اعتبار التقارير المالية القاعدة الأساسية لجودة الإفصاح المالي، إذ تمثل الإطار الذي يُبنى عليه تقييم الأداء الاقتصادي والمالي، وتُعد المرجعية الأولى لتحديد مدى جودة المعلومات المنشورة في القوائم المالية ودرجة موثوقيتها.

المطلب الثالث: أهداف التقارير المالية:

تهدف التقارير المالية إلى توفير معلومات كمية وموثوقة عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمنشأة، بما يساعد مختلف الأطراف ذات العلاقة — كالمستثمرين، والدائنين، والإدارة، والجهات الرقابية — على اتخاذ قرارات رشيدة في ضوء أوضاع المنشأة الحالية والمتوقعة. وتُعد هذه التقارير وسيلة اتصال محاسبي منظمة تنقل الواقع الاقتصادي للمنشأة من خلال بيانات معيارية قابلة للمقارنة والتحليل عبر الزمن وبين المنشآت المختلفة (حجازي، 2019، ص 42).

أولًا: توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية

تسعى التقارير المالية أساسًا إلى تزويد مستخدميها بمعلومات تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية، مثل قرارات الاستثمار، والإقراض، والاحتفاظ بالأوراق المالية أو بيعها. وتُعد جودة القرار مرتبطة مباشرة بدرجة ملاءمة المعلومات وموثوقيتها وتوقيتها (هورنغرين وآخرون، 2020، ص 15).

كما تُمكّن هذه المعلومات المستثمرين من تقييم العائد المتوقع مقابل المخاطر، وتمكّن الدائنين من تقدير قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية في آجالها المحددة (Kieso et al., 2019, p. 40).

ثانيًا: بيان المركز المالي ونتائج الأعمال

من أهداف التقارير المالية عرض صورة واضحة عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين، ونتائج أعمالها خلال فترة زمنية محددة، وذلك من خلال القوائم المالية الأساسية مثل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

ويساعد هذا العرض المستخدمين على تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة وتحقيق الأرباح، وكذلك تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي (عبد الرحمن، 2018، ص 67).

ثالثًا: تقييم القدرة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية

تركّز التقارير المالية أيضًا على تمكين المستخدمين من تقدير قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، لأن هذه التدفقات هي الأساس في الوفاء بالالتزامات، وتوزيع الأرباح، وتمويل التوسع والاستثمار.

وتُعد قائمة التدفقات النقدية أداة رئيسة لتحقيق هذا الهدف، حيث توضح مصادر النقد واستخداماته في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (النجار، 2021، ص 102).

رابعًا: تحقيق الشفافية والمساءلة

تسهم التقارير المالية في تعزيز الشفافية داخل المنشأة وخارجها، من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة، والافتراضات الجوهرية، والمخاطر المالية، مما يعزز الثقة بين المنشأة وأصحاب المصالح.

كما تُعد التقارير وسيلة للمساءلة الإدارية، إذ تتيح لأصحاب الملكية والجهات الرقابية تقييم أداء الإدارة ومساءلتها عن نتائج قراراتها (العدوي، 2017، ص 55).

خامسًا: تمكين المقارنة عبر الزمن وبين المنشآت

تُتيح التقارير المالية المقارنة بين أداء المنشأة عبر فترات زمنية مختلفة، وكذلك مقارنتها بمنشآت أخرى تعمل في نفس القطاع، وهو ما يساعد في تحليل الاتجاهات، وقياس النمو أو التراجع، وتقييم الوضع التنافسي.

وتعتمد هذه الوظيفة على الالتزام بالمعايير المحاسبية الموحدة، التي تضمن اتساق القياس والعرض والإفصاح (الهيئة السعودية للمحاسبين، 2020، ص 21).

سادسًا: خدمة الأغراض القانونية والرقابية

تُستخدم التقارير المالية كأداة قانونية ورقابية للتحقق من التزام المنشآت بالقوانين الضريبية والتجارية والمحاسبية، كما تعتمد عليها الجهات الرقابية في تقييم سلامة الأوضاع المالية ومنع الغش والتلاعب.

وبذلك تؤدي التقارير دورًا وقائيًا إلى جانب دورها الإعلامي، من خلال تعزيز الانضباط المالي وحماية المصلحة العامة (سليمان، 2016، ص 88).

المطلب الرابع: مكونات التقارير المالية

تتكوَّن التقارير المالية من مجموعة مترابطة من القوائم والإيضاحات التي تهدف إلى عرض نتائج الأداء المالي والمركز الاقتصادي للمنشأة في صورة شاملة ومفهومة، وفقًا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية والمعايير المحلية المعتمدة. وتشكل هذه المكونات معًا ما يُعرف بـ الحزمة الكاملة للتقارير المالية التي توفِّر للمستخدمين صورة متكاملة عن الوضع المالي والتشغيلي للمنشأة (عبد القادر، 2017، ص 71).

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن التقارير المالية تتكوَّن من خمسة عناصر رئيسة، وهي: الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي)، قائمة الدخل الشامل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات المتممة، بالإضافة إلى بعض التقارير الأخرى المكملة مثل التقارير الإدارية وتقارير الاستدامة. وفيما يلي عرض تفصيلي لكل منها:

أولًا: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

تُعد قائمة المركز المالي من أهم مكونات التقارير المالية، إذ تُظهر الوضع المالي للمنشأة في نهاية الفترة المحاسبية من خلال عرض أصولها والتزاماتها وحقوق ملكيتها.

وتمثل هذه القائمة صورة فوتوغرافية للوضع المالي في لحظة معينة، تساعد المستثمرين والمحللين على تقييم الملاءة المالية للشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.

ويؤكد راشد (2010، ص 82) أن قائمة المركز المالي تُمكِّن من قياس كفاءة توزيع الموارد بين الأصول المختلفة، كما تُعد أداة أساسية لتحليل هيكل التمويل والقدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

ثانيًا: قائمة الدخل الشامل

تُعنى هذه القائمة بعرض نتائج أعمال المنشأة خلال فترة محددة، من خلال إظهار الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر التي تحققت فعليًا أو التي يمكن قياسها وفقًا لمبدأ الاستحقاق، حيثوتُعتبر قائمة الدخل من أهم أدوات التقييم المالي لأنها تُعبر عن القدرة الربحية للمنشأة وتُستخدم في حساب العائد على الاستثمار وتحليل الأداء المالي والإداري.

ويرى أحمد (2011، ص 127)، أن جودة الإفصاح في قائمة الدخل تمثل أحد العوامل الجوهرية لقياس جودة التقارير المالية، لأن دقة الأرباح تمثل انعكاسًا مباشرًا لمستوى الشفافية والموضوعية في إعداد البيانات المحاسبية.

ثالثًا: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تُظهر هذه القائمة التغيرات التي طرأت على حقوق المساهمين خلال الفترة المالية، بما في ذلك الأرباح المحتجزة، وتوزيعات الأرباح، وإصدارات الأسهم الجديدة، وأرباح أو خسائر إعادة التقييم، حيث تُعد هذه القائمة مؤشرًا مهمًا لقياس قوة المركز المالي طويل الأجل، لأنها تبيّن كيفية استخدام الشركة لصافي الدخل في تمويل أنشطتها أو توزيعه على المساهمين (الدياسطي، 2005، ص 50).

كما تُمكّن الجهات الرقابية والمستثمرين من تقييم مدى استدامة سياسة الشركة في توزيع الأرباح أو إعادة استثمارها لتحقيق نمو مستقبلي.

رابعًا: قائمة التدفقات النقدية

تُظهر قائمة التدفقات النقدية حركة النقد الداخل والخارج من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال الفترة، وتوضح مصادر الأموال واستخداماتها، إذ تُعتبر هذه القائمة من الأدوات التحليلية الأساسية في الحكم على السيولة المالية والقدرة على توليد النقد، خاصة في الشركات التي تتعامل في بيئة عالية المخاطر أو تواجه تقلبات في الإيرادات.

وقد أكد حمادة (2014، ص 680) أن التحليل المستمر للتدفقات النقدية يساعد على التنبؤ بالاحتياجات التمويلية المستقبلية، ويعزز من كفاءة القرارات الاستثمارية والائتمانية.

خامسًا: الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تُعد الإيضاحات المكملة جزءًا لا يتجزأ من التقارير المالية، لأنها توفّر تفاصيل إضافية وشرحًا تفصيليًا للعناصر المعروضة في القوائم، وتوضح السياسات المحاسبية المتبعة وأسس

القياس المستخدمة، حيث تُعتبر هذه الإيضاحات من عناصر الشفافية والإفصاح الجيد، إذ تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم البيانات بصورة أدقّ واتخاذ قرارات أكثر وعيًا (أبو حمام، 2009، ص 69).

وقد أوصت المعايير الدولية IFRS بضرورة تقديم الإيضاحات بطريقة منظمة ومتكاملة، بحيث تتضمن جميع المعلومات الجوهرية التي يمكن أن تؤثر في قرارات المستخدمين.

سادسًا: التقارير الإدارية والتقارير الإضافية

إلى جانب القوائم المالية الأساسية، أصبحت العديد من الشركات تُصدر تقارير مكمّلة مثل التقارير الإدارية، وتقارير الاستدامة، وتقارير حوكمة الشركات، والتقارير البيئية والاجتماعية، وهذه التقارير تُعد امتدادًا لمفهوم الإفصاح الشامل، إذ تقدّم معلومات نوعية حول أداء المنشأة واستراتيجياتها المستقبلية ومدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، حيث يرى حسن (2020، ص 120) أن الإفصاح عن الجوانب غير المالية يعزز من جودة التقارير المالية لأنه يوسّع دائرة الشفافية ويعطي صورة متكاملة عن أداء المؤسسة المالي وغير المالي.

يتضح مما سبق أن التقارير المالية لم تعد تقتصر على عرض البيانات الرقمية، بل أصبحت نظامًا متكاملًا للإفصاح المالي يعكس الأداء الاقتصادي والحوكمة المؤسسية والممارسات الأخلاقية للشركة. وكل مكوّن من مكوناتها يُسهم في تعزيز أحد أبعاد الجودة: الدقة، الشفافية، الفهم، والمقارنة، فالقوائم المالية تمثل الإطار الكمي للقياس المحاسبي، بينما الإيضاحات والتقارير الإضافية تمثل الإطار التفسيري والتحليلي الذي يضفي على الأرقام معنى ومصداقية، ومن ثم، فإن فهم مكونات التقارير المالية يمثل الأساس العلمي الذي يُبنى عليه تحليل جودة هذه التقارير وقياسها في الدراسات المحاسبية الحديثة (Beest et al., 2009, p. 6)).

المبحث الثاني:
جودة التقارير المالية

تمهيد

تُعدّ التقارير المالية من أهم وسائل الاتصال المحاسبي بين المنشأة ومستخدمي المعلومات المالية من مستثمرين ودائنين وإدارة وجهات رقابية، إذ تمثل الأداة الرئيسة التي تُعرض من خلالها نتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية. ولا تقتصر أهمية التقارير المالية على مجرد عرض البيانات، بل تمتد إلى مدى ما تتسم به هذه البيانات من جودة، بما يضمن قدرتها على خدمة أغراض التحليل والتقييم واتخاذ القرار.

وتُشير جودة التقارير المالية إلى درجة اتصاف المعلومات الواردة فيها بالخصائص النوعية التي أقرتها المعايير المحاسبية، مثل الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والوضوح، والتوقيت المناسب. فكلما ارتفع مستوى هذه الخصائص، زادت فائدة التقارير المالية في ترشيد القرارات الاقتصادية، وتعزيز الثقة بين المنشأة وأصحاب المصالح، والحد من عدم تماثل المعلومات.

وفي ظل التحولات الرقمية والتوسع في الإفصاح الإلكتروني، أصبحت جودة التقارير المالية مطلبًا أساسيًا لضمان الشفافية والمساءلة، وحماية مستخدمي المعلومات من مخاطر التحريف أو التضليل. ومن ثم، برز الاهتمام بدراسة العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية، ومن بينها نظم الرقابة والمراجعة الحديثة، باعتبارها أحد الركائز الجوهرية لتحسين مصداقية المعلومات المالية وتعزيز كفاءة الأسواق المالية.

ومن هذا المنطلق، أصبحت جودة التقارير المالية مفهومًا متطورًا يرتبط مباشرة بمستوى الإفصاح والشفافية والالتزام المهني داخل المؤسسة.

المطلب الاول: الاطار المفاهيمي لجودة التقارير المالية

أولًا: مفهوم جودة التقارير المالية

اختلف الباحثون في تعريف جودة التقارير المالية تبعًا لاختلاف منطلقاتهم النظرية والعملية، إلا أن أغلب التعريفات تتفق على أن الجودة تعني مدى قدرة التقارير على نقل معلومات صحيحة وملاءمة لاتخاذ القرار.

تعددت مفاهيم الجودة في التقارير المالية، فقد عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين الماليين (Financial Analysts Federation) على أنها وضوح وقابلية التقارير المالية على توفير المعلومات في الوقت المناسب. (Financial Analysts Federation. (2021

فقد عرّف (Beest et al., 2009, p. 8)، جودة التقارير بأنها "مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المالية في القوائم المحاسبية بما يجعلها مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية".

بينما يرى (Biddle et al., 2009, p. 115)، أن جودة التقارير المالية تُقاس بقدرتها على تقليل عدم التماثل المعلوماتي بين الإدارة والمستثمرين، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد في السوق المالي.

أما (Rahman & Yammeesri, 2010, p. 5) فيريان أن جودة التقارير المالية تتحدد من خلال مدى انطباقها على المعايير المحاسبية الدولية، ودقتها في عرض المركز المالي ونتائج الأعمال دون تحريف أو تأخير في الاعتراف بالإيرادات والمصروفات.

حيث يؤكد حمدان (2011، ص 420)، أن الجودة مفهوم متكامل يتجاوز الشكل الفني للبيانات إلى المضمون الأخلاقي والمهني في الإفصاح والالتزام بمعايير السلوك المهني للمحاسبين والمراجعين.

ثانيًا: تطور مفهوم الجودة في التقارير المالية

شهد مفهوم جودة التقارير المالية تطورًا ملحوظًا عبر مراحل متعددة من الفكر المحاسبي:

- في المرحلة التقليدية، كان التركيز على دقة الأرقام والمطابقة مع القواعد المحاسبية الشكلية.
- وفي مرحلة الإفصاح الموسّع، برزت أهمية الشفافية وتوسيع نطاق المعلومات المقدَّمة للمستخدمين.
- أما في المرحلة الحديثة، فقد ارتبط مفهوم الجودة بالحوكمة والإفصاح الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى التقارير المتكاملة التي تجمع بين الأداء المالي وغير المالي (العشري، 2013، ص 208).

وقد أشار Palea (2013، ص 248) إلى أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أسهم في توحيد مكونات الجودة على المستوى العالمي، وأدى إلى تحسين قابلية المقارنة وزيادة الشفافية في عرض المعلومات المالية بين الدول والشركات.

ثالثًا: العلاقة بين جودة التقارير المالية والإفصاح المحاسبي

يُعد الإفصاح المحاسبي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها جودة التقارير المالية، إذ إن الشفافية في عرض المعلومات هي التي تمنح التقارير قيمتها الحقيقية للمستخدمين، ويشير صالح (2009، ص 87) إلى أن جودة التقارير ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى الإفصاح، فكلما زاد وضوح المعلومات وتفصيلها، زادت الثقة في البيانات المنشورة، أما أبو حمام (2009، ص 64 (فيرى أن الإفصاح الجيد يحقق العدالة بين الأطراف المختلفة، ويقلل من فجوة المعلومات، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة السوق المالي ورفع جودة القرارات الاستثمارية، حيث أكد Tasios وBekiaris (2012، ص 60) أن جودة الإفصاح المحاسبي لا تعتمد فقط على كمية المعلومات، بل على ملاءمتها وتوقيتها ودقتها في التعبير عن الموقف المالي الحقيقي. فالتقارير المالية عالية الجودة هي التي توازن بين الإفصاح الكافي وعدم الإغراق في التفاصيل المضللة.

رابعًا: الإطار المرجعي لقياس الجودة

يُستند في تقييم جودة التقارير المالية إلى الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي يحدد الخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات المالية، وهي:

- الملاءمة: أي أن تكون المعلومات قادرة على التأثير في القرارات الاقتصادية.
- التمثيل الصادق: أن تعكس البيانات الواقع الاقتصادي بدقة دون تحيز.
- القابلية للمقارنة: تمكين المستخدمين من مقارنة الأداء بين فترات أو شركات مختلفة.
- إمكانية الفهم: أن تكون المعلومات واضحة وسهلة التفسير.
- قابلية التحقق: إمكانية التأكد من صحة المعلومات من قبل مستخدمين مستقلين.
- التوقيت المناسب: توافر المعلومات في الوقت الملائم قبل اتخاذ القرار ((Beest et al., 2009, p. 10)).

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تُعد جودة التقارير المالية من أهم محددات الثقة في بيئة الأعمال والأسواق المالية، إذ تُسهم في الحد من عدم التماثل المعلوماتي بين الأطراف، وتعزز مصداقية الإفصاح العام.

وقد أثبتت دراسات عدة (Biddle et al., 2009; Barth et al., 2008) أن تحسن جودة التقارير المالية يؤدي إلى زيادة كفاءة الاستثمار وتقليل تكلفة رأس المال، لما توفره من معلومات موثوقة تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات أكثر دقة وموضوعية.

كما أن جودة التقارير تمثل في الوقت نفسه انعكاسًا لفاعلية نظام الحوكمة الداخلية ومدى التزام الإدارة بالمعايير الأخلاقية والمهنية في عرض نتائج أعمالها (Labelle وآخرون، 2010، ص 337).

يتضح مما سبق أن الإطار المفاهيمي لجودة التقارير المالية يُمثل الأساس النظري الذي يُنظّم عملية إعداد القوائم المالية وفقًا لمبادئ الإفصاح والشفافية، ويُعد المرجع العلمي الذي تستند إليه الدراسات في تحديد مستوى الجودة وقياسها.

فكلما اقتربت التقارير من تطبيق هذا الإطار بمكوناته ومعاييره، ازدادت مصداقيتها وقدرتها على تحقيق العدالة المعلوماتية بين مختلف مستخدميها.

حيث تُعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الإطار الرئيسي الذي يحدد مدى جودة المعلومات المقدَّمة في التقارير المالية، إذ تهدف إلى ضمان أن تكون هذه المعلومات مفيدة وموثوقة وملاءمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

وقد أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في إطاره المفاهيمي أن جودة التقارير المالية تعتمد على مدى توافر خصائص محددة تجعل المعلومات قادرة على تحقيق الغرض من إعدادها، وهو تزويد مستخدميها بالبيانات التي تعينهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (Beest et al., 2009, p. 9).

ويرى عبد القادر (2017) أن هذه الخصائص لا تُعد مجرد معايير فنية، بل تمثل جوهر الثقة بين مُعدّي المعلومات ومستخدميها، لأنها تمكّن المستثمرين والدائنين والمحللين من تفسير الأداء المالي وفهم اتجاهات المخاطر والربحية بصورة أكثر وضوحًا.

وفيما يلي عرض تفصيلي لأبرز هذه الخصائص كما وردت في الأدبيات المحاسبية الحديثة والمعايير الدولية:

أولًا: الملاءمة (Relevance)

تعني الملاءمة أن تكون المعلومات المحاسبية ذات قدرة على التأثير في القرارات الاقتصادية للمستخدمين، سواء بتأكيد أو تعديل التوقعات السابقة لديهم حول أداء المنشأة.

فالمعلومة تكون ملاءمة حينما تساعد على التنبؤ بنتائج مستقبلية أو على تأكيد نتائج سابقة، ويشير الدياسطي (2005، ص 53)، إلى أن الملاءمة تتطلب أن تُعرض المعلومات في وقت مناسب وبطريقة تتيح للمستفيدين استخدامها قبل فوات الأوان، لأن المعلومات المتأخرة تفقد قيمتها وجودتها مهما كانت دقيقة، كما ترتبط الملاءمة بمبدأ المادية، أي أن المعلومة تكون ملاءمة إذا كان حذفها أو تحريفها سيؤثر على القرار الاقتصادي للمستخدم.

ثانيًا: التمثيل الصادق

يقصد به أن تعكس المعلومات المحاسبية الواقع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة دون تحيز أو تلاعب أو تضليل، بحيث تكون البيانات المقدمة صادقة في تصويرها للأحداث والمعاملات المالية.

ويرى (Rahman & Yammeesri, 2010, p. 7)أن التمثيل الصادق يتحقق عندما تكون المعلومات كاملة ومحايدة وخالية من الخطأ المادي.

أما حمدان (2011، ص 424) فيؤكد أن التمثيل الصادق يعدّ أحد أهم مؤشرات جودة التقارير المالية، لأن أي انحراف في البيانات يؤدي إلى تضليل المستخدمين، مما يُضعف الثقة في القوائم المالية ويؤثر سلبًا على كفاءة السوق المالي.

ثالثًا: القابلية للمقارنة

تعني القابلية للمقارنة إمكانية مقارنة المعلومات المالية بين فترات زمنية مختلفة للمنشأة نفسها أو بين منشآت أخرى تعمل في نفس النشاط أو السوق.

وتُمكّن هذه الخاصية المستخدمين من تحليل التغيرات في الأداء المالي بمرور الوقت، وتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الموارد، حيث ويشير كبلان (2013، ص 118) إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) أسهم في تعزيز خاصية المقارنة بين الشركات، من خلال توحيد أسس القياس والعرض، مما يرفع من مصداقية البيانات ويُسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

رابعًا: إمكانية الفهم (Understandability)

تُشير هذه الخاصية إلى ضرورة أن تكون المعلومات المعروضة واضحة وسهلة التفسير للمستخدمين الذين يمتلكون خلفية معقولة في الشؤون المالية والمحاسبية.

فالمعلومات المفهومة تزيد من فعالية التقارير المالية وتُساعد في تحقيق الهدف من إعدادها، بينما يؤدي الغموض أو التعقيد الزائد إلى تقليل قيمتها (Beest et al., 2009, p. 11).

وقد شدّد رشوان وأبو مصطفى (2017، ص 46) على أهمية تنظيم عرض المعلومات بطريقة تسهّل الفهم، من خلال استخدام الجداول والإيضاحات التوضيحية التي تدعم تفسير البيانات الرقمية وتحليلها.

خامسًا: قابلية التحقق (Verifiability)

تعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية قابلة للتحقق من صحتها بواسطة أكثر من مستخدم مستقل، بحيث تؤدي عملية التحقق إلى نفس النتائج تقريبًا.

وتُعد هذه الخاصية أساسًا للثقة في المعلومات المالية المنشورة، لأنها تُظهر أن البيانات تستند إلى أدلة وإجراءات محاسبية سليمة (عبد الله، 2016، ص 38).

ويرى Tasios وBekiaris (2012، ص 62) أن قابلية التحقق تُسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح والتلاعب بالتقديرات المحاسبية، مما يعزز مصداقية التقارير لدى المستخدمين الخارجيين.

سادسًا: التوقيت المناسب (Timeliness)

ويقصد به أن تكون المعلومات المالية متاحة في الوقت الملائم لاتخاذ القرارات، فكلما كان عرض البيانات أسرع دون الإخلال بدقتها، زادت قيمتها وجودتها (سعد، 2020، ص 147)، ويُشير (Beaver وRyan2005، ص 271) إلى أن التأخير في إصدار التقارير المالية يُضعف من فائدتها ويزيد من عدم اليقين لدى المستثمرين، مما يؤثر في كفاءة الأسواق المالية.

لذلك، فإن التوقيت المناسب يمثل توازنًا دقيقًا بين السرعة والموثوقية، أي تقديم المعلومة في أسرع وقت ممكن مع الحفاظ على صدقها ودقتها.

سابعًا: التوازن بين التكلفة والمنفعة (Cost–Benefit Balance)

يُعد هذا المبدأ من المبادئ المساندة للخصائص النوعية، إذ يهدف إلى تحقيق التوازن بين تكلفة إعداد المعلومات والمنفعة المتوقعة منها، فلا ينبغي أن تتجاوز تكلفة إنتاج المعلومات المالية القيمة التي تعود منها على مستخدميها (الدياسطي، 2005، ص 57)، وقد أكّد Beest وآخرون (2009، ص 12) أن الالتزام بهذا التوازن يضمن استدامة إعداد التقارير المالية بجودة مرتفعة دون إرهاق المؤسسة ماليًا أو إداريًا.

تُمثّل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية لجودة التقارير المالية، إذ تضمن أن تكون المعلومات المعروضة ذات معنى وقيمة مضافة لمستخدميها، فكلما توافرت هذه الخصائص بدرجة أكبر، ارتفعت درجة الثقة والمصداقية في التقارير الصادرة عن المؤسسة، مما يُسهم في تعزيز الشفافية وتحسين كفاءة القرارات الاستثمارية والإدارية على حدّ سواء.

وبناءً على ذلك، تُعد هذه الخصائص المعيار الأهم الذي تستند إليه الدراسات التطبيقية في قياس جودة التقارير المالية وتقييمها (Rahman وYammeesri، 2010، ص 8).

المطلب الثالث: معايير جودة التقارير المالية

تُعد معايير جودة التقارير المالية مجموعة من المبادئ والضوابط التي تُستخدم للحكم على مدى دقة وشفافية ومصداقية القوائم المالية المنشورة. وقد وضعت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومجالس المحاسبة المحلية مجموعة من القواعد التي تضمن اتساق التقارير وقابليتها للمقارنة والاعتماد عليها.

ويرى الرشيدي (2011، ص 35) أن هذه المعايير تُشكّل الإطار العملي لتطبيق الخصائص النوعية للمعلومات، بينما اعتبرها Beest وآخرون (2009، ص 10) الأساس الذي يمكن من خلاله تقييم جودة التقارير المالية ميدانيًا.

وفيما يلي أهم معايير جودة التقارير المالية كما أوردتها الأدبيات الحديثة:

المعيار	الشرح
1. الاتساق في تطبيق السياسات المحاسبية	يقضي هذا المعيار بضرورة التزام المنشأة بالسياسات المحاسبية نفسها من فترة لأخرى، حتى يمكن المقارنة بين نتائجها المالية عبر الزمن. أي تغيير يجب أن يكون مبررًا ومفصحًا عنه بشكل واضح في الإيضاحات المتممة. الاتساق يُعد مؤشرًا أساسيًا على الاستقرار المهني في إعداد التقارير (عبد الله، 2016، ص 42).
2. الشفافية والإفصاح الكافي	يقصد به أن تتضمن التقارير كل المعلومات الضرورية دون إخفاء أو تحريف، بحيث تُقدَّم للمستخدمين صورة حقيقية وشاملة عن المركز المالي. وقد أكد أبو حمام (2009، ص 68) أن الإفصاح الكامل هو الضمان الأساسي لثقة المستثمرين، بينما شدّد Tasiosو Bekiaris (2012، ص 63) على أن الشفافية تعني عرض المعلومات الجوهرية بطريقة مبسطة وواضحة دون مبالغة أو غموض.
3. المصداقية والتمثيل الصادق للواقع المالي	يُشير هذا المعيار إلى ضرورة أن تعكس البيانات المالية الأحداث الاقتصادية بدقة وموضوعية، دون تحيّز أو انتقائية. ويُعد هذا المبدأ أساسًا في الحكم على جودة التقارير لأنه يُعبّر عن مدى التزام الإدارة بالأمانة والحياد (Rahmanو Yammeesri، 2010، ص 8).
4. القابلية للتحقق والمراجعة (Verifiability & Auditability)	يقضي هذا المعيار بوجوب أن تكون المعلومات المالية قابلة للتحقق عبر أدلة موضوعية ووثائق داعمة، بحيث يمكن للمراجعين التأكد من صحتها واستيفائها للمعايير. يرى حمدان (2011، ص 426) أن التقارير القابلة للتحقق تقلل من فرص التلاعب بالأرقام وتزيد من الثقة في الأداء المالي المنشور.
5. التوقيت المناسب للإفصاح (Timeliness)	يُشير إلى أهمية عرض المعلومات في الوقت الملائم لاتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية. فالمعلومة المتأخرة تفقد قيمتها، حتى وإن كانت دقيقة. وأكد سعد (2020، ص 145) أن الإفصاح الفوري والمنتظم يُعد من مؤشرات الجودة العالية في التقارير المالية، خصوصًا في بيئات الأعمال المتغيرة.
6. القابلية للمقارنة عبر الفترات والمنشآت (Comparability)	يقضي هذا المعيار بإمكانية مقارنة التقارير المالية بين الشركات المختلفة أو بين فترات متعاقبة للشركة نفسها. ويرى Palea (2013، ص 252) أن تطبيق معايير IFRS ساهم في تحقيق المقارنة الدولية، مما زاد من كفاءة

	الأسواق المالية ورفع مستوى الثقة في الإفصاح.
7. التوازن بين التكلفة والمنفعة (Cost–Benefit Balance)	يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن المنافع الناتجة من إعداد وعرض التقارير تفوق التكاليف المتكبدة في إنتاجها. ويُعتبر من المبادئ الداعمة لاستدامة إعداد التقارير بجودة عالية دون عبء مالي زائد (Beestوآخرون، 2009، ص 12).
8. الالتزام بالمعايير الدولية (Compliance with IFRS)	يعد الالتزام بمعايير التقارير الدولية (IFRS) أحد أهم مؤشرات جودة التقارير، إذ يضمن اتساق عرض البيانات ورفع درجة الثقة لدى المستثمرين العالميين. ويرى Barthوآخرون (2008، ص 470) أن الدول التي تطبّق IFRSشهدت تحسّنًا ملموسًا في جودة التقارير المالية والشفافية.

حيث تُبرز هذه المعايير أن جودة التقارير المالية لا تتحقق بمجرد الالتزام الشكلي بإعداد القوائم، بل تتطلب التطبيق الفعلي لمبادئ الإفصاح والمصداقية والشفافية والاتساق، فكل معيار من هذه المعايير يضيف بعدًا نوعيًا مختلفًا إلى عملية إعداد التقارير، مما يضمن أن تكون المعلومات المعروضة صادقة وملاءمة وقابلة للتحقق والمقارنة في الوقت ذاته.

وقد أكّد بديع الدين (2013، ص 215) أن التزام الشركات بهذه المعايير يمثل انعكاسًا مباشرًا لثقافة الحوكمة الداخلية ومستوى الأخلاقيات المهنية في بيئة العمل المحاسبي.

المطلب الرابع: محددات وقياس جودة التقارير المالية

أولاً– محددات جودة التقارير المالية:

تُعد محددات جودة التقارير المالية من أبرز القضايا التي تناولتها الأدبيات المحاسبية المعاصرة، إذ تهدف إلى تحديد العوامل التي تُؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في مستوى المصداقية والملاءمة والشفافية التي تتمتع بها المعلومات المنشورة في القوائم المالية، ويرى الرشيدي (2011، ص 40) أن جودة التقارير ليست نتاجًا للإجراءات المحاسبية فحسب، بل هي انعكاس لبيئة العمل بأكملها، بما في ذلك القوانين، والنظم الرقابية، وثقافة الحوكمة، ومستوى تأهيل الكوادر المالية.

وفيما يلي عرض لأهم محددات جودة التقارير المالية كما وردت في الدراسات السابقة:

1–الحوكمة المؤسسية (Corporate Governance)

تُعتبر حوكمة الشركات أحد أبرز المحددات التي تؤثر في جودة التقارير المالية، إذ تعمل على ضبط سلوك الإدارة والتقليل من احتمالات التلاعب أو إدارة الأرباح، ويشير كساب

والرزين (2009، ص 230) إلى أن وجود مجلس إدارة فعّال، ولجان مراجعة مستقلة، ومراجع خارجي محايد يسهم في تعزيز مصداقية المعلومات المالية، حيث أكدت دراسة Velte وStiglbauer (2011، ص 19) أن توافر خبراء ماليين مستقلين في لجان المراجعة يرتبط إيجابيًا بجودة التقارير المالية من حيث الدقة والتمثيل الصادق.

2-نظام الرقابة الداخلية (Internal Control System)

يُعد نظام الرقابة الداخلية أحد المحددات الأساسية لجودة التقارير، لأنه يضمن صحة العمليات المالية ودقة تسجيلها، ويؤكد حامد السامرائي (2016، ص 75) أن فعالية الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO تؤدي إلى خفض الأخطاء والمخاطر المحاسبية، وبالتالي زيادة موثوقية القوائم المالية، كما يرى (سعد، 2020، ص 150) أن وجود ضوابط رقابية قوية يحدّ من احتمالات الاحتيال ويُعزّز ثقة المستثمرين في صدقية التقارير المنشورة.

3-التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism)

يُعتبر التحفظ المحاسبي من المفاهيم الجوهرية التي تُؤثر في جودة التقارير، إذ يفرض الاعتراف بالخسائر المحتملة وتجنب تضخيم الأرباح، ويُشير حمدان (2011، ص 421) إلى أن التحفظ يعزز من مصداقية المعلومات من خلال عرض المركز المالي بحذر وموضوعية، كما بين Basu (1997، ص 6) أن التحفظ يُسهم في تقليل فجوة التوقعات بين الإدارة والمستثمرين ويُعد من أهم أدوات الاستقرار المالي على المدى الطويل.

4-تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS Application)

يُعد الالتزام بتطبيق معايير IFRS من المحددات العالمية لجودة التقارير، إذ تعمل هذه المعايير على تحسين الاتساق والمقارنة بين الشركات والدول، وقد أكد Barth وآخرون (2008، ص 473) أن تبنّي المعايير الدولية يؤدي إلى رفع مستوى الشفافية وتقليل الممارسات الإدارية غير الأخلاقية، وأشار Palea (2013، ص 249) إلى أن جودة التقارير في الدول التي تطبّق IFRS تفوقت بوضوح على تلك التي تعتمد المعايير المحلية، خاصة في مجال الاعتراف بالإيرادات والقياس بالقيمة العادلة.

5-جودة المراجعة الخارجية (Audit Quality)

تُعد جودة المراجعة من أكثر العوامل تأثيرًا في مستوى جودة التقارير، حيث تمثل الضمان الخارجي لصدق البيانات المالية، يرى العربي (2014، ص 58) أن المراجع الخارجي

المستقل الذي يمتلك خبرة مهنية عالية يسهم في كشف الأخطاء والتلاعبات المحاسبية، مما يعزز من دقة المعلومات المنشورة.

كما أوضحت دراسة Warren و Smith (2006، ص 30) أن تطبيق تقنيات المراجعة الإلكترونية المستمرة أدى إلى رفع مستوى جودة التقارير في المؤسسات المالية والمصرفية.

6-الإفصاح والشفافية (Disclosure & Transparency)

يرتبط مستوى جودة التقارير المالية ارتباطًا مباشرًا بمدى وضوح المعلومات والإفصاح عن جميع الجوانب الجوهرية، ويشير صالح (2009، ص 93) إلى أن الإفصاح الكامل يحدّ من فجوة المعلومات ويعزز الثقة بين الإدارة والمستثمرين، بينما أكّد Labelle وآخرون (2010، ص 336) أن الشركات التي تتبنى ممارسات إفصاح شفافة تُظهر أداءً أفضل في الأسواق المالية وتحافظ على سمعة مهنية قوية.

7-البيئة القانونية والتنظيمية (Legal & Regulatory Environment)

تُعد البيئة القانونية أحد المحددات المؤسسية التي تؤثر في جودة التقارير من خلال فرض الالتزام بالمعايير والرقابة على الأداء المالي، وقد بيّن Rahman و Yammeesri (2010، ص 10) أن الدول التي تمتلك أطرًا قانونية صارمة في الإفصاح والمحاسبة تُحقق مستويات أعلى من الجودة في التقارير المالية.

أما في البيئات التي يسود فيها ضعف التشريعات أو غياب المحاسبة عن المخالفات، فتميل التقارير إلى الانحراف أو التحفظ المفرط.

8-الثقافة التنظيمية والقيم الأخلاقية (Organizational & Ethical Culture)

القيم الأخلاقية للمحاسبين والإدارة العليا تمثل محددًا جوهريًا للجودة.

فكما يرى العشري (2013، ص 212)، إن غياب الأخلاق المهنية يؤدي إلى تضليل مستخدمي التقارير وتشويه صورة الأداء الحقيقي للمؤسسة، وأكدت دراسة Labelle وآخرون (2010، ص 340) أن الالتزام الأخلاقي والشفافية في إعداد التقارير يُعدّان أهم عناصر تعزيز الثقة في الأسواق المالية، حيث أن جودة التقارير المالية نتاج لتفاعل مجموعة من المحددات المؤسسية والمهنية والأخلاقية، فالتقارير عالية الجودة لا تتحقق إلا بتكامل عدة عناصر: حوكمة فعالة، رقابة داخلية قوية، التزام بالمعايير الدولية، ومراجعة خارجية ذات مصداقية عالية.

كما أن البيئة القانونية والثقافة الأخلاقية تمثل الإطار الذي يضمن تطبيق هذه المحددات على نحو فعّال ومستدام (الرشيدي، 2011، ص 43؛ Barth وآخرون، 2008، ص 476).

ثانياً- قياس جودة التقارير المالية

يُعتبر قياس جودة التقارير المالية من أكثر الموضوعات المحاسبية تعقيدًا وأهمية في الوقت ذاته، نظرًا لتعدد الأبعاد التي تُعبِّر عن الجودة وصعوبة حصرها في مؤشر واحد، فجودة التقارير لا تُقاس فقط من خلال الأرقام أو الدقة الفنية، بل تُقاس أيضًا من خلال مدى الإفصاح، والشفافية، وملاءمة المعلومات، وصدق تمثيلها للواقع المالي، ولذلك، طوّر الباحثون مجموعة من النماذج والمؤشرات الكمية والكيفية التي تساعد على تقييم مستوى جودة التقارير المالية من زوايا مختلفة، سواء في بيئة محلية أو دولية.

وفيما يلي عرض لأبرز الأساليب المستخدمة في قياس جودة التقارير المالية وفقًا للأدبيات المحاسبية الحديثة:

أولًا: نموذج جودة الأرباح (Earnings Quality Model)

يُعد من أكثر النماذج شيوعًا في قياس جودة التقارير المالية، إذ يعتمد على فكرة أن الأرباح عالية الجودة هي التي تعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، بينما الأرباح منخفضة الجودة تتأثر بممارسات الإدارة مثل التلاعب أو إدارة الأرباح، حيث تقوم فكرة النموذج على تحليل مكونات الأرباح إلى تدفقات نقدية حقيقية وبنود تقديرية، فكلما كان الاعتماد على التدفقات النقدية أكبر، ارتفعت جودة التقارير، حيث يُقاس هذا النموذج باستخدام معاملات الاستحقاق (Accruals) التي تُشير إلى مدى التلاعب أو التقدير الشخصي في الأرقام المحاسبية.

وتُعد دراسات Dechow وآخرين (2010) وBiddle وآخرين (2009) من أبرز الدراسات التي وضعت أسس هذا النموذج، حيث بيّنت أن انخفاض الاستحقاقات غير النقدية يُشير إلى ارتفاع جودة الأرباح وبالتالي جودة التقارير المالية.

تُستخدم في هذا الإطار عدة مؤشرات عملية، مثل:

- معيار الاستحقاقات التقديرية (Discretionary Accruals) الذي يُحسب من خلال نموذج Jones المعدّل.

- نسبة التدفقات النقدية من العمليات إلى صافي الأرباح، حيث كلما اقتربت القيمتان دلّ ذلك على جودة عالية للأرباح.
- استقرار الأرباح عبر الزمن كدليل على مصداقية السياسات المحاسبية واستمرارية الأداء.

ثانيًا: نموذج جودة الإفصاح المحاسبي (Disclosure Quality Model)

يركّز هذا النموذج على مدى وضوح وشمولية المعلومات التي تفصح عنها الشركة في تقاريرها المالية، فجودة الإفصاح تعتبر انعكاسًا مباشرًا لمدى التزام المنشأة بالشفافية والصدق في عرض بياناتها.

ويقيس هذا النموذج جودة التقارير بناءً على عدد ونوعية المعلومات المقدَّمة في القوائم والإيضاحات المتممة.

تُستخدم أساليب تقييم نوعية تشمل مؤشرات مثل:

- مؤشر الإفصاح الإلزامي، الذي يعتمد على مدى التزام المنشأة بالبنود المطلوبة في المعايير الدولية أو المحلية.
- مؤشر الإفصاح الاختياري، الذي يُظهر مدى استعداد الإدارة لتقديم معلومات إضافية طوعًا دون إلزام قانوني.
- مؤشر توقيت الإفصاح، الذي يُقيّم مدى ملاءمة توقيت نشر التقارير وعلاقته بقرارات المستثمرين.

تُستخدم هذه المؤشرات غالبًا في الدراسات التطبيقية التي تقيس علاقة الإفصاح بجودة السوق المالية أو تكاليف رأس المال، وهي من الأدوات التي أثبتت فعاليتها في تقييم الجودة الشاملة للتقارير (Biddle وآخرين، 2009).

ثالثًا: نموذج الخصائص النوعية للمعلومات (Qualitative Characteristics Model)

يقيس هذا النموذج الجودة من خلال مدى توافر الخصائص النوعية الأساسية التي نص عليها الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية، وهي: الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للمقارنة، إمكانية الفهم، التوقيت المناسب، وقابلية التحقق.

ويعتمد هذا المدخل على مقاييس كمية أو استبيانات تُوجه للمستخدمين أو للمراجعين لقياس مدى توافر هذه الخصائص في التقارير المالية، استخدم Beest وآخرون (2009) نموذجًا

يعتمد على مقياس من خمس نقاط لتقييم مدى إدراك المستخدمين لتوافر الخصائص النوعية في التقارير.

ويُعد هذا النموذج مفيدًا في الدراسات التي تهتم بقياس تصورات المستثمرين أو المحاسبين أو الأكاديميين حول جودة التقارير وليس الأرقام الفعلية فقط.

هذا المدخل يجمع بين الجانب الكيفي والإحصائي، حيث يمكن استخدام تحليل الانحدار لربط توافر هذه الخصائص بمؤشرات مالية مثل تقلب الأرباح أو استقرار الأداء أو تكلفة التمويل.

رابعًا: نموذج القيمة السوقية والمعلومات المحاسبية (Value Relevance Model)

يقوم هذا النموذج على قياس العلاقة بين القيمة السوقية للشركة والمعلومات المالية المنشورة في تقاريرها، فكلما كانت العلاقة بين البيانات المحاسبية (مثل صافي الدخل أو حقوق الملكية) والقيمة السوقية قوية، دلّ ذلك على ارتفاع جودة التقارير، لأن السوق يعتمد على هذه البيانات في تسعير الأسهم واتخاذ القرارات الاستثمارية.

ويُستخدم هذا النموذج بكثرة في الدراسات التي تبحث في تأثير تطبيق IFRS أو الإفصاح المحاسبي على قيمة الشركات، ويتم قياس الجودة هنا من خلال معامل الارتباط أو معامل التحديد (R^2) بين القيم السوقية والقيم الدفترية أو الأرباح المحاسبية.

في ضوء هذا النموذج، يمكن القول إن جودة التقارير العالية تجعل القيمة السوقية أكثر استجابة للمعلومات المالية المنشورة، وهو ما يُشير إلى سوق مالي أكثر كفاءة وشفافية.

خامسًا: نموذج الإفصاح الإلكتروني والتقارير الحديثة (E-Reporting & XBRL Model)

مع التحول الرقمي في إعداد ونشر التقارير المالية، ظهرت أساليب جديدة لقياس الجودة ترتبط بمستوى استخدام التكنولوجيا والإفصاح الإلكتروني.

فجودة التقارير الإلكترونية تُقاس من خلال عناصر مثل: سهولة الوصول للمعلومات، دقة البيانات المعروضة إلكترونيًا، تحديث التقارير في الوقت الحقيقي، واستخدام لغة التقارير المالية الممتدة (XBRL)، هذا النوع من النماذج يُعد الأكثر ملاءمة في بيئات الأعمال الرقمية الحديثة، إذ يقيس جودة التقارير وفقًا لسرعة الإفصاح وتفاعليته مع المستخدمين، وليس فقط بمضمون القوائم المالية.

وقد طورت بعض الدراسات في البيئة العربية مؤشرات لقياس جودة الإفصاح الإلكتروني، خاصة في ضوء التوجه نحو الحوكمة الرقمية والمراجعة المستمرة في المؤسسات المصرفية والشركات الكبرى.

سادسًا: المؤشرات المركّبة (Composite Indices)

بعض الباحثين فضّلوا الجمع بين أكثر من نموذج لقياس الجودة من خلال بناء مؤشر مركب (Composite Index) يجمع بين الخصائص الكمية والكيفية في آن واحد، فمثلًا، يتم احتساب جودة الأرباح إلى جانب مستوى الإفصاح وتوقيت التقارير ضمن مقياس شامل يعكس الأداء العام للشركة من حيث جودة التقارير.

هذا النوع من القياسات يُستخدم عادةً في الدراسات المقارنة بين الدول أو القطاعات، ويُعتبر من الأدوات المتقدمة في تقييم الشفافية والمصداقية على نطاق واسع، وهو أيضًا الأكثر استخدامًا من قبل الجهات الرقابية والبورصات لتصنيف الشركات وفق درجات الثقة وجودة الإفصاح المالي.

يُظهر ما سبق أن قياس جودة التقارير المالية عملية متعددة الأبعاد لا يمكن اختزالها في مؤشر واحد، بل هي منظومة مترابطة تجمع بين المضمون المالي، والمحتوى المعلوماتي، والشفافية، والإفصاح، والقيمة السوقية، والجانب التكنولوجي، ويمكن القول إن التقارير ذات الجودة العالية هي التي تجمع بين صدق الأرقام ودقة العرض وتكامل الإفصاح وسرعة الوصول للمعلومة، بما يحقق الثقة والمصداقية لدى مختلف المستخدمين.

ومن ثم، فإن اختيار النموذج الملائم للقياس يعتمد على طبيعة الدراسة وبيئة التطبيق، سواء كانت مالية أو مصرفية أو صناعية أو إلكترونية.

المبحث الثالث:

مفهوم العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية وأهميتها

تمهيد

تُعد العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية من الموضوعات الحديثة في الفكر المحاسبي، التي نشأت في ظل التحول الرقمي والاعتماد الواسع على نظم المعلومات الإلكترونية في المؤسسات.

فقد أصبحت سرعة المعالجة ودقة الإفصاح من المتطلبات الأساسية في بيئة الأعمال، مما أفرز الحاجة إلى نمط جديد من المراجعة لا يقتصر على الفحص الدوري الختامي، بل يمتد إلى المتابعة اللحظية للعمليات المالية وتقييم جودة المعلومات فور صدورها.

المراجعة المستمرة تمثل الجانب الرقابي الديناميكي، في حين تمثل جودة التقارير المالية الجانب الإفصاحي والإخباري للنظام المحاسبي.

ومن ثمّ، فإن العلاقة بينهما هي علاقة تكامل وتأثير متبادل: فكلما كانت المراجعة أكثر استمرارية وفاعلية، ارتفعت جودة التقارير المالية من حيث الدقة والشفافية والموثوقية؛ والعكس صحيح، إذ إن التقارير عالية الجودة توفر بيئة غنية بالمعلومات تساعد المراجع في أداء مهامه المستمرة بكفاءة أعلى.

تنبع أهمية دراسة هذه العلاقة من كونها تُمثل الأساس الذي يُعيد تعريف وظيفة المراجعة في العصر الرقمي، حيث لم يعد هدفها اكتشاف الأخطاء بعد وقوعها فقط، بل الوقاية منها والتحقق الفوري من مصداقية البيانات، بما يسهم في تحسين جودة الإفصاح المالي وتدعيم الثقة في الأسواق والمستثمرين.

تُعبّر العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية عن أحد أبرز مظاهر التطور في الفكر المحاسبي المعاصر، إذ تمثل اندماجًا بين الجانب الرقابي الذي يهدف إلى التحقق المستمر من مصداقية المعلومات، والجانب الإفصاحي الذي يُعنى بتقديم بيانات مالية دقيقة وشفافة لمستخدميها في الوقت المناسب.

فالمراجعة المستمرة لم تعد مجرد نشاط لاحق لإعداد التقارير المالية، بل أصبحت جزءًا متكاملًا من دورة إعدادها وتحديثها بشكل فوري، مما جعل العلاقة بين الطرفين علاقة وظيفية وتبادلية في آنٍ واحد.

من الناحية النظرية، يمكن النظر إلى هذه العلاقة باعتبارها علاقة تأثير مباشر ومتبادل.

فالمراجعة المستمرة تُسهم في رفع جودة التقارير المالية عبر ضمان دقة البيانات واكتمالها والتحقق من الالتزام بالمعايير، في حين تمثل التقارير المالية عالية الجودة مصدراً غنياً بالمعلومات الموثوقة التي تُمكّن المراجع من ممارسة رقابة آنية فعّالة.

أي أن العلاقة بينهما تقوم على مبدأ "التحقق المستمر مقابل الإفصاح المستمر"، مما يؤدي إلى نظام مالي متكامل قائم على الموثوقية والشفافية. (عبد الله، 2018، ص 108)

على المستوى العملي، تتجلى هذه العلاقة في بيئة الأعمال الحديثة من خلال استخدام نظم المراجعة الآلية التي تتابع العمليات لحظة تنفيذها، وتُرسل إشعارات فورية عند حدوث مخالفات أو أخطاء في البيانات المالية، وهو ما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير من حيث السرعة والدقة والانضباط.

وقد أظهرت دراسات متعددة في هذا المجال (Rezaee وآخرون، 2001؛ Yeh & Shen، 2010؛ Ting Sun وآخرون، 2015) أن تطبيق المراجعة المستمرة يؤدي إلى تقليل فجوة التوقيت بين الأحداث الاقتصادية وتسجيلها في التقارير، وهو ما يُحسِّن من مصداقية المعلومات المحاسبية ويزيد من ثقة المستخدمين فيها.

من الناحية المفاهيمية، تقوم العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية على ثلاثة محاور رئيسة:

1. محور التحقق: الذي يعنى بمصداقية البيانات ودقتها وخلوها من الأخطاء أو التلاعب، ويُعد جوهر العمل الرقابي للمراجعة المستمرة.

2. محور التوقيت: الذي يضمن وصول المعلومة إلى مستخدميها في اللحظة المناسبة لاتخاذ القرار، وهو من أهم خصائص جودة التقارير.

3. محور الشفافية: الذي يجمع بين الرقابة والإفصاح لتحقيق بيئة مالية موثوقة قائمة على الانفتاح والمصداقية.

هذه المحاور الثلاثة تُوضح أن العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير ليست علاقة سببية بسيطة، بل هي علاقة تكامل وظيفي، حيث تتفاعل العمليات الرقابية والإفصاحية لتحقيق هدف واحد يتمثل في إنتاج معلومات مالية عالية الجودة يمكن الاعتماد عليها في القرار الاقتصادي.

وتكمن أهمية هذه العلاقة أيضًا في إعادة تعريف مفهوم الثقة المالية داخل المؤسسات. فبينما كانت الثقة سابقًا تُستمد من رأي المراجع بعد انتهاء السنة المالية، أصبحت اليوم قائمة على المراجعة المستمرة التي تمنح المستثمرين تأكيدًا دائمًا في الزمن الحقيقي حول صدقية المعلومات. (مسبل، 2016، ص 80)

فإن هذه العلاقة تمثل نقلة نوعية في الفكر المحاسبي من نموذج "التحقق بعديًّا" إلى نموذج "التحقق الآنيّ"، وهو ما يعكس روح الثورة الرقمية في بيئة التقارير والمراجعة المعاصرة.

أبعاد العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية

العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية ليست علاقة خطية أو سطحية، بل تتكون من عدة أبعاد مترابطة تتفاعل فيما بينها لتشكّل الإطار العام لجودة الإفصاح المالي في المؤسسة.

فكل بُعد من هذه الأبعاد يُمثّل جانبًا من جوانب التأثير الذي تمارسه المراجعة المستمرة على التقارير المالية، سواء من حيث الدقة أو التوقيت أو الشفافية أو الثقة.

وفيما يلي تفصيل لأبرز هذه الأبعاد الرئيسة:

البُعد الزمني (التوقيت والسرعة)

يمثل البُعد الزمني أحد أهم أركان العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية.

فالمراجعة المستمرة تقوم على فكرة التحقق الفوري من العمليات المالية أثناء حدوثها، وليس بعد انتهائها كما في المراجعة التقليدية.

وهذا يعني أن التقارير المالية التي تُنتج في ظل المراجعة المستمرة تكون أكثر حداثة ودقة في الزمن الحقيقي، مما يرفع من قيمتها للمستخدمين، التوقيت المناسب للمعلومة يُعد من أهم خصائص الجودة، إذ كلما حصل المستثمر أو صانع القرار على البيانات في الوقت الملائم، تمكن من اتخاذ قرارات رشيدة تقلل من درجة عدم اليقين.

وبالتالي، فإن المراجعة المستمرة تُعزّز هذا الجانب عبر تقليل الفاصل الزمني بين وقوع الحدث الاقتصادي وإفصاحه في التقارير.

تطبيقات المراجعة الرقمية الحالية في المصارف والبورصات مثال واضح على ذلك؛ حيث تُصدر أنظمة المراجعة الآلية إشعارات فورية عند تسجيل أي عملية مالية غير اعتيادية، مما يتيح للإدارة تصحيحها قبل أن تُدمج في التقرير الدوري.

بهذا الأسلوب، تتحول المراجعة إلى نظام إنذار مبكر Early Warning System يضمن أن تكون البيانات المعروضة دائمًا محدثة وموثوقة.

البُعد الرقابي (التحقق والموثوقية)

يمثّل البُعد الرقابي أحد أكثر الجوانب جوهرية في العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية، إذ يُجسّد الدور الأساسي للمراجعة بوصفها أداة للتحقق من صحة وصدق المعلومات المحاسبية، ويُسهم في رفع درجة الموثوقية في البيانات التي تُعرض للمستخدمين، فالمراجعة المستمرة، بخلاف المراجعة التقليدية التي تقتصر على الفحص الختامي، تعمل من خلال نظام مراقبة متواصل يهدف إلى الكشف الفوري عن الأخطاء والانحرافات في البيانات المحاسبية حال حدوثها، حيث أن هذا النمط الرقابي المستمر يُتيح للمؤسسة تصحيح الأخطاء في وقتها، ما يضمن أن التقارير المالية في نهاية الفترة تعكس المركز المالي الحقيقي دون تحريف أو تأخير.

التحقق المستمر يعني أيضًا أن البيانات التي تُنشر تخضع لسلسلة من الفحوص التلقائية والتحليلات الرقمية قبل اعتمادها في التقارير، مما يقلل من احتمالات التلاعب بالأرباح أو التقديرات المحاسبية الخاطئة، وبالتالي، يصبح المستخدم أكثر ثقة بأن المعلومات المعروضة تمّت مراجعتها بالفعل في كل مراحلها وليس بعد اكتمالها فقط، كما أن المراجعة المستمرة تُحقق مستوى عاليًا من الشفافية والحياد المهني، إذ تُقلل من تدخل العامل البشري وتُعتمد على أنظمة آلية موضوعية، هذا يعزّز الثقة في التقارير المالية ويُعد من أهم مؤشرات الجودة في بيئة الأعمال الحديثة. (نبيل، 2012، ص 92)

من ناحية أخرى، يؤدي البُعد الرقابي إلى توحيد معايير الموثوقية داخل المؤسسة، حيث يتم بناء قاعدة بيانات مالية تتم مراجعتها لحظيًا، ما يخلق نوعًا من الانسجام بين الإدارات المختلفة ويمنع التضارب في الأرقام أو التقديرات.

وبالتالي تتحقق الموثوقية على مستويين:

- الموثوقية الداخلية: بين الأقسام والإدارات داخل المؤسسة.
- الموثوقية الخارجية: بين المؤسسة وأصحاب المصلحة مثل المستثمرين والجهات الرقابية.

ومن ثم، يمكن القول إن المراجعة المستمرة تمثل العمود الفقري لجودة التقارير المالية من الناحية الرقابية، لأنها تحوّل عملية المراجعة من أداة تصحيح بعدية إلى آلية وقائية واستباقية، تضمن ديمومة الثقة في الإفصاح المالي وتحميه من التلاعب أو الأخطاء.

البُعد المعلوماتي (الدقة، والاكتمال، والإفصاح)

يُعد البُعد المعلوماتي من أهم جوانب العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية، إذ يُركّز على جودة المحتوى المعلوماتي الذي تتضمنه التقارير من حيث الدقة والاكتمال ووضوح الإفصاح، فالمراجعة المستمرة ليست مجرد آلية رقابية، بل هي أيضًا نظام لتحسين نوعية البيانات التي تُنقل إلى مستخدمي التقارير، سواء كانوا مستثمرين أو محللين ماليين أو جهات رقابية.

الدقة تمثل العنصر الأول في هذا البعد، حيث تُسهم المراجعة المستمرة في تدقيق كل عملية مالية في لحظتها عبر أدوات تحليل آلية تكتشف الأخطاء فور حدوثها، هذه المراقبة اللحظية تجعل التقارير النهائية خالية من الأخطاء المتكررة، وتزيد من الثقة في الأرقام المنشورة لأنها مرت بعدة طبقات من الفحص والمراجعة أثناء المعالجة، أما الاكتمال فيرتبط بمدى شمولية التقارير لكل البيانات ذات الصلة بالمركز المالي والأداء الاقتصادي للمنشأة، في النظم التقليدية، كان تأجيل بعض القيود أو تجاهلها إلى حين المراجعة السنوية يؤدي إلى نقص في المعلومات المنشورة.

بينما في المراجعة المستمرة، تُتابع الأنظمة الإلكترونية جميع العمليات بشكل متصل، ما يضمن عدم إغفال أي حدث مالي جوهري، وهذا يُترجم في النهاية إلى تقارير أكثر اكتمالًا وصدقًا في تمثيلها للواقع المالي، أما عنصر الإفصاح، فهو الركيزة التي تربط الدقة والاكتمال بالشفافية، فالمراجعة المستمرة تعمل على ضمان أن جميع البيانات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية تعكس الواقع الفعلي دون مبالغة أو انتقائية.

ويُصبح الإفصاح هنا مستمرًا ومتطورًا، حيث تُقدَّم المعلومات بشكل دوري وتفاعلي مع المستفيدين، وليس فقط مرة واحدة في نهاية السنة المالية.

كذلك، تُسهم المراجعة المستمرة في تحسين جودة الإفصاح من خلال تحليل الأنماط الرقمية وتحديد العلاقات غير الطبيعية في البيانات، وهو ما يمكّن الإدارة من إصدار تقارير تفسيرية أكثر تفصيلًا وموضوعية، وبهذا الشكل، يتحول الإفصاح من مجرد التزام قانوني إلى أداة تواصل مستمر وفعّال بين المؤسسة ومستخدمي معلوماتها المالية. (كوشان، 2015، ص 102)

إذن، يُمكن القول إن البُعد المعلوماتي هو ما يجعل العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية علاقة حيوية ومباشرة، لأن المراجعة المستمرة تضمن أن تكون كل معلومة مالية دقيقة، شاملة، ومُفصَح عنها في الوقت المناسب، وهو جوهر الجودة في بيئة الإفصاح الحديثة.

البُعد التقني (التكنولوجيا، النظم، والتحول الرقمي)

يُعتبر البُعد التقني الركيزة الأساسية التي بُنيت عليها العلاقة الحديثة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية، إذ لا يمكن تحقيق المراجعة المستمرة أو ضمان جودة التقارير دون الاعتماد على أنظمة معلومات محاسبية رقمية متكاملة، فالتكنولوجيا هي الأداة التي تربط بين المراجعة والإفصاح، وتجعل عملية التحقق من المعلومات وإنتاج التقارير تتم في بيئة إلكترونية موحَّدة توفر السرعة والدقة والاتساق.

كانت التقارير المالية فيما سبق تُعدّ يدويًا وتعتمد على دورة مالية سنوية، مما جعل المراجعة عملية لاحقة تتم بعد انتهاء السنة المالية، أما في الوقت الحالي ومع ظهور نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) وتقنيات المراجعة الإلكترونية المستمرة (Continuous Auditing Systems)، أصبح من الممكن مراقبة العمليات المالية بشكل لحظي، واستخراج تقارير فورية تُحدّث تلقائيًا مع كل عملية جديدة.

وهذا التحول التقني غيّر جذريًا طبيعة العلاقة بين المراجعة وجودة التقارير، إذ جعل من الممكن تحقيق التحقق الآني والإفصاح الفوري في الوقت ذاته، تتجلى أهمية هذا البُعد في ثلاث نقاط رئيسة: (ريمون، 2016، ص 102-103)

1. الربط اللحظي بين قواعد البيانات والمراجعة:

إذ تعمل الأنظمة الحديثة على ربط سجلات المؤسسة مباشرة بالمراجع، بحيث يستطيع الأخير الوصول إلى العمليات فور تسجيلها دون انتظار التقارير الدورية.

هذا التكامل بين النظام المحاسبي ونظام المراجعة يُقلل من الأخطاء البشرية ويزيد من دقة التقارير المنشورة.

2. أتمتة التحليل والكشف عن الانحرافات:

تُستخدم اليوم أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في اكتشاف الأنماط غير الطبيعية في المعاملات المالية، مثل التكرار أو القيم الشاذة، هذه الأدوات تمكّن المراجعة المستمرة من إصدار تنبيهات فورية حول أي نشاط مالي مشبوه، مما يحافظ على مصداقية البيانات وجودة التقارير.

3. تحسين جودة التقارير عبر لغة التقارير المالية الممتدة (XBRL):

تُعد لغة XBRL أحد أهم التطورات التقنية في مجال الإفصاح المالي، حيث تسمح بترميز البيانات المحاسبية بطريقة معيارية يمكن تحليلها ومقارنتها آليًا، إدخال هذه اللغة في أنظمة المراجعة المستمرة جعل عملية إعداد التقارير أكثر دقة وشفافية وقابلية للمقارنة على المستوى الدولي.

كما أن التحول الرقمي لم يؤدِّ فقط إلى تسريع دورة المراجعة والإفصاح، بل ساهم في تعزيز الرقابة الداخلية الإلكترونية داخل المؤسسات، وأتاح إمكانية التتبع الكامل لكل عملية مالية منذ لحظة إدخالها وحتى نشرها في التقارير الرسمية.

يمكن القول إن البُعد التقني يمثل المنصة التي تلتقي عندها المراجعة المستمرة مع جودة التقارير المالية، فهو الذي يوفّر البيئة المناسبة للتحقق المستمر، والإفصاح في الزمن الحقيقي، وضمان جودة المعلومات. (رضا، 2013، ص 204)

وبدون التكنولوجيا، تبقى العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير نظرية أكثر منها عملية، أما بوجودها فتتحول إلى علاقة فعّالة قائمة على البيانات الفورية والتحليل الذكي.

البُعد المهني (كفاءة المراجعين والخبرة المحاسبية)

يُعد البُعد المهني عنصرًا أساسيًا في تفسير قوة العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية، لأن التكنولوجيا مهما بلغت من التطور لا يمكنها أن تُحقق الجودة المرجوة دون وجود مراجعين ذوي كفاءة مهنية عالية قادرين على التعامل مع الأنظمة الحديثة وتحليل مخرجاتها بطريقة علمية وموضوعية.

فالمراجعة المستمرة تعتمد على تحليل كميات ضخمة من البيانات الرقمية المعقدة، وتحتاج إلى مراجع يمتلك مهارات محاسبية، تقنية، وتحليلية في آن واحد.

كفاءة المراجع هنا لا تقتصر على معرفة المعايير الدولية، بل تمتد لتشمل القدرة على فهم النظم الإلكترونية، واستيعاب منهجيات التحليل الآلي، والتفسير المنطقي للبيانات المالية الفورية، حيث تُظهر الدراسات الحديثة أن المراجع الذي يمتلك كفاءة مهنية مرتفعة يسهم بشكل مباشر في تحسين جودة التقارير المالية، لأنه يتعامل مع الأخطاء في وقتها ويمنع تراكمها داخل النظام المحاسبي.

كما أن قدرته على تفسير النتائج ومراجعة النظم الإلكترونية بشكل مستمر تؤدي إلى تقليل الأخطاء التقديرية وتعزيز صدق التقارير المنشورة، الكفاءة المهنية أيضًا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بـ الاستقلالية والحياد، فالمراجع الذي يعمل وفق مبادئ مهنية صارمة ويبتعد عن أي تأثير إداري أو شخصي يُنتج تقارير أكثر صدقًا وشفافية. (رضا، 2013، ص 98)

ومن ثم، فإن المراجعة المستمرة لا تكون فعّالة إلا إذا كانت مدعومة بفريق مراجعين يمتلكون خبرة مهنية متراكمة، ومعرفة تقنية، والتزامًا أخلاقيًا قويًا.

كما ينعكس هذا البُعد المهني على جودة التقارير المالية من خلال ثلاثة جوانب رئيسة:

1. تحسين إجراءات الفحص والتحليل: حيث يسهم المراجع الكفء في توظيف أدوات المراجعة الرقمية بشكل فعّال يمكنه من تحليل الانحرافات الجوهرية بدقة، مما يجعل التقارير المالية أكثر مصداقية وخالية من الأخطاء الجوهرية.

2. ضمان التفسير المهني السليم للمخرجات الرقمية: فعلى الرغم من قدرة الأنظمة الإلكترونية على انتاج تقارير دقيقة، فأن هذه المخرجات تظل في حاجة إلى تفسير مهني من المراجع لتحديد مدى مطابقتها للمعايير المحاسبية، هذه المرحلة التحليلية البشرية هي التي تُحوّل البيانات الرقمية إلى معلومات ذات معنى اقتصادي حقيقي.

3. رفع الثقة العامة في التقارير المنشورة: عندما يدرك المستخدمون أن التقارير المالية تمّت مراجعتها بواسطة مراجع محترف ومستقل ومتخصص في المراجعة المستمرة، تزداد درجة الاعتماد والثقة في النتائج والإفصاحات المنشورة.

إذن، فالعلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير لا تقوم على التقنية فقط، بل تُبنى أيضًا على الركيزة البشرية والمهنية، فالمراجع الكفء هو الذي يُفعّل دور التكنولوجيا في خدمة

الجودة، بينما ضعف الكفاءة المهنية يُحوّل المراجعة المستمرة إلى مجرد عملية شكلية دون تأثير حقيقي على جودة التقارير.

حيث يمكن القول إن البُعد المهني يُشكّل الضمير الحي للنظام الرقابي والمحاسبي الحديث، فهو الذي يربط بين المصداقية الإنسانية والدقة الآلية ليحقق التكامل الكامل بين المراجعة المستمرة والإفصاح المالي عالي الجودة.

البُعد الإداري والتنظيمي (البيئة الداخلية ودعم الإدارة العليا)

يُعد البُعد الإداري والتنظيمي من العوامل الجوهرية التي تحدد مدى فاعلية العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية، لأن البيئة الإدارية داخل المؤسسة تمثل الإطار الذي تُطبَّق فيه النظم الرقابية والمحاسبية، فحتى لو توافرت الأدوات التقنية والمهنية، فإن نجاح المراجعة المستمرة في رفع جودة التقارير المالية يعتمد بدرجة كبيرة على مدى دعم الإدارة العليا والتزامها بمبادئ الشفافية والمساءلة.

إن الإدارة الواعية تُدرك أن المراجعة المستمرة ليست مجرد نشاط رقابي تقليدي، بل هي آلية استراتيجية لتحسين كفاءة الأداء المالي وتقليل المخاطر التشغيلية، ولذلك، فإن المؤسسات التي تتبنى سياسات واضحة لتطبيق المراجعة المستمرة وتدمجها في هيكلها التنظيمي تحقق مستويات أعلى من جودة التقارير، وثقة المستثمرين، والامتثال للمعايير الدولية.

يمكن تقسيم أثر هذا البُعد إلى ثلاثة محاور أساسية:

1. دعم الإدارة العليا لعمليات المراجعة المستمرة

تتمثل الخطوة الأولى في نجاح العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير في تبنّي الإدارة العليا لهذا الاتجاه بوصفه أداة تطوير وليست مجرد وسيلة رقابية، عندما توفّر الإدارة الدعم المالي والتقني لتطوير أنظمة المراجعة، وتمنح فرق المراجعة الصلاحيات اللازمة للوصول إلى البيانات بشكل مباشر، فإنها تخلق بيئة شفافة تُسهم في تحسين مصداقية التقارير المالية بشكل ملحوظ.

2. وضوح السياسات التنظيمية وتكامل الهياكل الداخلية

تتطلب المراجعة المستمرة وجود نظام تنظيمي متكامل يسمح بتبادل المعلومات بين الإدارات المختلفة مثل المحاسبة، تقنية المعلومات، التدقيق الداخلي، والمراجعة الخارجية، فكلما

كان هيكل المؤسسة منظمًا وعملياتها مؤتمتة ومترابطة، كلما أصبحت المراجعة أكثر فعالية، ونتجت عنها تقارير مالية أكثر اتساقًا وشمولية. (جوهرة، 2006، ص 52)

غياب هذا التكامل التنظيمي يؤدي غالبًا إلى تكرار البيانات أو تضاربها، مما يضعف جودة التقارير ويقلل من موثوقيتها.

3. ثقافة الإفصاح والمساءلة

تُعتبر ثقافة الإفصاح والمساءلة من أهم مظاهر النضج الإداري، وهي تشجع على الشفافية في إعداد التقارير المالية.

فالمؤسسات التي تتبنى ثقافة إدارية تقوم على الانفتاح والمصارحة في عرض المعلومات المالية، تُتيح للمراجعة المستمرة أن تعمل بفاعلية أكبر، لأنها تجد بيئة داعمة وليست مقاومة للرقابة، إن ضعف الثقافة التنظيمية وغياب الوعي بأهمية الشفافية يؤدي إلى تقويض العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير، ويحوّلها إلى مجرد التزام شكلي دون مضمون حقيقي، كما أن الإدارة العليا تلعب دورًا محوريًا في تحفيز العاملين على الالتزام بمعايير الجودة والإفصاح، من خلال التدريب، والتوعية، ووضع نظم حوافز تربط الأداء المالي بمستوى الدقة والشفافية في التقارير. (محمد عبد الفتاح، 2013، ص 42)

إذن، يمكن القول إن العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية تعتمد إداريًا على مقدار النضج التنظيمي والانفتاح الإداري في المؤسسة، فكلما كانت الإدارة واعية ومتفهمة لأهمية المراجعة المستمرة، استطاعت أن تخلق بيئة رقابية داعمة، تؤدي بدورها إلى رفع جودة التقارير وتحسين مصداقية الإفصاح المالي.

البُعد الإداري والتنظيمي (البيئة الداخلية ودعم الإدارة العليا)

يُعد البُعد الإداري والتنظيمي من العوامل الجوهرية التي تحدد مدى فاعلية العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية، لأن البيئة الإدارية داخل المؤسسة تمثل الإطار الذي تُطبَّق فيه النظم الرقابية والمحاسبية.

فحتى لو توافرت الأدوات التقنية والمهنية، فإن نجاح المراجعة المستمرة في رفع جودة التقارير المالية يعتمد بدرجة كبيرة على مدى دعم الإدارة العليا والتزامها بمبادئ الشفافية والمساءلة (عبد الله، 2016، ص 42).

إن الإدارة الواعية تُدرك أن المراجعة المستمرة ليست مجرد نشاط رقابي تقليدي، بل هي آلية استراتيجية لتحسين كفاءة الأداء المالي وتقليل المخاطر التشغيلية (رشوان وأبو مصطفى، 2017، ص 47).

ولذلك، فإن المؤسسات التي تتبنى سياسات واضحة لتطبيق المراجعة المستمرة وتدمجها في هيكلها التنظيمي تحقق مستويات أعلى من جودة التقارير، وثقة المستثمرين، والامتثال للمعايير الدولية (Palea، 2013، ص 249).

يمكن تقسيم أثر هذا البُعد إلى ثلاثة محاور أساسية:

1. دعم الإدارة العليا لعمليات المراجعة المستمرة

تتمثل الخطوة الأولى في نجاح العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير في تبنّي الإدارة العليا لهذا الاتجاه بوصفه أداة تطوير وليست مجرد وسيلة رقابية.

عندما توفّر الإدارة الدعم المالي والتقني لتطوير أنظمة المراجعة، وتمنح فرق المراجعة الصلاحيات اللازمة للوصول إلى البيانات بشكل مباشر، فإنها تخلق بيئة شفافة تُسهم في تحسين مصداقية التقارير المالية بشكل ملحوظ (Warren وSmith، 2006، ص 30).

2. وضوح السياسات التنظيمية وتكامل الهياكل الداخلية

تتطلب المراجعة المستمرة وجود نظام تنظيمي متكامل يسمح بتبادل المعلومات بين الإدارات المختلفة مثل المحاسبة، تقنية المعلومات، التدقيق الداخلي، والمراجعة الخارجية، فكلما كان هيكل المؤسسة منظمًا وعملياتها مؤتمتة ومترابطة، كلما أصبحت المراجعة أكثر فعالية، ونتجت عنها تقارير مالية أكثر اتساقًا وشمولية (Rezaee وآخرون، 2001، ص 154).

غياب هذا التكامل التنظيمي يؤدي غالبًا إلى تكرار البيانات أو تضاربها، مما يضعف جودة التقارير ويقلل من موثوقيتها (Yeh وShen، 2010، ص 2556).

3. ثقافة الإفصاح والمساءلة

تُعتبر ثقافة الإفصاح والمساءلة من أهم مظاهر النضج الإداري، وهي تشجع على الشفافية في إعداد التقارير المالية (صالح، 2009، ص 94).

فالمؤسسات التي تتبنى ثقافة إدارية تقوم على الانفتاح والمصارحة في عرض المعلومات المالية، تُتيح للمراجعة المستمرة أن تعمل بفاعلية أكبر، لأنها تجد بيئة داعمة وليست مقاومة للرقابة، فإن ضعف الثقافة التنظيمية وغياب الوعي بأهمية الشفافية يؤدي إلى تقويض العلاقة

بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير، ويحوّلها إلى مجرد التزام شكلي دون مضمون حقيقي (Labelle وآخرون، 2010، ص 336).

كما أن الإدارة العليا تلعب دورًا محوريًا في تحفيز العاملين على الالتزام بمعايير الجودة والإفصاح، من خلال التدريب، والتوعية، ووضع نظم حوافز تربط الأداء المالي بمستوى الدقة والشفافية في التقارير (العشري، 2013، ص 214)، يمكن القول إن العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية تعتمد إداريًا على مقدار النضج التنظيمي والانفتاح الإداري في المؤسسة.

فكلما كانت الإدارة واعية ومتفهمة لأهمية المراجعة المستمرة، استطاعت أن تخلق بيئة رقابية داعمة، تؤدي بدورها إلى رفع جودة التقارير وتحسين مصداقية الإفصاح المالي (الرشيدي، 2011، ص 41).

البُعد الاقتصادي والاستثماري (الثقة في الأسواق المالية وكفاءة القرارات)

يُعد البُعد الاقتصادي والاستثماري من أهم أبعاد العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية، إذ يمتد تأثير هذه العلاقة إلى البيئة الخارجية للأسواق المالية، حيث تُسهم المراجعة المستمرة في رفع جودة المعلومات المنشورة، وبالتالي تعزيز ثقة المستثمرين والمحللين الماليين في مصداقية القوائم المالية، فكلما كانت التقارير المالية دقيقة وشفافة وصادرة في الوقت المناسب، ازدادت كفاءة السوق المالي في تسعير الأوراق المالية، وانخفضت درجة عدم اليقين لدى المستثمرين.

وبذلك فإن المراجعة المستمرة تُعد آلية غير مباشرة لتحسين الأداء الاقتصادي من خلال تحقيق الإفصاح الفوري والمستمر الذي يُمكّن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم على أساس معلومات صحيحة ومحدثة (Biddle وآخرون، 2009، ص 120).

تعتمد الأسواق المالية في جوهرها على تدفق المعلومات، حيث تعتبر التقارير المالية المصدر الأساسي لتقييم الشركات.

ومن هنا فإن جودة التقارير المالية الناتجة عن تطبيق المراجعة المستمرة تؤدي إلى تخفيض فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وتحد من احتمالات الشائعات أو القرارات المبنية على بيانات ناقصة أو مضللة (Rahman وYammeesri، 2010، ص 9)، هذا الارتباط الوثيق بين الرقابة المستمرة والإفصاح المالي يعزز ما يسمى في الأدبيات الاقتصادية بـ "فرضية

كفاءة الأسواق"، والتي تفترض أن الأسعار في السوق تعكس كامل المعلومات المتاحة، فكلما زاد الاعتماد على المراجعة المستمرة في المؤسسات المدرجة بالبورصات، أصبحت الأسواق أكثر كفاءة في استيعاب المعلومات الجديدة فور صدورها (Barth وآخرون، 2008، ص 471).

من ناحية أخرى، تُعد جودة التقارير المالية أداة أساسية لتقليل تكلفة رأس المال، إذ إن المستثمرين الذين يثقون في مصداقية التقارير يكونون أكثر استعدادًا لتقديم التمويل بأسعار أقل، نظرًا لانخفاض درجة المخاطر المعلوماتية، وهو ما أكدته دراسات عدة بينت أن تحسن جودة التقارير المالية نتيجة تطبيق المراجعة المستمرة يؤدي إلى خفض تكلفة التمويل وزيادة جاذبية الاستثمار (Hamadان، 2011، ص 423).

كما أن العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير تُعزز ثقة المؤسسات المالية والمصرفية في التعامل مع الشركات، حيث تُعد التقارير التي تُراجع باستمرار أكثر أمانًا في الاعتماد عليها عند منح القروض أو تقييم الملاءة المالية، وهو ما يُشير إليه Labelle وآخرون (2010، ص 338) بأن وجود نظام مراجعة مستمرة يعزز الشفافية في الأسواق ويخلق مناخًا اقتصاديًا أكثر استقرارًا واستدامة.

يمكن تلخيص أثر هذا البُعد في ثلاث نقاط رئيسة:

1. تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية:

من خلال توفير معلومات حديثة ودقيقة تساعد المستثمرين على تقييم الأداء واتخاذ قرارات رشيدة في الوقت المناسب.

2. تعزيز ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية:

لأن المراجعة المستمرة تضمن أن البيانات المنشورة تخضع لرقابة مستمرة، مما يُقلل من المخاطر ويزيد من الاطمئنان إلى مصداقية الإفصاح.

3. تحفيز النمو الاقتصادي والاستدامة المالية:

إذ يؤدي ارتفاع جودة التقارير إلى زيادة جاذبية الاستثمار المحلي والأجنبي، ويُسهم في بناء بيئة اقتصادية تقوم على الشفافية والمساءلة.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية لا تقتصر على البعد المهني أو التقني، بل تمتد إلى البعد الاقتصادي الأوسع، الذي يُعيد بناء الثقة في الأسواق، ويُسهم في تعزيز كفاءة القرارات وتحقيق النمو المستدام (Palea، 2013، ص 253).

يتضح من خلال العرض والتحليل أن العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية تُعد علاقة تكاملية قائمة على التفاعل بين مجموعة من الأبعاد المهنية، التقنية، والإدارية، تمتد آثارها إلى المستويات الاقتصادية والتنظيمية الأوسع، فالمراجعة المستمرة ليست مجرد تحديث شكلي لأساليب المراجعة التقليدية، بل هي تحول جوهري في فلسفة العمل المحاسبي والرقابي، يهدف إلى تحقيق الإفصاح الفوري، وتعزيز الموثوقية، وتوفير معلومات مالية دقيقة في الوقت المناسب، حيث أظهرت الدراسة أن المراجعة المستمرة تُسهم في تحسين جودة التقارير المالية من خلال مجموعة من المسارات التكاملية، يأتي في مقدمتها رفع مستوى الدقة والمصداقية في البيانات، وضمان الاكتمال والشفافية في الإفصاح المالي.

كما أن البُعد التقني، المتمثل في استخدام الأنظمة الإلكترونية ونظم المراجعة الرقمية، شكّل القاعدة العملية التي جعلت هذا النمط من المراجعة ممكنًا وفعّالًا، خاصة في ظل التحول الرقمي الذي تشهده المؤسسات المالية والاقتصادية، حيث برزت الكفاءة المهنية للمراجعين كأحد العوامل الحاسمة في تعزيز العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير، إذ أن التكنولوجيا مهما بلغت من التطور تظل بحاجة إلى العنصر البشري القادر على تحليل نتائجها وتفسيرها وفق الأسس المهنية والمعايير الأخلاقية، كذلك بيّنت الأبعاد الإدارية والتنظيمية أن دعم الإدارة العليا وتبنّي ثقافة الإفصاح والمساءلة يمثلان حجر الزاوية في نجاح المراجعة المستمرة وتحقيق الجودة الشاملة للتقارير.

كما أثبتت الأبعاد الاقتصادية أن المراجعة المستمرة تُعد أداة لتعزيز الثقة في الأسواق المالية، وتخفيض فجوة المعلومات، وتحسين كفاءة القرارات الاستثمارية، مما يجعلها تسهم في الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة، حيث إن الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم عملية الإفصاح والمراجعة يضفي الطابع الإلزامي والمؤسسي على هذه العلاقة، ويضمن توافقها مع معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات الحوكمة الرشيدة.

وخلاصة القول، إن المراجعة المستمرة تمثل أحد أهم الاتجاهات المعاصرة في مهنة المحاسبة والمراجعة، إذ تُعيد تعريف وظيفة المراجع من فحصٍ بعديٍّ إلى رقابةٍ آنيةٍ مستمرة، وتحوّل التقارير المالية من وثائقٍ جامدة إلى أدواتٍ ديناميكية للإفصاح والاتصال المالي، فإن نجاح أي مؤسسة في تحقيق جودة عالية لتقاريرها المالية أصبح مرتبطًا بدرجة تبنّيها لمفهوم المراجعة المستمرة كإطارٍ شاملٍ للتدقيق، والتحليل، والشفافية، والاستدامة المالية.

خلاصة الفصل

يعرض الفصل الثالث الإطار المفاهيمي للتقارير المالية وجودتها، بوصفهما الركيزة الأساسية لشفافية الإفصاح المالي ودعم القرارات الاقتصادية داخل المنشآت وخارجها. فقد بيّن الفصل أن التقارير المالية تمثل نتاج النظام المحاسبي وأداة الاتصال الرئيسة بين المنشأة وأصحاب المصلحة، وأن قيمتها لا تتحدد بعرض الأرقام فقط، بل بقدرتها على تقديم معلومات ملاءمة وموثوقة وفي الوقت المناسب تساعد المستثمرين والدائنين والجهات الرقابية والإدارة على تقييم الأداء واتخاذ قرارات رشيدة. كما تناول الفصل أهداف التقارير المالية، وأبرزها: بيان المركز المالي ونتائج الأعمال، تقييم القدرة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية، تعزيز الشفافية والمساءلة، وتمكين المقارنة عبر الزمن وبين المنشآت، إضافة إلى دورها القانوني والرقابي.

وتناول الفصل مكونات التقارير المالية من القوائم الأساسية (المركز المالي، الدخل الشامل، التغيرات في حقوق الملكية، التدفقات النقدية) والإيضاحات المتممة والتقارير الإدارية، موضحًا أن تكامل هذه المكونات هو الذي يمنح التقارير معناها التحليلي ويعزز مصداقيتها.

كما ركّز الفصل على مفهوم جودة التقارير المالية باعتبارها درجة توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للمقارنة، الفهم، التحقق، والتوقيت)، مع عرض معايير الجودة ومحدداتها مثل الحوكمة، الرقابة الداخلية، الالتزام بالمعايير الدولية، جودة المراجعة، مستوى الإفصاح، البيئة التنظيمية، والثقافة الأخلاقية. وبيّن الفصل كذلك تعدد أساليب قياس الجودة عبر نماذج جودة الأرباح، جودة الإفصاح، الخصائص النوعية، ملاءمة القيمة السوقية، ومؤشرات الإفصاح الإلكتروني.

وختم الفصل بتوضيح العلاقة التكاملية بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية، باعتبارها انتقالًا من التحقق البَعدي إلى التحقق الآني، بما يرفع دقة المعلومات، يقلل الأخطاء والتلاعب، يعزز الثقة، ويحسن كفاءة القرارات والاستقرار المالي في بيئة الأعمال الحديثة.

الفصل الرابع:
الدراسة الميدانية

أولاً- نبذة عن مصارف عينة الدراسة:

1_المصرف التجاري الوطني

يُعد المصرف التجاري الوطني من المصارف الليبية الكبرى ذات الامتداد الواسع داخل البلاد، ويقدّم باقة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، مثل الحسابات الجارية وحسابات الادخار والتمويلات وخدمات التحويل والدفع. ويتميّز بدوره في دعم النشاط التجاري وتمويل بعض القطاعات الاقتصادية، إلى جانب توجهه في السنوات الأخيرة نحو تطوير البنية التقنية وتوسيع الخدمات الإلكترونية لتسهيل تعاملات العملاء ورفع كفاءة تقديم الخدمة.

2_ مصرف الجمهورية

يمثل مصرف الجمهورية أحد أكبر المصارف التجارية العامة في ليبيا من حيث قاعدة العملاء والانتشار الجغرافي للفروع، وقد لعب دورًا بارزًا في تقديم الخدمات المصرفية الأساسية وإدارة حسابات الأفراد والمؤسسات. ويرتبط اسمه في السوق الليبي بتقديم الخدمات التقليدية إلى جانب التوسع التدريجي في الخدمات الرقمية، مثل القنوات الإلكترونية وخدمات الدفع، مع اهتمام متزايد بتحديث الأنظمة المصرفية وتحسين جودة الخدمة والتعاملات اليومية للعملاء.

3_ مصرف الصحارى

يُعد مصرف الصحارى من المصارف التجارية الليبية العريقة، ويتميز بحضور مؤسسي واضح في القطاع المصرفي، وبشبكة فروع تخدم شريحة واسعة من العملاء. ويقدم المصرف خدمات مصرفية متنوعة تشمل الحسابات والودائع والتحويلات والخدمات الخاصة بالشركات، كما شهد توجهًا نحو تحديث العمليات المصرفية عبر إدخال حلول تقنية تسهم في تحسين سرعة الإنجاز ودقة المعاملات وتعزيز تجربة العميل.

4_ مصرف شمال أفريقيا

يمثل مصرف شمال أفريقيا أحد المصارف العامة المهمة في ليبيا، ويقدّم خدماته لقطاع واسع من الأفراد والجهات العامة والخاصة. ويُلاحظ خلال السنوات الأخيرة تركيز المصرف على تطوير قنوات الخدمة وتحسين جودة الأداء التشغيلي، خاصة من خلال التوسع في الحلول الرقمية والخدمات الإلكترونية، بما يواكب متطلبات التحول الرقمي في العمل المصرفي ويعزز كفاءة العمليات والرقابة.

5_ مصرف الوحدة

يُعد مصرف الوحدة من المصارف التجارية العامة ذات النشاط الملحوظ داخل السوق الليبي، ويقدّم خدمات مصرفية شاملة تشمل الحسابات، والتمويلات، وخدمات الشركات، والتحويلات، إضافة إلى الخدمات الإلكترونية. كما اتجه المصرف إلى تحديث عدد من إجراءاته التشغيلية وتطوير بنيته التقنية بما يدعم تحسين جودة الخدمة المصرفية، ورفع مستوى الكفاءة، وتقوية الرقابة الداخلية في بيئة مصرفية تتجه بشكل متسارع نحو الرقمنة.

هيكل الملكية وطبيعة السيطرة في المصارف

م	المصرف	سنة التأسيس	مساهمة القطاع العام%	مساهمة القطاع الخاص%	الشركاء الاستراتيجيون %
1	المصرف التجاري الوطني	1970	85.6	15	0
2	مصرف الجمهورية	1969	86.6	13.37	0
3	مصرف الصحاري	1964	59	22	19
4	مصرف شمال أفريقيا	2006	82	18	0
5	مصرف الوحدة	1970	54	27	19

المصدر: (المرابط, 2024، 80-82)

يتضح من العرض السابق أن المصارف التجارية الخمس محل الدراسة (المصرف التجاري الوطني، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، مصرف شمال أفريقيا، مصرف الوحدة) تمثل الركيزة الأساسية للقطاع المصرفي العام في ليبيا، حيث يغلب على هيكل ملكيتها الطابع العام، مع وجود نسب متفاوتة من الشراكة أو المساهمة الخاصة في بعضها. ويعكس ذلك استمرار الدور المحوري لمصرف ليبيا المركزي في توجيه السياسة المصرفية وضبط الأداء المالي داخل هذه المؤسسات.

وقد شهدت هذه المصارف خلال العقد الأخير تطورات ملحوظة في بنيتها التنظيمية والتقنية، مدفوعة بالسياسات النقدية والإصلاحات المصرفية، إلى جانب التوجه نحو تحديث الأنظمة الإلكترونية وتعزيز استخدام التكنولوجيا في العمليات المحاسبية والرقابية. كما أسهم إصدار القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية في إعادة هيكلة بعض المنتجات والخدمات المصرفية، ودفع المصارف نحو تطوير أدواتها التشغيلية بما يتوافق مع البيئة التشريعية الجديدة.

وتُظهر البيانات أن هذه المصارف تُعد من أكبر المصارف الليبية من حيث الانتشار الجغرافي وعدد الفروع، مما يمنحها ثقلًا مؤسسيًا وأثرًا مباشرًا في النشاط الاقتصادي. كما أن دخول بعض الشركاء الاستراتيجيين في عدد منها أسهم في نقل المعرفة المصرفية وتطوير الخدمات، خاصة في مجالات الأنظمة المصرفية الإلكترونية والتحول الرقمي.

وعليه، فإن اختيار هذه المصارف كحالة للدراسة يُعد اختيارًا منطقيًا ومبررًا علميًا، نظرًا لكونها تمثل النواة الرئيسة للقطاع المصرفي العام في المنطقة الغربية، ولما تتمتع به من تأثير مباشر في جودة الأداء المالي والرقابي، وهو ما يجعلها بيئة مناسبة لقياس أثر المراجعة المستمرة أو التحول الرقمي على جودة التقارير المالية. (تقرير إدارة البحوث والاحصاء لمصرف ليبيا المركزي، 2020م) (المرابط, 2024، 80-82)

تمهيد:

يُعنى هذا الفصل بعرض الإجراءات الميدانية التي تم اتباعها لتنفيذ الدراسة وتحقيق أهدافها، وذلك من خلال تحديد مجتمع الدراسة، واختيار العينة المناسبة، وتصميم أداة جمع البيانات، وتوضيح أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في اختبار الفرضيات. ويأتي هذا الفصل ليترجم الإطار النظري إلى خطوات تطبيقية عملية، بما يضمن جمع بيانات دقيقة وموثوقة تعكس واقع تطبيق المراجعة المستمرة في المصارف التجارية الليبية، وأثرها في جودة التقارير المالية ، بما يسمح بالتوصل إلى نتائج علمية يمكن الاعتماد عليها في التفسير والتحليل وصياغة التوصيات.

4-1 منهجية الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها, اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري , بالاستناد الى المصادر والبحوث العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي اجريت على مكاتب المحاسبة والمراجعة التابعة للمصرف.

4-2 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين والعاملين في أقسام المحاسبة والمراجعة بالمصارف التجارية في المنطقة الغربية، وبشكل أكثر تحديدًا العاملين في:

- المصرف التجاري الوطني
- مصرف الجمهورية
- مصرف الصحاري.
- مصرف شمال أفريقيا.
- مصرف الوحدة.

وقد تم اختيار هذه الفئة نظرا لارتباطها المباشر بتطبيق المراجعة المستمرة والتعاملها اليومي مع التقارير المالية ، والأقدر على تقييم أثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

3-4 عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع البحث بطريقة عشوائية من بين المراجعين الداخليين والعاملين في الأقسام المالية والمحاسبية في كلٍّ من **المصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري، ومصرف الوحدة، ومصرف شمال أفريقيا**، حيث تم توزيع الاستبانات عليهم بغرض جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، على أن تكون العينة ممثِّلة لمختلف المستويات الوظيفية ذات الصلة بالمراجعة الداخلية وإعداد التقارير المالية، وبما يحقق تمثيلًا مناسبًا لمجتمع الدراسة من حيث التنوع المؤسسي والوظيفي.

جدول (3) توزيع العينة على المصارف

م	المصرف	عدد الاستبيانات	النسبة (%)
1	المصرف التجاري الوطني	25	25%
2	مصرف الجمهورية	22	22%
3	مصرف الصحاري	20	20%
4	مصرف الوحدة	18	18%
5	مصرف شمال أفريقيا	15	15%
المجموع		100	100%

يبيّن جدول (3) توزيع أفراد عينة الدراسة على المصارف محل الدراسة، حيث بلغ إجمالي أفراد العينة (100) مفردة، تم توزيعهم بنسب متفاوتة تعكس الحجم النسبي لكل مصرف وعدد العاملين فيه في المجالات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد استحوذ المصرف التجاري الوطني على أعلى نسبة من أفراد العينة (25%)، يليه مصرف الجمهورية (22%)، ثم مصرف الصحاري (20%)، فمصرف الوحدة (18%)، وأخيرًا مصرف شمال أفريقيا بنسبة (15%)، بما يضمن تمثيلًا مناسبًا لمختلف المصارف محل الدراسة ويحقق درجة مقبولة من التنوع المؤسسي في العينة.

ثانياً- أداة جمع البيانات

1-تصميم استمارة الاستبانة:

لقد قامت الباحثة بإعداد الصورة المبدئية لعبارات استمارة الاستبانة بعد الاطلاع على عديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة في مجال البحث الحالي ومن خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهده الدراسة، وقد راعت الباحثة في إعداد استمارة الاستبانة وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلبت من المشاركين وضع علامة (✓) أمام كل عبارة حسب درجة موافقتهم عليها.

2-اختبارات الصدق " الصلاحية"

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبانة قامت الباحثة بالاختبارات الآتية:

أ- صدق المحتوى أو (صدق المضمون) Content validity

لقد راعت الباحثة جانب صدق المحتوي في استمارة الاستبانة، من خلال التأكد من أن جميع العبارات التي تحتويها استمارة الاستبيان تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة،كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرضيات الفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب-الصدق الظاهري: Face validity

لتأكد من أن عبارات استمارة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرضها على الأستاذ المشرف. وبعد مناقشة الأستاذ المشرف، تم إجراء بعض التعديلات عليه والتوصل إلى الصورة الأولية لها، وبعد ذلك قامت الباحثة بعرضها مرفقه بخطة البحث على عدد من المحكمين من أساتذة المحاسبة والمراجعة، ينظر الملحق (3) وذلك للتأكد من مدى ملاءمة عباراتها لمجتمع البحث،وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتجيب عن أسئلة المحاور، بالإضافة إلى مدى ملاءمة معيار الإجابات المستخدمة للعبارات الواردة في استمارة الاستبانة، وقد أشار الأساتذة المحكمون إلى عديد الملاحظات والاقتراحات التي تم أخذها بعين الاعتبار، ومن تم التوصل إلى الصورة النهائية لاستمارة الاستبانة الموضحة في الملحق (1) وهي تضم 4 مجموعات رئيسية من الأسئلة التي جاءت على النحو التالي:

المجموعة الأولى: وتضم 7 أسئلة شخصية وتشمل ، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة في الوظيفة، الوظيفية الحالية، وما إذا كان هناك دورات تدريبية وعدد هذه الدورات.

المجموعة الثانية: وتشمل10عبارات حول مستوى.

المجموعة الثالثة: وتشمل 10 عبارات حول مستوى.

المجموعة الرابعة: وتشمل 10 عبارات حول.

و بعد عملية تحكيم الاستبيان قامت الباحثة بتوزيع عدد (110) نسخة من استمارة الاستبيان على الذين تم اختيارهم من العاملين بالمصارف التجارية الليبية. وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (100) استمارة استبيان من الاستمارات الموزعة. والجدول رقم (4) يبين عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها

جدول رقم (4) عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

عدد النسخ الموزعة	عدد النسخ المسترجعة	**نسبة النسخ المسترجعة %**
110	100	90.91

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 90.91% من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة.

ثانيا: ترميز البيانات

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحثة الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (5)

جدول رقم(5) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (5) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن(3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن(3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة , في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويا عن (3) أم لا وفي حالة الاختلاف يتم معرفة ما إذا كان متوسط إجابات مفردات العينة يزيد أو يقل عن متوسط المقياس (3). وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات و إدخال البيانات الأولية باستخدام

حزمة البرمجيات الجاهزة (Statistical Package for Social Science (SPSS)) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

ثالثا: اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

للتأكد من ثبات وصدق " أداة الدراسة " قامت الباحثة بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cornbach Alpha) ومعامل الصدق الذاتي لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (6).

جدول رقم (6) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
1	أثر المراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية	10	0.751	0.867
2	أثر المراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية	10	0.793	0.891
3	أثر المراجعة المستمرة على قابلية الفهم ومقارنة المعلومات في المصارف التجارية الليبية	10	0.904	0.950
4	أثر المراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية	30	0.915	0.957

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.751 إلى 0.904) ولجميع المحاور (0.915) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.867 إلى 0.950) ولجميع المحاور (0.957) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد علي إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعاً: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المعلومات الديموغرافية

1-توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم(7) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	13	13.0
من 30 إلى 40 سنة	33	33.0
من 41 إلى 50 سنة	39	39.0
أكثر من 50 سنة	15	15.0
المجموع	100	100.0

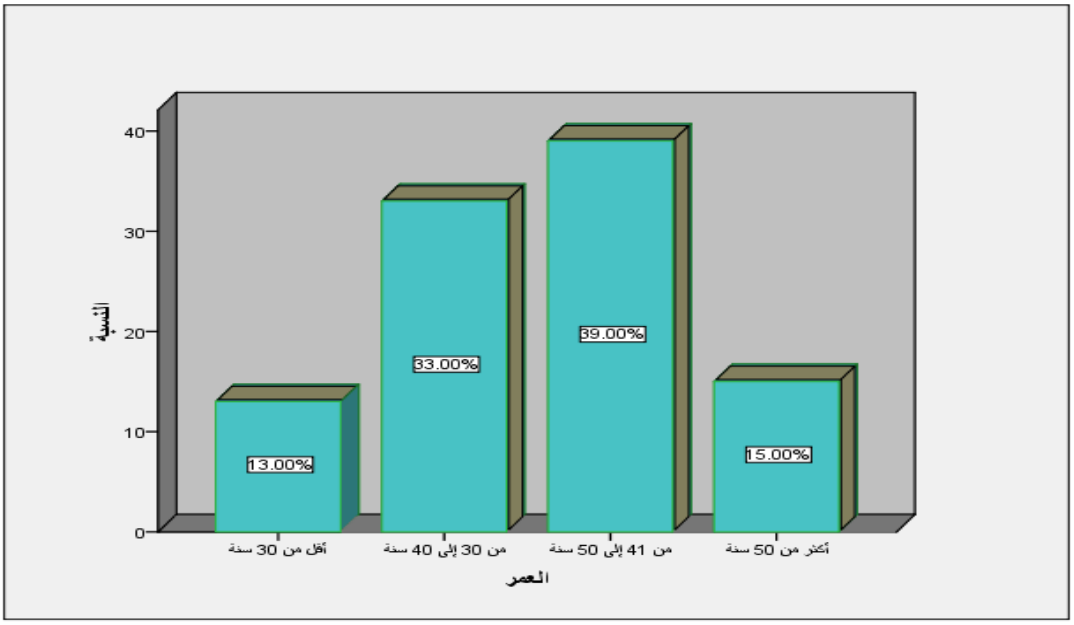

شكل رقم (1) التمثيل البياني للتوزيع النسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب العمر

من خلال الجدول رقم(7) والشكل رقم (1)يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم من 41 إلى 50 سنة ويمثلون نسبة (39%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن أعمارهم من 30 إلى 40 سنة ويمثلون نسبة(33 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن أعمارهم أكثر من 50 سنة ويمثلون نسبة (15 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن أعمارهم أقل من 30 سنة ويمثلون نسبة (13 %) من جميع مفردات عينة الدراسة.

وبصورة نلاحظ أن معظم مفردات العينة ممن أعمارهم كبيرة وبالتالي يكون لديهم القدرة على تفهم مشكلة الدراسة

2-توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم	27	27.0
بكالوريوس	58	58.0
ماجستير	13	13.0
دكتوراه	2	2.0
المجموع	100	100.0

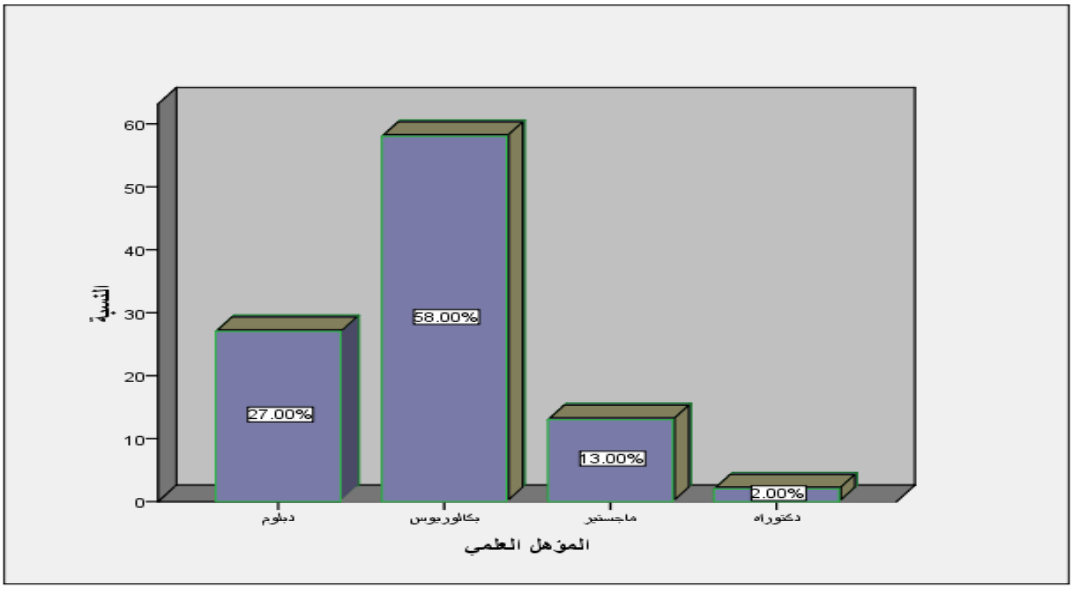

شكل رقم (2) التمثيل البياني للتوزيع النسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

من خلال الجدول (8) والشكل رقم(2) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (58%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم ويمثلون نسبة (27 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (13 %) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي هم ممن مؤهلاتهم العلمية دكتوراه ويمثلون نسبة (2%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة

عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية جامعي فما فوق مما يدل على أن مفردات العينة مؤهلة بشكل كافي للتفاعل مع موضوع الدراسة مما يجعل أرائهم قابلة للاعتماد عليها لكونها نابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج من مؤهلاتهم العلمية

3-توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	14	14.0
من 5 إلى 10 سنوات	31	31.0
من 11 إلى 15 سنة	30	30.0
أكثر من 15 سنة	25	25.0
المجموع	100	100.0

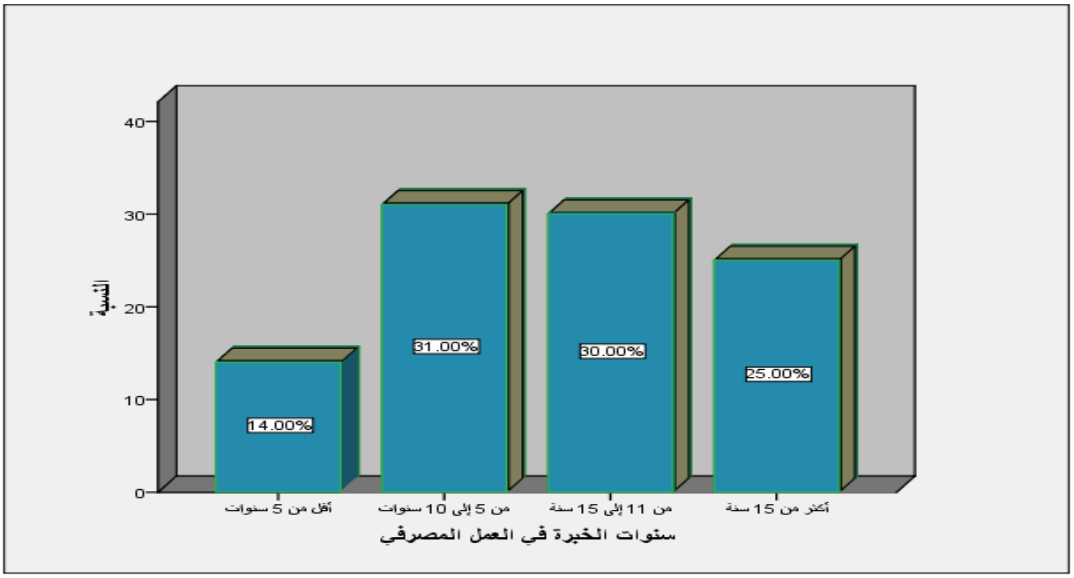

شكل رقم (3) التمثيل البياني للتوزيع النسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

من خلال الجدول رقم(9) والشكل رقم (3) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات ويمثلون نسبة (31%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 11 إلى 15 سنة ويمثلون نسبة (30%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم أكثر من 15 سنة ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (14%) من جميع

مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة لهم خبرة كبيرة مما يجعلهم يدركون استمارة الاستبيان بشكل صحيح والإسهام بشكل فعال في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

4-توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

جدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
مراجع داخلي	13	13.0
رئيس قسم المراجعة	6	6.0
مدير إدارة مالية	2	2.0
موظف حسابات	73	73.0
مسمى أخر	6	6.0
المجموع	100	100.0

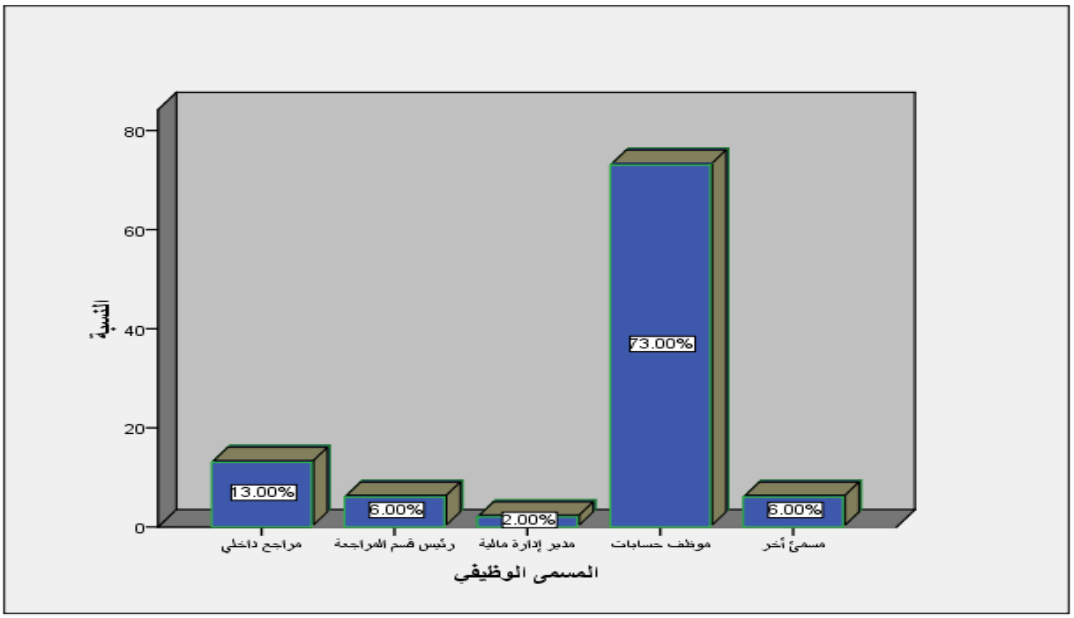

شكل رقم (4) التمثيل البياني للتوزيع النسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (4) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة مسماهم الوظيفي موظف حسابات ويمثلون نسبة (73 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مسماهم الوظيفي مراجع داخلي ويمثلون نسبة (13 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مسماهم الوظيفي رئيس قسم المراجعة أو مسمى أخر ويمثلون نسبة (6%)

لكل مسمى من المسميين من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن مسماهم الوظيفي مدير إدارة مالية ويمثلون نسبة (2%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

5-توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد الدورات أو البرامج التدريبية التي حضرتها في مجال المراجعة المستمرة

جدول رقم (11) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب عدد الدورات أو البرامج التدريبية التي حضرتها في مجال المراجعة المستمرة

الإجابة	العدد	النسبة %
لم أحضر أي دورة	13	13.0
دورة واحدة	43	43.0
دورتان	13	13.0
أكثر من دورتين	31	31.0
المجموع	100	100.0

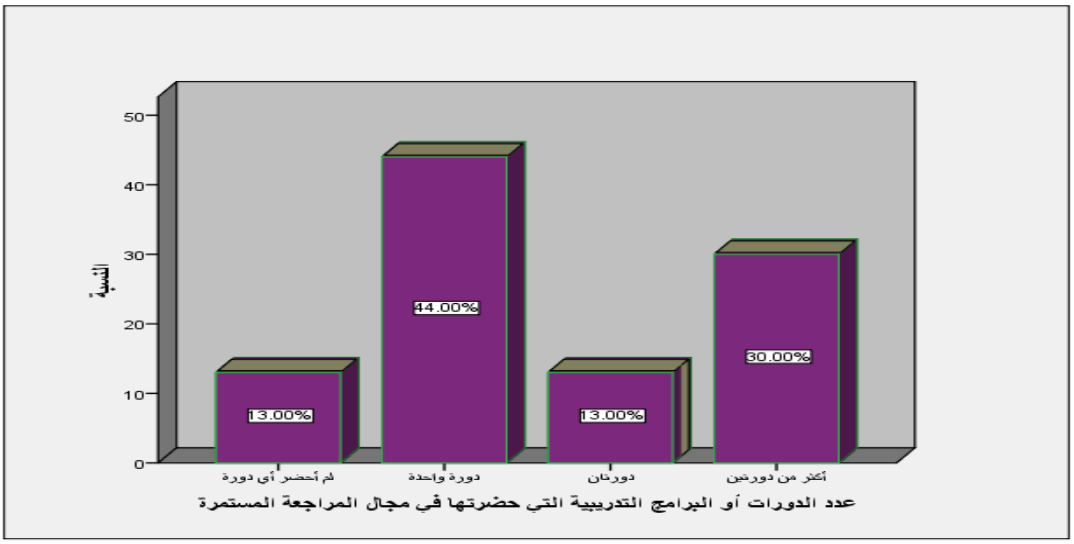

شكل رقم (5) التمثيل البياني للتوزيع النسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب عدد الدورات أو البرامج التدريبية التي حضرتها في مجال المراجعة المستمرة

من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم (5) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن حضروا دورة واحدة ويمثلون نسبة (43 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن حضروا أكثر من دورتين ويمثلون نسبة (31%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن

حضروا دورتين أو لم يحضروا أي دورة ويمثلون نسبة (13%) لكل حالة من الحالتين من جميع مفردات عينة الدراسة.

6-توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التدريب على استخدام الأنظمة المالية الإلكترونية في المراجعة

جدول رقم (12) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب التدريب على استخدام الأنظمة المالية الإلكترونية في المراجعة

الإجابة	العدد	النسبة %
نعم،تلقيت تدريبًا كاملًا	9	9.0
نعم،تلقيت تدريبًا جزئيًا	29	29.0
لم أتلقَّى تدريبا	62	62.0
المجموع	100	100.0

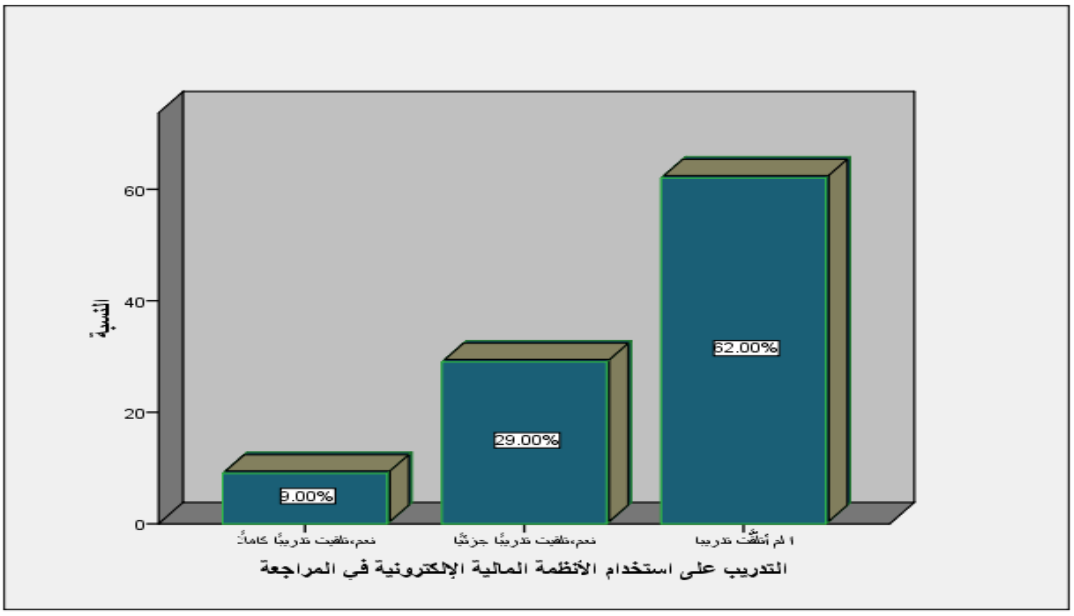

شكل رقم (6) التمثيل البياني للتوزيع النسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب التدريب على استخدام الأنظمة المالية الإلكترونية في المراجعة

من خلال الجدول رقم(12) والشكل رقم (6) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة لم يتلقَّوا تدريبا ويمثلون نسبة (62%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن تلقوا تدريبا

جزئيا ويمثلون نسبة (29 %) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن تلقوا تدريبا كاملا ويمثلون نسبة (9%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

ثالثًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الاعتماد على التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS لمعالجة البيانات المستخلصة من الاستبيانات، وذلك بهدف:

- تحليل استجابات أفراد العينة.
- اختبار الفرضيات الرئيسة والفرعية.
- قياس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة (المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية).

وقد شمل التحليل الإحصائي استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعاملات الارتباط، واختبارات الدلالة الإحصائية المناسبة للتحقق من صحة الفرضيات والوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

خامسا: اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

1- أثر المراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية

جدول رقم (13) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	تسهم المراجعة المستمرة في زيادة دقة البيانات المالية التي تعتمد عليها المصارف التجارية.	التكرار	00	1	00	66	33	
		النسبة%	0.0	1.0	0.0	66.0	33.0	عالية
2	تساعد المراجعة المستمرة في اكتشاف الأخطاء المحاسبية فور وقوعها وتصحيحها مباشرة.	التكرار	00	1	3	59	37	
		النسبة%	0.0	1.0	3.0	59.0	37.0	عالية
3	تؤدي المراجعة المستمرة إلى تعزيز مصداقية المعلومات الواردة في التقارير المالية.	التكرار	00	1	5	65	29	
		النسبة%	0.0	1.0	5.0	65.0	29.0	عالية
4	تضمن المراجعة المستمرة التزام المصرف بالمعايير المحاسبية المعتمدة عند إعداد التقارير المالية.	التكرار	00	1	1	68	30	
		النسبة%	0.0	1.0	1.0	68.0	30.0	عالية
5	وجود نظام مراجعة مستمرة يقلل من احتمالية التلاعب أو التحريف في البيانات المالية.	التكرار	00	1	4	53	42	
		النسبة%	0.0	1.0	4.0	53.0	42.0	عالية

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
6	تسهم المراجعة المستمرة في رفع ثقة المستخدمين الخارجيين بالتقارير المالية.	التكرار	00	1	8	51	40	
		النسبة%	0.0	1.0	8.0	51.0	40.0	عالية
7	تعتمد موثوقية المعلومات المحاسبية على فعالية نظام المراجعة المستمرة المطبق داخل المصرف.	التكرار	00	3	10	48	39	
		النسبة%	0.0	3.0	10.0	48.0	39.0	عالية
8	تعمل المراجعة المستمرة على تحسين جودة الرقابة الداخلية بما يعزز موثوقية البيانات المالية.	التكرار	1	1	7	48	43	
		النسبة%	1.0	1.0	7.0	48.0	43.0	عالية
9	تُمكّن المراجعة المستمرة الإدارة من متابعة العمليات المالية بشكل فوري ودقيق. تطبيق المراجعة المستمرة	التكرار	00	1	3	56	40	
		النسبة%	0.0	1.0	3.0	56.0	40.0	عالية
10	يسهم في ضمان خلو التقارير المالية من الأخطاء الجوهرية والمخالفات.	التكرار	00	1	7	54	38	
		النسبة%	0.0	1.0	7.0	54.0	38.0	عالية

تُظهر نتائج الجدول رقم (13) ارتفاع درجات الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، وهو ما يعكس إدراك أفراد العينة للدور الإيجابي الذي تؤديه المراجعة المستمرة في تعزيز دقة البيانات المالية، واكتشاف الأخطاء فور وقوعها، والحد من احتمالات التلاعب أو التحريف، بما يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى الموثوقية والثقة في التقارير المالية المنشورة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (مدني، 2020) التي أكدت أن تطبيق المراجعة المستمرة يزيد من ملاءمة ودقة التقارير المالية الإلكترونية، ويساعد على تصحيح الأخطاء بسرعة قبل تحولها إلى مشكلات جوهرية، وهو ما يتسق مع ارتفاع نسب الموافقة في الدراسة الحالية على العبارات المتعلقة باكتشاف الأخطاء فور وقوعها وضمان خلو التقارير من الأخطاء الجوهرية. كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (دبور، 2019) التي أبرزت أن المراجعة المستمرة تسهم في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة، بما يدعم موثوقية البيانات ويعزز ثقة المستخدمين في التقارير المالية.

كما تنسجم نتائج هذه الدراسة مع ما انتهت إليه دراسة (سناء، 2020) التي بيّنت وجود علاقة وثيقة بين المراجعة المستمرة والبيانات الضخمة في تحسين دقة الفحص المحاسبي وجودة التقارير المالية الإلكترونية، وهو ما يفسر ارتفاع درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدقة البيانات ومصداقيتها في البيئة المصرفية محل الدراسة. كذلك تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (El-Serafy، 2020) التي أثبتت أن التكامل بين المراجعة المستمرة ونظم تخطيط موارد المنشأة يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتوفير رقابة وقائية فعالة تساعد على الاكتشاف المبكر للأخطاء، وهو ما يعزز موثوقية البيانات المالية قبل اعتمادها في اتخاذ القرارات.

ومن جانب آخر، تتفق هذه النتائج مع دراسة (Cardoniوآخرون، 2020) التي أوضحت أن دمج المراجعة المستمرة مع تقنيات التحليل الذكي للبيانات يقلل من حالات التلاعب المالي ويُحسّن من كفاءة الرقابة الداخلية، وهو ما ينسجم مع ارتفاع نسب الموافقة في الدراسة الحالية على أن المراجعة المستمرة تقلل من احتمالية التحريف والتلاعب وتعزز فعالية الرقابة الداخلية. كما تتوافق مع دراسة (العازمي، 2022) التي أكدت أن المراجعة المستمرة تسهم في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني وتعزيز الثقة في التقارير.

في المقابل، تختلف زاوية تركيز هذه الدراسة عن دراسة (Desaiوآخرون، 2020) التي انصبت على تحليل علاقة تقارير الاستمرارية المعدلة بحالات الإفلاس اللاحقة، في حين ركزت الدراسة الحالية على موثوقية المعلومات المحاسبية وجودة التقارير من حيث الدقة والمصداقية وليس من حيث قدرتها التنبؤية بالتعثر المالي، وهو ما يفسر هذا الاختلاف دون أن يُعد تعارضًا جوهريًا في النتائج.

وعليه، يمكن القول إن نتائج الدراسة الحالية تؤكد، في ضوء الأدبيات السابقة، أن المراجعة المستمرة تمثل أداة فاعلة في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية داخل المصارف التجارية، من خلال دعم دقة البيانات، وتحسين جودة الرقابة الداخلية، والحد من التلاعب والأخطاء، بما يسهم في رفع ثقة المستخدمين الداخليين والخارجيين بالتقارير المالية، ويعزز كفاءة القرارات الإدارية والاقتصادية المعتمدة عليها.

جدول رقم (14) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تسهم المراجعة المستمرة في زيادة دقة البيانات المالية التي تعتمد عليها المصارف التجارية.	4.31	.526	-8.944	.000
2	تساعد المراجعة المستمرة في اكتشاف الأخطاء المحاسبية فور وقوعها وتصحيحها مباشرة.	4.32	.584	-8.762	.000
3	تؤدي المراجعة المستمرة إلى تعزيز مصداقية المعلومات الواردة في التقارير المالية.	4.22	.579	-8.739	.000
4	تضمن المراجعة المستمرة التزام المصرف بالمعايير المحاسبية المعتمدة عند إعداد التقارير المالية.	4.27	.529	-8.929	.000
5	وجود نظام مراجعة مستمرة يقلل من احتمالية التلاعب أو التحريف في البيانات المالية.	4.36	.612	-8.691	.000
6	تسهم المراجعة المستمرة في رفع ثقة المستخدمين الخارجيين بالتقارير المالية.	4.30	.659	-8.505	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
7	تعتمد موثوقية المعلومات المحاسبية على فعالية نظام المراجعة المستمرة المطبق داخل المصرف.	4.23	.750	-8.194	.000
8	تعمل المراجعة المستمرة على تحسين جودة الرقابة الداخلية بما يعزز موثوقية البيانات المالية.	4.31	.734	-8.265	.000
9	تُمكّن المراجعة المستمرة الإدارة من متابعة العمليات المالية بشكل فوري ودقيق.	4.35	.592	-8.746	.000
10	تطبيق المراجعة المستمرة يسهم في ضمان خلو التقارير المالية من الأخطاء الجوهرية والمخالفات.	4.29	.640	-8.561	.000

تشير نتائج الجدول رقم (14) إلى أن جميع الدلالات الإحصائية المحسوبة كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وأن متوسطات إجابات مفردات العينة لجميع العبارات تجاوزت متوسط المقياس (3)، مما يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على أثر المراجعة المستمرة في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية. ويعكس ذلك وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للمراجعة المستمرة على دقة البيانات المالية، واكتشاف الأخطاء فور وقوعها، والحد من احتمالات التلاعب والتحريف، وتعزيز الالتزام بالمعايير المحاسبية، ورفع ثقة المستخدمين في التقارير المالية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مدني، 2020) التي أثبتت إحصائيًا أن تطبيق المراجعة المستمرة يسهم في تحسين دقة التقارير المالية الإلكترونية وملاءمتها الزمنية، ويُعزز من قدرتها على تصحيح الأخطاء بسرعة، وهو ما ينسجم مع دلالة نتائج اختبار ولكوكسون في الدراسة الحالية التي أظهرت أن هذا الأثر ليس فقط مرتفعًا من حيث المتوسط، بل معنويًا من الناحية الإحصائية كذلك. كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (El-Serafy، 2020) التي توصلت إلى أن التكامل بين المراجعة المستمرة ونظم تخطيط موارد المنشأة يؤدي إلى تحسين كبير في جودة

المعلومات المحاسبية وكفاءة الرقابة الداخلية، وهو ما يفسر الارتفاع المعنوي في المتوسطات المرتبطة بدقة البيانات وجودة الرقابة الداخلية في الدراسة الحالية.

كما تنسجم هذه النتائج مع دراسة (Cardoniوآخرون، 2020) التي أثبتت أن دمج المراجعة المستمرة مع تقنيات التنقيب في البيانات يؤدي إلى انخفاض ملموس في حالات التلاعب المالي، وهو ما يتوافق مع الدلالة الإحصائية المرتفعة لعبارة تقليل احتمالية التلاعب والتحريف في البيانات المالية. كذلك تتفق مع دراسة (العازمي، 2022) التي أكدت أن المراجعة المستمرة تسهم في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني وتعزيز الثقة في التقارير المالية ، وهو ما يدعم النتائج المعنوية المتعلقة برفع ثقة المستخدمين الخارجيين بالتقارير.

ومن ناحية أخرى، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (سناء، 2020) التي أوضحت أن العلاقة بين البيانات الضخمة والمراجعة المستمرة تؤدي إلى تحسين دقة الفحص المحاسبي وتسريع عمليات التحقق، وهو ما يتسق مع النتائج المعنوية المرتبطة بالمتابعة الفورية للعمليات المالية واكتشاف الأخطاء فور وقوعها. كما تتوافق مع دراسة (عبدالله، 2021) التي أشارت إلى أن الاتجاهات الحديثة في المراجعة، ومنها المراجعة المستمرة والمراجعة الإلكترونية، تمثل عنصرًا جوهريًا في الحد من مخاطر المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية.

في المقابل، تختلف زاوية هذه الدراسة عن دراسة (Desaiوآخرون، 2020) التي ركزت على تحليل دلالة فقرات الاستمرارية المعدلة في التنبؤ بالإفلاس، في حين ركزت الدراسة الحالية على الأثر الإحصائي للمراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية وجودتها، وهو ما يفسر هذا الاختلاف في مجال التطبيق دون أن يُعد تناقضًا في النتائج.

وعليه، تؤكد نتائج الدراسة الحالية — مدعومة بالدلالة الإحصائية — أن المراجعة المستمرة تمثل متغيرًا مؤثرًا جوهريًا في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية داخل المصارف التجارية، ليس فقط من حيث الإدراك المهني، بل أيضًا من حيث الأثر المعنوي المثبت إحصائيًا، بما يعزز مصداقية التقارير المالية ويدعم جودة القرارات المعتمدة عليها.

الجدول رقم (15) نتائج اختبار(Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
بـــأثر المراجعـــة المســـتمرة علـــى موثوقيـــة المعلومـات المحاسبية فـي المصـارف التجاريـة الليبية	4.2960	.34697	37.352	.000

تشير نتائج الجدول رقم (15) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، حيث بلغت قيمة إحصائي الاختبار (Z = 37.352) عند مستوى دلالة محسوبة (0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما أدى إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. كما أن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة بلغ (4.2960)، وهو أعلى من متوسط المقياس (3)، بما يعكس وجود إدراك مهني قوي لأهمية المراجعة المستمرة في تعزيز دقة البيانات المالية، ومصداقيتها، وشفافيتها، والحد من الأخطاء والتلاعب.

وتتفق هذه النتيجة الكلية مع ما توصلت إليه دراسة (دبور، 2019) التي أكدت أن المراجعة المستمرة تسهم في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الشركات، وهو ما ينسجم مع الارتفاع المعنوي في المتوسط العام في الدراسة الحالية. كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (مدني، 2020) التي أثبتت وجود أثر إيجابي للمراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية الإلكترونية من حيث التوقيت والدقة، وهو ما يدعم النتيجة الحالية التي أثبتت هذا الأثر إحصائيًا على مستوى البعد ككل وليس فقط على مستوى العبارات الجزئية.

كما تنسجم هذه النتيجة مع دراسة (El-Serafy، 2020) التي توصلت إلى أن التكامل بين المراجعة المستمرة ونظم تخطيط موارد المنشأة يؤدي إلى تحسين كفاءة الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية، وهو ما يفسر الارتفاع المعنوي لعبارات تحسين الرقابة الداخلية، والمتابعة الفورية للعمليات المالية، والحد من الأخطاء الجوهرية. كذلك تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Cardoniوآخرون، 2020) التي أثبتت أن التكامل بين المراجعة المستمرة وتقنيات تحليل

البيانات يؤدي إلى خفض معدلات التلاعب المالي، وهو ما ينسجم مع النتائج التي أظهرت أن المراجعة المستمرة تقلل من احتمالات التحريف والتلاعب في البيانات المالية.

كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (العازمي، 2022) التي أكدت أن المراجعة المستمرة تسهم في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني وتعزيز ثقة المستخدمين بالتقارير ، وهو ما ينسجم مع النتائج الحالية المتعلقة برفع ثقة المستخدمين الخارجيين. إضافة إلى ذلك، تنسجم مع دراسة (عبدالله، 2021) التي أشارت إلى أن الاتجاهات الحديثة في المراجعة تمثل عنصرًا جوهريًا في تحسين جودة التقارير المالية والحد من مخاطر المراجعة.

في المقابل، تختلف هذه النتيجة من حيث مستوى التحليل عن دراسة (Desaiوآخرون، 2020) التي ركزت على العلاقة بين تقارير الاستمرارية المعدلة والإفلاس اللاحق، في حين ركزت الدراسة الحالية على الأثر الإحصائي للمراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية دون التطرق إلى قدرتها التنبؤية بالتعثر المالي، وهو ما يفسر هذا الاختلاف في مجال التطبيق دون أن يُعد تعارضًا في النتائج.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن نتائج الدراسة الحالية تؤكد بشكل قاطع — مدعومة بالتحليل الإحصائي — أن المراجعة المستمرة تمثل متغيرًا مؤثرًا رئيسيًا في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، وأن تبني هذا المدخل يسهم في تحسين جودة التقارير المالية، ودعم الشفافية، وتعزيز الثقة، ورفع كفاءة القرارات الإدارية والاقتصادية المعتمدة على هذه المعلومات.

2- أثر المراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية

جدول رقم (16) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	تسهم المراجعة المستمرة في تقديم معلومات محاسبية حديثة ومحدَّثة في التقارير المالية.	التكرار	00	4	9	60	27	
		النسبة%	0.0	4.0	9.0	60.0	27.0	عالية
2	تساعد المراجعة المستمرة على أن تعكس المعلومات المحاسبية الواقع الفعلي للأداء المالي للمصرف.	التكرار	00	00	12	73	15	
		النسبة%	0.0	0.0	12.0	73.0	15.0	عالية
3	تؤدي المراجعة المستمرة إلى تضمين التقارير المالية معلومات ذات صلة باحتياجات مستخدميها من إدارات داخلية وأطراف خارجية.	التكرار	00	1	11	69	19	
		النسبة%	0.0	1.0	11.0	69.0	19.0	عالية
4	تضمن المراجعة المستمرة أن تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة لاتخاذ القرارات الإدارية والائتمانية والاستثمارية.	التكرار	00	2	8	59	31	
		النسبة%	0.0	2.0	8.0	59.0	31.0	عالية
5	تسهم المراجعة المستمرة في تقليل عرض معلومات محاسبية غير ضرورية أو غير مرتبطة بأهداف مستخدمي التقارير	التكرار	2	10	13	46	29	
		النسبة%	2.0	10.0	13.0	46.0	29.0	عالية

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
	المالية.							
6	يساعد تطبيق المراجعة المستمرة في توفير معلومات محاسبية تدعم التنبؤ بالنتائج المالية المستقبلية للمصرف.	التكرار	00	00	12	57	31	
		النسبة%	0.0	0.0	12.0	57.0	31.0	عالية
7	تسهم المراجعة المستمرة في مواءمة محتوى التقارير المالية مع المتطلبات الرقابية والمهنية ذات العلاقة.	التكرار	1	1	7	52	39	
		النسبة%	1.0	1.0	7.0	52.0	39.0	عالية
8	تؤدي المراجعة المستمرة إلى عرض معلومات محاسبية واضحة عن الأنشطة والمخاطر التي تهم مستخدمي التقارير المالية.	التكرار	00	1	7	55	37	
		النسبة%	0.0	1.0	7.0	55.0	37.0	عالية
9	تضمن المراجعة المستمرة إدراج معلومات محاسبية كافية حول البنود الجوهرية بما يحقق ملاءمة أعلى لمتخذي القرار.	التكرار	00	1	4	67	28	
		النسبة%	0.0	1.0	4.0	67.0	28.0	عالية
10	يسهم انتظام إجراءات المراجعة المستمرة في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لمتابعة أداء المصارف التجارية الليبية.	التكرار	00	00	7	68	25	
		النسبة%	0.0	0.0	7.0	68.0	25.0	عالية

تُظهر نتائج الجدول رقم (16) ارتفاع درجات الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، مما يعكس إدراك أفراد العينة للدور الذي تؤديه المراجعة المستمرة في تقديم معلومات محاسبية حديثة

ومحدَّثة، وذات صلة باحتياجات المستخدمين، وملاءمة لدعم القرارات الإدارية والائتمانية والاستثمارية، إضافة إلى قدرتها على تقليل عرض المعلومات غير الضرورية وتعزيز وضوح البنود الجوهرية والمخاطر المرتبطة بها.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (مدني، 2020) التي أكدت أن المراجعة المستمرة تُحسن من ملاءمة التقارير المالية الإلكترونية من حيث التوقيت والمحتوى، وتزيد من قدرتها على تلبية احتياجات مستخدميها في الوقت المناسب، وهو ما ينسجم مع ارتفاع نسب الموافقة في الدراسة الحالية على العبارات المتعلقة بتحديث المعلومات وملاءمتها لاتخاذ القرار. كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (سناء، 2020) التي أوضحت أن التكامل بين المراجعة المستمرة والبيانات الضخمة يسهم في تحسين جودة ومحتوى التقارير المالية، ويجعلها أكثر ارتباطًا بالواقع الفعلي للأداء المالي، وهو ما يفسر ارتفاع الموافقة على أن المعلومات تعكس الواقع المالي للمصرف.

كما تنسجم هذه النتائج مع دراسة (دبور، 2019) التي أكدت أن المراجعة المستمرة تسهم في تعزيز جودة الإفصاح والشفافية وربط المعلومات باحتياجات متخذي القرار، وهو ما يتوافق مع النتائج الحالية المتعلقة بتضمين معلومات ذات صلة باحتياجات الإدارات الداخلية والأطراف الخارجية. كذلك تتفق هذه النتيجة مع دراسة (El-Serafy، 2020) التي أثبتت أن المراجعة المستمرة داخل بيئة نظم تخطيط موارد المنشأة تؤدي إلى تحسين ملاءمة المعلومات المنتجة لدعم الرقابة والقرارات التشغيلية والاستراتيجية.

ومن ناحية أخرى، تتوافق هذه النتائج مع دراسة (Loisوآخرون، 2020) التي أشارت إلى أن التحول الرقمي للبيانات يتطلب آليات مراجعة مستمرة لضمان بقاء المعلومات ملاءمة ومحدَّثة وقادرة على مواجهة المخاطر الرقمية، وهو ما ينسجم مع ارتفاع درجات الموافقة على أن المراجعة المستمرة تساعد في مواءمة محتوى التقارير مع المتطلبات الرقابية والمهنية. كما تتفق مع دراسة (العازمي، 2022) التي أكدت أن المراجعة المستمرة تقلل من مخاطر الإفصاح الإلكتروني وتحسّن جودة وملاءمة المعلومات.

في المقابل، تختلف هذه النتيجة جزئيًا عن بعض الأدبيات التي ركزت على أن زيادة حجم الإفصاح قد تؤدي إلى تشبع المعلومات لدى المستخدمين، في حين تؤكد الدراسة الحالية — من خلال ارتفاع الموافقة على تقليل المعلومات غير الضرورية — أن المراجعة المستمرة لا

تزيد فقط من كمية المعلومات، بل تسهم أيضًا في تحسين نوعيتها وملاءمتها، وهو ما يمثل إضافة نوعية مقارنة ببعض الدراسات التي لم تميز بين الكم والكيف في الإفصاح.

وعليه، يمكن القول إن نتائج الدراسة الحالية تؤكد أن المراجعة المستمرة تؤدي دورًا جوهريًا في تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، من خلال تحسين توقيت الإفصاح، وارتباط المعلومات باحتياجات المستخدمين، ووضوح محتواها، ودعمها للقرارات الإدارية والمالية، بما يعزز القيمة المعلوماتية للتقارير المالية.

جدول رقم (17) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تسهم المراجعة المستمرة في تقديم معلومات محاسبية حديثة ومحدَّثة في التقارير المالية.	4.10	.718	-8.153	.000
2	تساعد المراجعة المستمرة على أن تعكس المعلومات المحاسبية الواقع الفعلي للأداء المالي للمصرف.	4.03	.521	-8.793	.000
3	تؤدي المراجعة المستمرة إلى تضمين التقارير المالية معلومات ذات صلة باحتياجات مستخدميها من إدارات داخلية وأطراف خارجية.	4.06	.583	-8.588	.000
4	تضمن المراجعة المستمرة أن تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة لاتخاذ القرارات الإدارية والائتمانية والاستثمارية.	4.19	.662	-8.437	.000
5	تسهم المراجعة المستمرة في تقليل عرض معلومات محاسبية غير ضرورية أو غير مرتبطة بأهداف	3.90	1.000	-6.541	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
	مستخدمي التقارير المالية.				
6	يساعد تطبيق المراجعة المستمرة في توفير معلومات محاسبية تدعم التنبؤ بالنتائج المالية المستقبلية للمصرف.	4.19	.631	-8.482	.000
7	تسهم المراجعة المستمرة في مواءمة محتوى التقارير المالية مع المتطلبات الرقابية والمهنية ذات العلاقة.	4.27	.723	-8.262	.000
8	تؤدي المراجعة المستمرة إلى عرض معلومات محاسبية واضحة عن الأنشطة والمخاطر التي تهم مستخدمي التقارير المالية.	4.28	.637	-8.566	.000
9	تضمن المراجعة المستمرة إدراج معلومات محاسبية كافية حول البنود الجوهرية بما يحقق ملاءمة أعلى لمتخذي القرار.	4.22	.561	-8.803	.000
10	يسهم انتظام إجراءات المراجعة المستمرة في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لمتابعة أداء المصارف التجارية الليبية.	4.18	.539	-8.831	.000

تشير نتائج الجدول رقم (17) إلى أن جميع القيم الاحتمالية (.Sig) المحسوبة كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وأن متوسطات إجابات أفراد العينة لجميع العبارات تجاوزت متوسط المقياس (3)، مما يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على أثر المراجعة المستمرة في تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية. ويعكس ذلك أن المراجعة المستمرة لا تقتصر على تحسين دقة المعلومات فحسب، بل تؤدي أيضًا دورًا مهمًا في

تحسين توقيت الإفصاح، وارتباط المحتوى باحتياجات المستخدمين، ووضوح البنود الجوهرية، ودعم القدرة التنبؤية للمعلومات المالية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مدني، 2020) التي أثبتت أن المراجعة المستمرة تحسّن من ملاءمة التقارير المالية الإلكترونية من حيث التوقيت والمحتوى، وتجعلها أكثر قدرة على تلبية احتياجات المستخدمين في الوقت المناسب، وهو ما ينسجم مع الارتفاع المعنوي في المتوسطات المتعلقة بتحديث المعلومات وملاءمتها لاتخاذ القرار في الدراسة الحالية. كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (سناء، 2020) التي أكدت أن التكامل بين المراجعة المستمرة والبيانات الضخمة يؤدي إلى تحسين جودة ومحتوى التقارير المالية، ويجعلها أكثر ارتباطًا بالواقع المالي والاحتياجات الفعلية لمستخدميها.

كما تنسجم هذه النتائج مع دراسة (El-Serafy، 2020) التي توصلت إلى أن المراجعة المستمرة في بيئة نظم تخطيط موارد المنشأة تسهم في إنتاج معلومات محاسبية أكثر ملاءمة لدعم الرقابة والقرارات التشغيلية والاستراتيجية. كذلك تتفق مع دراسة (Loisوآخرون، 2020) التي أشارت إلى أن التحول الرقمي للبيانات يتطلب أدوات مراجعة مستمرة لضمان بقاء المعلومات ملاءمة ومحدَّثة وقادرة على مواجهة المخاطر الرقمية المتغيرة.

ومن جانب آخر، تتوافق هذه النتائج مع دراسة (دبور، 2019) التي أبرزت أن المراجعة المستمرة تعزز جودة الإفصاح وربط المعلومات باحتياجات متخذي القرار، وهو ما ينسجم مع النتائج الحالية المتعلقة بتضمين معلومات ذات صلة باحتياجات الإدارات الداخلية والأطراف الخارجية. كما تتفق مع دراسة (العازمي، 2022) التي أكدت أن المراجعة المستمرة تسهم في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني وتحسين جودة وملاءمة المعلومات.

في المقابل، تختلف هذه النتيجة عن بعض الأدبيات التي حذرت من أن الإفراط في الإفصاح قد يؤدي إلى تشبع المعلومات لدى المستخدمين، في حين تؤكد الدراسة الحالية — من خلال الدلالة الإحصائية المرتفعة لعبارة تقليل المعلومات غير الضرورية — أن المراجعة المستمرة تسهم في ترشيد الإفصاح وليس فقط في زيادته، بما يرفع من ملاءمة المعلومات بدلًا من إضعافها.

وعليه، تؤكد نتائج الدراسة الحالية — المدعومة إحصائيًا — أن المراجعة المستمرة تمثل أداة فاعلة في تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، من حيث

توقيت الإفصاح، وارتباط المعلومات باحتياجات المستخدمين، ووضوح المحتوى، ودعم التنبؤ بالأداء المستقبلي، بما يعزز القيمة المعلوماتية للتقارير المالية.

الجدول رقم (18) نتائج اختبار(Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
أثر المراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية	4.1420	.39598	28.839	.000

تشير نتائج الجدول رقم (18) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، حيث بلغت قيمة إحصائي الاختبار (Z = 28.839) عند مستوى دلالة محسوبة (0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما أدى إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. كما أن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة بلغ (4.1420)، وهو أعلى من متوسط المقياس (3)، بما يعكس إدراكًا مهنيًا قويًا لدور المراجعة المستمرة في تحسين توقيت الإفصاح، وارتباط المعلومات باحتياجات المستخدمين، ودعم القرارات الإدارية والائتمانية والاستثمارية.

وتتفق هذه النتيجة الكلية مع ما توصلت إليه دراسة (مدني، 2020) التي أثبتت أن المراجعة المستمرة تسهم في تحسين ملاءمة التقارير المالية الإلكترونية من حيث التوقيت والمحتوى، وتجعلها أكثر قدرة على تلبية احتياجات المستخدمين في الوقت المناسب، وهو ما ينسجم مع الارتفاع المعنوي في المتوسط العام في الدراسة الحالية. كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (سناء، 2020) التي أوضحت أن التكامل بين المراجعة المستمرة والبيانات الضخمة يؤدي إلى تحسين جودة ومحتوى التقارير المالية، ويجعلها أكثر ارتباطًا بالواقع الفعلي للأداء المالي وباحتياجات متخذي القرار.

كما تنسجم هذه النتيجة مع دراسة (El-Serafy، 2020) التي أكدت أن المراجعة المستمرة في بيئة نظم تخطيط موارد المنشأة تؤدي إلى إنتاج معلومات محاسبية أكثر ملاءمة لدعم الرقابة والقرارات التشغيلية والاستراتيجية، وهو ما يفسر الارتفاع المعنوي لعبارات دعم التنبؤ بالأداء المستقبلي، ومواءمة محتوى التقارير مع المتطلبات الرقابية والمهنية. كذلك تتفق هذه

النتيجة مع دراسة (Loisوآخرون، 2020) التي أشارت إلى أن التحول الرقمي للبيانات يتطلب أدوات مراجعة مستمرة لضمان بقاء المعلومات ملاءمة ومحدَّثة وقادرة على مواجهة المخاطر الرقمية المتغيرة.

ومن جانب آخر، تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (دبور، 2019) التي أبرزت أن المراجعة المستمرة تعزز جودة الإفصاح وربط المعلومات باحتياجات متخذي القرار، وهو ما ينسجم مع النتائج الحالية المتعلقة بتضمين معلومات ذات صلة باحتياجات الإدارات الداخلية والأطراف الخارجية. كما تتفق مع دراسة (العازمي، 2022) التي أكدت أن المراجعة المستمرة تسهم في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني وتحسين جودة وملاءمة المعلومات.

في المقابل، تختلف هذه النتيجة عن بعض الأدبيات التي ركزت على أن الإفراط في الإفصاح قد يؤدي إلى تشبع المعلومات لدى المستخدمين، في حين تؤكد الدراسة الحالية — من خلال الدلالة الإحصائية المرتفعة لعبارة تقليل المعلومات غير الضرورية — أن المراجعة المستمرة تسهم في ترشيد الإفصاح وليس فقط في زيادته، بما يرفع من ملاءمة المعلومات بدلًا من إضعافها.

وعليه، يمكن القول إن نتائج الدراسة الحالية تؤكد بشكل قاطع — مدعومة بالتحليل الإحصائي — أن المراجعة المستمرة تمثل متغيرًا مؤثرًا رئيسيًا في تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، وأن تبني هذا المدخل يسهم في تحسين القيمة المعلوماتية للتقارير المالية ، ودعم جودة القرارات الإدارية والمالية المعتمدة عليها.

3- أثر المراجعة المستمرة على قابلية الفهم ومقارنة المعلومات في المصارف التجارية الليبية

جدول رقم (19) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على قابلية الفهم ومقارنة المعلومات في المصارف التجارية الليبية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	تسهم المراجعة المستمرة في جعل التقارير المالية أكثر وضوحًا وسهولة في الفهم للمستخدمين.	التكرار	00	2	10	59	29	
		النسبة%	0.0	2.0	10.0	59.0	29.0	عالية
2	تساعد المراجعة المستمرة على عرض البيانات المالية بأسلوب مبسط يسهل على المستخدمين تحليلها وفهمها.	التكرار	00	2	13	63	22	
		النسبة%	0.0	2.0	13.0	63.0	22.0	عالية
3	تضمن المراجعة المستمرة عرض المعلومات المالية وفق تسلسل منطقي يسهّل المقارنة بين الفترات المحاسبية المختلفة.	التكرار	00	2	13	63	22	
		النسبة%	0.0	2.0	13.0	63.0	22.0	عالية
4	تسهم المراجعة المستمرة في توضيح المصطلحات والسياسات المحاسبية داخل التقارير المالية.	التكرار	00	00	14	61	25	
		النسبة%	0.0	0.0	14.0	61.0	25.0	عالية
5	تساعد المراجعة المستمرة في تقديم معلومات مالية تتيح للمستخدمين مقارنة أداء المصرف مع فترات سابقة.	التكرار	00	00	15	48	37	
		النسبة%	0.0	0.0	15.0	48.0	37.0	عالية
6	ترفع المراجعة المستمرة من قدرة	التكرار	00	1	10	57	32	

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
	التقارير المالية على عرض مؤشرات مالية قابلة للمقارنة بين المصارف المختلفة.	النسبة%	0.0	1.0	10.0	57.0	32.0	عالية
7	تضمن المراجعة المستمرة أن تكون البيانات المالية خالية من الغموض والتعقيد في العرض.	التكرار	00	2	13	57	28	
		النسبة%	0.0	2.0	13.0	57.0	28.0	عالية
8	تساعد المراجعة المستمرة على تحسين عرض الجداول والبيانات المالية بما يعزز فهمها ومقارنتها بسهولة.	التكرار	00	2	17	51	30	
		النسبة%	0.0	2.0	17.0	51.0	30.0	عالية
9	تؤدي المراجعة المستمرة إلى عرض معلومات مالية مفصلة وشاملة تساعد متخذي القرار على المقارنة الدقيقة للأداء.	التكرار	00	00	16	46	38	
		النسبة%	0.0	0.0	16.0	46.0	38.0	عالية
10	يسهم تطبيق المراجعة المستمرة في جعل التقارير المالية أكثر شفافية ووضوحًا لمختلف فئات المستخدمين.	التكرار	00	1	13	51	35	
		النسبة%	0.0	1.0	13.0	51.0	35.0	عالية

تشير نتائج الجدول رقم (19) إلى ارتفاع درجات الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على قابلية الفهم ومقارنة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، مما يعكس إدراك أفراد العينة للدور الذي تؤديه المراجعة المستمرة في تحسين وضوح التقارير المالية، وتبسيط عرض البيانات، وتوحيد أساليب الإفصاح بما يسهّل المقارنة بين الفترات المحاسبية المختلفة وبين المصارف المختلفة، ويعزز قدرة المستخدمين على تحليل المعلومات واتخاذ القرارات المناسبة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (إسماعيل عثمان شريف إسحاق، 2020) التي أكدت أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية — ولا سيما القابلية للفهم والقابلية للمقارنة — تمثل عاملًا رئيسيًا في تحسين جودة التقارير المالية، وأن عرض المعلومات بطريقة مبسطة وواضحة يعزز من قدرة المستخدمين على استيعابها والاستفادة منها في اتخاذ القرار. كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (مدني، 2020) التي أشارت إلى أن المراجعة المستمرة لا تحسّن فقط دقة المعلومات وتوقيتها، بل تسهم أيضًا في رفع درجة فهم المستخدمين للتقارير المالية.

كما تنسجم هذه النتائج مع دراسة (دبور، 2019) التي أوضحت أن المراجعة المستمرة تعزز الشفافية وتدعم عرض المعلومات بطريقة أكثر وضوحًا وربطًا باحتياجات المستخدمين، وهو ما ينسجم مع ارتفاع نسب الموافقة في الدراسة الحالية على وضوح التقارير وشفافيتها. كذلك تتفق هذه النتيجة مع دراسة (El-Serafy، 2020) التي أكدت أن تطبيق المراجعة المستمرة داخل بيئة نظم تخطيط موارد المنشأة يؤدي إلى تحسين جودة عرض المعلومات وتوحيدها، بما يسهل مقارنتها وتحليلها عبر الزمن وبين الوحدات المختلفة.

ومن جانب آخر، تتوافق هذه النتائج مع دراسة (Loisوآخرون، 2020) التي أشارت إلى أن التحول الرقمي للبيانات يفرض ضرورة تطوير أساليب العرض والإفصاح لتجنب الغموض والتعقيد، وهو ما يجعل المراجعة المستمرة أداة مهمة لضمان وضوح التقارير وسهولة فهمها. كما تتفق مع دراسة (العازمي، 2022) التي أكدت أن المراجعة المستمرة تسهم في تحسين جودة الإفصاح الإلكتروني والحد من مخاطره، بما يعزز وضوح المعلومات وشفافيتها.

في المقابل، تختلف هذه النتيجة عن بعض الأدبيات التي ركزت على أن زيادة التفاصيل قد تؤدي إلى تعقيد التقارير وصعوبة فهمها، في حين تشير الدراسة الحالية — من خلال ارتفاع درجات الموافقة على وضوح العرض وتبسيطه — إلى أن المراجعة المستمرة تسهم في تنظيم المعلومات وتبسيطها بدلًا من تعقيدها، وهو ما يمثل إضافة مقارنة ببعض الدراسات التي لم تميز بين كثافة الإفصاح وجودة العرض.

وعليه، يمكن القول إن نتائج الدراسة الحالية تؤكد أن المراجعة المستمرة تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز قابلية الفهم والمقارنة للمعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، من خلال تحسين وضوح العرض، وتوحيد أساليب الإفصاح، ودعم المقارنة الزمنية والمكانية للأداء، بما يعزز القيمة التحليلية للتقارير المالية.

جدول رقم (20) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على قابلية الفهم ومقارنة المعلومات في المصارف التجارية الليبية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تسهم المراجعة المستمرة في جعل التقارير المالية أكثر وضوحًا وسهولة في الفهم للمستخدمين.	4.15	.672	-8.351	.000
2	تساعد المراجعة المستمرة على عرض البيانات المالية بأسلوب مبسط يسهل على المستخدمين تحليلها وفهمها.	4.05	.657	-8.274	.000
3	تضمن المراجعة المستمرة عرض المعلومات المالية وفق تسلسل منطقي يسهّل المقارنة بين الفترات المحاسبية المختلفة.	4.15	.672	-8.314	.000
4	تسهم المراجعة المستمرة في توضيح المصطلحات والسياسات المحاسبية داخل التقارير المالية.	4.11	.618	-8.460	.000
5	تساعد المراجعة المستمرة في تقديم معلومات مالية تتيح للمستخدمين مقارنة أداء المصرف مع فترات سابقة.	4.22	.690	-8.279	.000
6	ترفع المراجعة المستمرة من قدرة التقارير المالية على عرض مؤشرات مالية قابلة للمقارنة بين المصارف المختلفة.	4.20	.651	-8.451	.000
7	تضمن المراجعة المستمرة أن تكون البيانات المالية المنشورة خالية من الغموض والتعقيد في العرض.	4.11	.695	-8.202	.000
8	تساعد المراجعة المستمرة على تحسين عرض الجداول والبيانات المالية بما يعزز فهمها ومقارنتها بسهولة.	4.09	.740	-7.975	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
9	تـؤدي المراجعـة المسـتمرة إلـى عـرض معلومـات ماليـة مفصـلة وشـاملة تسـاعد متخـذي القـرار علـى المقارنـة الدقيقـة للأداء.	4.22	.705	-8.224	.000
10	يسهم تطبيق المراجعة المستمرة في جعل التقـارير الماليـة أكثـر شـفافية ووضـوحًا لمختلف فئات المستخدمين.	4.20	.696	-8.277	.000

تشير نتائج الجدول رقم (20) إلى أن جميع القيم الاحتمالية المحسوبة كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وأن متوسطات إجابات أفراد العينة لجميع العبارات تجاوزت متوسط المقياس (3)، مما يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على أثر المراجعة المستمرة في تعزيز قابلية الفهم ومقارنة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية. ويعكس ذلك أن المراجعة المستمرة تؤدي دورًا جوهريًا في تحسين وضوح التقارير المالية، وتبسيط عرض البيانات، وتوحيد أساليب الإفصاح، بما يسهّل المقارنة بين الفترات المحاسبية المختلفة وبين المصارف المختلفة، ويعزز قدرة المستخدمين على تحليل المعلومات واتخاذ القرارات المناسبة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (إسحاق، 2020) التي أكدت أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية — ولا سيما القابلية للفهم والقابلية للمقارنة — تمثل عاملًا رئيسيًا في تحسين جودة التقارير المالية، وأن عرض المعلومات بطريقة مبسطة وواضحة يعزز من قدرة المستخدمين على استيعابها والاستفادة منها في اتخاذ القرار. كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (مدني، 2020) التي أشارت إلى أن المراجعة المستمرة تسهم في رفع مستوى فهم المستخدمين للتقارير المالية ، إلى جانب تحسين دقتها وتوقيتها.

كما تنسجم هذه النتائج مع دراسة (دبور، 2019) التي أبرزت أن المراجعة المستمرة تعزز الشفافية وتدعم عرض المعلومات بطريقة أكثر وضوحًا وربطًا باحتياجات المستخدمين، وهو ما ينسجم مع النتائج الحالية المتعلقة بوضوح التقارير وشفافيتها. كذلك تتفق هذه النتيجة مع دراسة (El-Serafy، 2020) التي أكدت أن تطبيق المراجعة المستمرة داخل بيئة نظم تخطيط

موارد المنشأة يؤدي إلى تحسين جودة عرض المعلومات وتوحيدها، بما يسهل مقارنتها وتحليلها عبر الزمن وبين الوحدات المختلفة.

ومن جانب آخر، تتوافق هذه النتائج مع دراسة (Loisوآخرون، 2020) التي أشارت إلى أن التحول الرقمي للبيانات يفرض ضرورة تطوير أساليب العرض والإفصاح لتجنب الغموض والتعقيد، وهو ما يجعل المراجعة المستمرة أداة مهمة لضمان وضوح التقارير وسهولة فهمها. كما تتفق مع دراسة (العازمي، 2022) التي أكدت أن المراجعة المستمرة تسهم في تحسين جودة الإفصاح الإلكتروني والحد من مخاطره، بما يعزز وضوح المعلومات وشفافيتها.

في المقابل، تختلف هذه النتيجة عن بعض الأدبيات التي ركزت على أن زيادة التفاصيل قد تؤدي إلى تعقيد التقارير وصعوبة فهمها، في حين تشير الدراسة الحالية — من خلال الارتفاع المعنوي لعبارات وضوح العرض وتبسيطه — إلى أن المراجعة المستمرة تسهم في تنظيم المعلومات وتبسيطها بدلًا من تعقيدها، وهو ما يمثل إضافة مقارنة ببعض الدراسات التي لم تميز بين كثافة الإفصاح وجودة العرض.

وعليه، تؤكد نتائج الدراسة الحالية — المدعومة إحصائيًا — أن المراجعة المستمرة تمثل متغيرًا مؤثرًا رئيسيًا في تعزيز قابلية الفهم والمقارنة للمعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، من خلال تحسين وضوح العرض، وتوحيد أساليب الإفصاح، ودعم المقارنة الزمنية والمكانية للأداء، بما يعزز القيمة التحليلية للتقارير المالية.

الجدول رقم (21) نتائج اختبار(Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على قابلية الفهم ومقارنة المعلومات في المصارف التجارية الليبية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
أثر المراجعة المستمرة على قابلية الفهم ومقارنة المعلومات في المصارف التجارية الليبية	4.1500	.49838	23.075	.000

تشير نتائج الجدول رقم (21) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المستمرة على قابلية الفهم ومقارنة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، حيث بلغت قيمة إحصائي الاختبار (Z = 23.075) عند مستوى دلالة محسوبة (0.000) أقل من مستوى المعنوية

(0.05)، مما أدى إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. كما أن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة بلغ (4.1500)، وهو أعلى من متوسط المقياس (3)، بما يعكس إدراكًا مهنيًا قويًا لدور المراجعة المستمرة في تحسين وضوح التقارير المالية، وتبسيط عرض البيانات، وتوحيد أساليب الإفصاح بما يسهّل المقارنة بين الفترات المحاسبية المختلفة وبين المصارف المختلفة، ويعزز قدرة المستخدمين على تحليل المعلومات واتخاذ القرارات المناسبة.

وتتفق هذه النتيجة الكلية مع ما توصلت إليه دراسة (إسحاق، 2020) التي أكدت أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية — ولا سيما القابلية للفهم والقابلية للمقارنة — تمثل عاملًا رئيسيًا في تحسين جودة التقارير المالية، وأن عرض المعلومات بطريقة مبسطة وواضحة يعزز من قدرة المستخدمين على استيعابها والاستفادة منها في اتخاذ القرار. كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (مدني، 2020) التي أشارت إلى أن المراجعة المستمرة تسهم في رفع مستوى فهم المستخدمين للتقارير المالية الإلكترونية، إلى جانب تحسين دقتها وتوقيتها.

كما تنسجم هذه النتيجة مع دراسة (دبور، 2019) التي أبرزت أن المراجعة المستمرة تعزز الشفافية وتدعم عرض المعلومات بطريقة أكثر وضوحًا وربطًا باحتياجات المستخدمين، وهو ما ينسجم مع النتائج الحالية المتعلقة بوضوح التقارير وشفافيتها. كذلك تتفق هذه النتيجة مع دراسة (El-Serafy، 2020) التي أكدت أن تطبيق المراجعة المستمرة داخل بيئة نظم تخطيط موارد المنشأة يؤدي إلى تحسين جودة عرض المعلومات وتوحيدها، بما يسهل مقارنتها وتحليلها عبر الزمن وبين الوحدات المختلفة.

ومن جانب آخر، تتوافق هذه النتائج مع دراسة (Loisوآخرون، 2020) التي أشارت إلى أن التحول الرقمي للبيانات يفرض ضرورة تطوير أساليب العرض والإفصاح لتجنب الغموض والتعقيد، وهو ما يجعل المراجعة المستمرة أداة مهمة لضمان وضوح التقارير وسهولة فهمها. كما تتفق مع دراسة (العازمي، 2022) التي أكدت أن المراجعة المستمرة تسهم في تحسين جودة الإفصاح الإلكتروني والحد من مخاطره، بما يعزز وضوح المعلومات وشفافيتها.

في المقابل، تختلف هذه النتيجة عن بعض الأدبيات التي ركزت على أن زيادة التفاصيل قد تؤدي إلى تعقيد التقارير وصعوبة فهمها، في حين تشير الدراسة الحالية — من خلال الارتفاع المعنوي لعبارات وضوح العرض وتبسيطه — إلى أن المراجعة المستمرة تسهم في تنظيم المعلومات وتبسيطها بدلًا من تعقيدها، وهو ما يمثل إضافة مقارنة ببعض الدراسات التي لم تميز بين كثافة الإفصاح وجودة العرض.

وعليه، يمكن القول إن نتائج الدراسة الحالية تؤكد بشكل قاطع — مدعومة بالتحليل الإحصائي — أن المراجعة المستمرة تمثل متغيرًا مؤثرًا رئيسيًا في تعزيز قابلية الفهم والمقارنة للمعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، وأن تبني هذا المدخل يسهم في رفع القيمة التحليلية للتقارير المالية ودعم جودة القرارات الإدارية والمالية المعتمدة عليها.

سادسا: اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (أثر المراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية، أثر المراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية و)، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (21)

الجدول رقم (22) نتائج اختبار(Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر المراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
أثر المراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية	4.1960	.35360	33.823	.000

تشير نتائج الجدول رقم (22) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، حيث بلغت قيمة إحصائي الاختبار (Z = 33.823) عند مستوى دلالة محسوبة (0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما أدى إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. كما أن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة بلغ (4.1960)، وهو أعلى من متوسط المقياس (3)، بما يعكس إدراكًا مهنيًا قويًا للأثر الإيجابي للمراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية.

ويشير هذا الأثر إلى أن المراجعة المستمرة لا تؤثر في بعد واحد فقط من أبعاد جودة التقارير المالية، وإنما تمتد آثارها إلى مختلف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية، وعلى ملاءمتها لاحتياجات متخذي القرار، وكذلك على قابليتها للفهم والمقارنة بين الفترات المحاسبية المختلفة وبين المصارف المختلفة، بما يعكس الدور المتكامل للمراجعة المستمرة في تحسين جودة التقارير المالية بوصفها مفهومًا متعدد الأبعاد.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (دبور، 2019) التي أكدت أن المراجعة المستمرة تسهم في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة ورفع موثوقية المعلومات، وهو ما ينسجم مع النتيجة الحالية التي أثبتت هذا الأثر على المستوى الكلي لجودة التقارير. كما تتوافق مع دراسة (مدني، 2020) التي بينت أن المراجعة المستمرة تحسّن من جودة التقارير المالية الإلكترونية من حيث الدقة والتوقيت وملاءمة المحتوى لمستخدميه.

كما تنسجم هذه النتيجة مع دراسة (سناء، 2020) التي أوضحت أن التكامل بين المراجعة المستمرة والبيانات الضخمة يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية من حيث الدقة والملاءمة والقدرة على التحليل والمقارنة. كذلك تتفق مع دراسة (El-Serafy، 2020) التي أكدت أن المراجعة المستمرة في بيئة نظم تخطيط موارد المنشأة تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الرقابة الداخلية، وهو ما ينعكس مباشرة على جودة التقارير المالية.

ومن جانب آخر، تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Cardoniوآخرون، 2020) التي أثبتت أن دمج المراجعة المستمرة مع تقنيات التنقيب في البيانات يؤدي إلى خفض معدلات التلاعب المالي وتحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية، بما يرفع من جودة التقارير المالية. كما تتفق مع دراسة (العازمي، 2022) التي أكدت أن المراجعة المستمرة تسهم في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني وتعزيز الثقة في التقارير المالية.

في المقابل، تختلف هذه النتيجة عن بعض الدراسات التي ركزت على جودة التقارير من زاوية ضيقة مثل علاقتها بالتنبؤ بالإفلاس أو تقارير الاستمرارية (مثل Desai وآخرون، 2020)، في حين تناولت الدراسة الحالية جودة التقارير بوصفها مفهومًا شاملاً يتضمن الموثوقية والملاءمة وقابلية الفهم والمقارنة، وهو ما يمثل إضافة تكاملية مقارنة ببعض الأدبيات السابقة.

وعليه، يمكن القول إن نتائج الدراسة الحالية تؤكد بشكل قاطع — مدعومة بالتحليل الإحصائي — أن المراجعة المستمرة تمثل متغيرًا مؤثرًا رئيسيًا في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، وأن تبني هذا المدخل يسهم في تعزيز شفافية الإفصاح، ورفع موثوقية وملاءمة المعلومات، وتحسين قابليتها للفهم والمقارنة، بما يدعم جودة القرارات الإدارية والاقتصادية المعتمدة على هذه التقارير.

مناقشة النتائج

تُظهر نتائج الدراسة أن عينة البحث تمتلك خصائص ديموغرافية ومهنية تتسم بقدر واضح من النضج الوظيفي والمعرفي، الأمر الذي ينعكس على جودة الاستجابات ومدى واقعيتها، ويمنح نتائج التحليل قوة تفسيرية أعلى عند مناقشة أثر المراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية. وبناءً على ذلك، يمكن مناقشة النتائج على محورين:

(أولاً) خصائص العينة.

(ثانياً) نتائج اختبار الفرضيات.

أولاً: مناقشة خصائص العينة (الديموغرافيا والخبرة)

أوضحت النتائج أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً كانت (41–50 سنة) تليها (30–40 سنة)، وهو ما يشير إلى أن غالبية المبحوثين ينتمون إلى شرائح عمرية ترتبط عادةً بالخبرة المتراكمة، والاستقرار المهني، والقدرة على تقييم السياسات الإدارية والرقابية داخل المصارف. ومن الناحية التفسيرية، فإن وجود نسبة كبيرة من المشاركين ضمن هذه الفئات يُتوقع معه ارتفاع مستوى الوعي بأهمية المعلومات المحاسبية ودقة التقارير؛ لأن هذه الفئات غالباً ما تكون أكثر التصاقاً بمسؤوليات العمل الفعلي ومخرجاته، وأقرب لفهم قيمة "التوقيت والدقة والامتثال" داخل البيئة المصرفية.

كما بينت النتائج أن سنوات الخبرة تميل إلى "المستوى المتوسط–المرتفع" (5–10 سنوات، ثم 11–15 سنة، ثم أكثر من 15 سنة)، وهي نقطة مهمة لأن الخبرة—كمتغير سياقي—تُفسر جزئياً ارتفاع إدراك أفراد العينة لأثر المراجعة المستمرة. فالموظف الأكثر خبرة يكون قد مرّ بمشكلات واقعية مثل تأخر اكتشاف الأخطاء، أو ضعف الرقابة على العمليات، أو تفاوت جودة التقارير عبر الفترات؛ لذلك يصبح أكثر حساسية لأي مدخل رقابي يقلل الأخطاء ويُحسن موثوقية المعلومات.

وعلى مستوى المؤهل العلمي، أظهرت النتائج سيادة فئة البكالوريوس تليها الدبلوم ثم الماجستير. وهذا يعكس طبيعة الهيكل الوظيفي الشائع داخل المصارف، حيث تمثل الوظائف التنفيذية المحاسبية الشريحة الكبرى من العاملين. ويُضاف إلى ذلك أن وجود نسبة من حملة الدراسات العليا يدعم التوازن في العينة؛ لأن هذه الفئة غالباً ما تمتلك قدرة أعلى على فهم المفاهيم الإجرائية للمراجعة وأنظمة المعلومات والحوكمة الداخلية.

أما فيما يتعلق بالمسمى الوظيفي، فقد ظهر أن "موظف الحسابات" يمثل النسبة الأكبر، ثم "مراجع داخلي". ويمكن تفسير ذلك بأن العينة تمثل من هم في قلب العمليات المحاسبية اليومية (موظفو الحسابات)، ومن هم على تماس مباشر مع وظيفة المراجعة (مراجعون داخليون). وهذه التركيبة مفيدة للدراسة لأنها تجمع بين منظورين: منظور "إنتاج البيانات" ومنظور "فحصها والتحقق منها"، وهو ما يجعل التقييم لأثر المراجعة المستمرة أكثر شمولاً.

ومن زاوية التدريب، تشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة لم تتلق تدريباً على استخدام الأنظمة المالية الإلكترونية في المراجعة، مع وجود نسبة أقل تلقت تدريباً جزئياً أو كاملاً. وهنا تبرز ملاحظة تحليلية مهمة: رغم ضعف التدريب الإلكتروني، ظلت درجات الموافقة على أثر المراجعة المستمرة مرتفعة .وهذا يمكن تفسيره بأن أفراد العينة يدركون "القيمة المتوقعة" للمراجعة المستمرة حتى وإن لم تتوفر لهم كفاءة رقمية كاملة، أي أن القناعة بالفكرة موجودة لكن التطبيق قد يواجه تحديات بشرية/تقنية تتطلب تطويراً تدريبياً.

ثانياً: مناقشة نتائج الفرضيات (أثر المراجعة المستمرة على جودة التقارير)

1) أثر المراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية

جاءت نتائج العبارات الفردية مرتفعة في اتجاه الموافقة، كما أثبتت اختبارات الدلالة (ولكوكسون وZ)) أن المتوسطات أعلى معنوياً من متوسط المقياس (3)، بما يدل على أن أفراد العينة يرون أن المراجعة المستمرة تُحسّن موثوقية المعلومات بالفعل.

تفسيرياً، يُفهم ذلك في ضوء أن الموثوقية في البيئة المصرفية ترتبط بثلاث نقاط حاكمة: **(أ)** تقليل الأخطاء، **(ب)** الاكتشاف المبكر للمخالفات، **(ج)** رفع كفاءة الرقابة الداخلية. والمراجعة المستمرة تُفهم مهنياً باعتبارها مدخلاً يعالج هذه النقاط عبر المتابعة المتقاربة أو اللحظية للعمليات، مما يقلل فجوة الزمن بين حدوث الخطأ واكتشافه، ويزيد من انضباط دورة التسجيل والترحيل والإفصاح. لذلك كان منطقياً أن ترتفع الموافقة على عبارات مثل: اكتشاف الأخطاء فور وقوعها، والحد من التحريف، وزيادة الثقة لدى المستخدمين.

2) أثر المراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية

أظهرت النتائج كذلك ارتفاعاً واضحاً في متوسطات الملاءمة، مع دلالة إحصائية تؤكد أن الفروق ليست مجرد انطباع عام بل اتجاه ثابت عند العينة. ويمكن تفسير ذلك بأن الملاءمة لا تعني "وجود معلومات صحيحة" فقط، بل تعني أن المعلومات **تصل في الوقت المناسب وبالشكل الذي يخدم القرار**.

وبالاستناد إلى طبيعة العمل المصرفي، فإن القرارات الائتمانية والاستثمارية والرقابية تحتاج معلومات سريعة التحديث وقابلة للاعتماد. ولذلك يرى المشاركون أن المراجعة المستمرة

تساعد على تحسين توقيت الإفصاح وتحديث البيانات، وتقليل المعلومات غير الضرورية، والتركيز على البنود الجوهرية. وهذه النقطة بالذات تبيّن أن المراجعة المستمرة ليست مجرد "رقابة" بل أيضاً "تحسين جودة المحتوى" من خلال تقوية الصلة بين البيانات واحتياجات المستخدمين.

3) أثر المراجعة المستمرة على قابلية الفهم والمقارنة

جاء هذا البعد بنتائج مرتفعة ودالة إحصائياً أيضاً، وهو بعد مهم لأن كثيراً من مشاكل التقارير المالية لا تكون في "الخطأ المحاسبي" فقط، وإنما في "طريقة العرض" التي قد تكون معقدة أو غير متسقة بما يمنع المقارنة عبر الفترات أو بين المصارف.

ويمكن تفسير ارتفاع هذا البعد بأن المراجعة المستمرة—عندما تُطبق بفاعلية—تدفع نحو توحيد الإجراءات، وتقليل الازدواجية، والانضباط في ترميز البيانات وتصنيفها، وهو ما ينعكس على التقارير في شكل أكثر وضوحاً وتنظيماً. كما أن استمرار المراجعة والمتابعة يجعل عرض المعلومات أكثر انتظاماً عبر الزمن، وبالتالي يسهل المقارنة واستخلاص الاتجاهات.

4) الأثر الكلي للمراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية

النتيجة الكلية (المتوسط العام المرتفع مع دلالة إحصائية قوية) توضح أن المراجعة المستمرة—في تصور أفراد العينة—تمثل مدخلاً مؤثراً في جودة التقارير المالية بشكل شامل، لأنها تمس عناصر الجودة الثلاثة التي اعتمدتها الدراسة: **الموثوقية، الملاءمة، وقابلية الفهم والمقارنة** .وهذا يعني أن أثر المراجعة المستمرة ليس جزئياً أو محصوراً في جانب واحد، بل يمتد إلى تحسين البيئة الرقابية وطريقة إنتاج المعلومات وتقديمها.

ومن زاوية تفسيرية أوسع، يمكن القول إن هذه النتائج تعكس حاجة المصارف في المنطقة الغربية إلى آليات رقابية أكثر ديناميكية تتلاءم مع سرعة العمليات المالية، وتحد من فجوات الرقابة التقليدية التي تعتمد على الفحص بعد فترة من حدوث العملية. كما تكشف النتائج ضمنياً أن نجاح المراجعة المستمرة سيكون أكثر فاعلية عندما يقترن بتطوير التدريب على الأنظمة الإلكترونية وتحسين البنية التقنية، حتى تتحول القناعة المرتفعة لدى الموظفين إلى تطبيق عملي أكثر عمقاً واستدامة.

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج الميدانية :

من خلال النتائج التي توصلت إليها الباحثة وفقا لاستجابة مفردات عينة الدراسة يمكننا عرض النتائج في النقاط التالية :

1. معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم من 41 إلى 50 سنة ويمثلون نسبة (39%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن أعمارهم من 30 إلى 40 سنة ويمثلون نسبة(33%) من جميع مفردات عينة الدراسة.
2. معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات ويمثلون نسبة (31%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 11 إلى 15 سنة ويمثلون نسبة (30%) من جميع مفردات عينة الدراسة.
3. معظم مفردات عينة الدراسة مسماهم الوظيفي موظف حسابات ويمثلون نسبة (73%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مسماهم الوظيفي مراجع داخلي ويمثلون نسبة (13%) من جميع مفردات عينة الدراسة.
4. معظم مفردات عينة الدراسة ممن حضروا دورة واحدة ويمثلون نسبة (43%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن حضروا أكثر من دورتين ويمثلون نسبة (31%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن حضروا دورتين أو لم يحضروا أي دورة ويمثلون نسبة (13%) لكل حالة من الحالتين من جميع مفردات عينة الدراسة.
5. معظم مفردات عينة الدراسة لم يتلقَّوا تدريبا ويمثلون نسبة (62%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن تلقوا تدريبا جزئيا ويمثلون نسبة (29%) من جميع مفردات عينة الدراسة.
6. يوجد **أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية**

أ- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المستمرة على موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية.

ب- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المستمرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية.

ت- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المستمرة على قابلية الفهم ومقارنة المعلومات في المصارف التجارية الليبية.

من خلال النتائج الميدانية توصلت الدراسة الى النقاط التالية:

1- المراجعة المستمرة (الفورية)تساعد في زياده التقه والمصداقية في التقارير المالية

2- المراجعة المستمرة (الفورية)تساعد في خلو المعلومات المحاسبية من التحيز والاخطاء والتلاعب.

3- تقوم المراجعة المستمرة بزيادة فعالية وملاءمة التقارير المالية.

4- تزيد المراجعة المستمرة من عدالة وموضوعية معلومات التقارير المالية

ثانياً- التوصيـــات

1. تبنّي تطبيق المراجعة المستمرة رسميًا داخل المصارف التجارية محل الدراسة، عبر اعتمادها كمنهج رقابي داعم للمراجعة الداخلية، لما ثبت من أثرها الإيجابي في تحسين جودة التقارير المالية.
2. تطوير البنية التقنية لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف بما يسمح بتفعيل المراجعة المستمرة (مثل: أنظمةERP ، التقارير الفورية، قواعد البيانات الموحّدة)، لضمان إصدار تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب.
3. تعزيز استقلالية ووظائف إدارة المراجعة الداخلية ومنحها الصلاحيات اللازمة للوصول إلى البيانات والأنظمة بشكل لحظي، بما يرفع من قدرة المراجعة على اكتشاف الأخطاء والتحريفات مبكرًا.
4. إعداد سياسات وإجراءات مكتوبة للمراجعة المستمرة داخل المصارف، تشمل: خطوات التنفيذ، حدود المسؤوليات، آليات المتابعة، ونماذج التقارير الدورية والفورية؛ لضمان توحيد التطبيق والحد من العشوائية.
5. تفعيل أدوات التحليل الرقمي والرقابة الآلية (مثل التحليل الاستثنائي، التنبيهات التلقائية، مؤشرات الخطر) لتقليل الاعتماد الكامل على الفحص اليدوي، وتسريع اكتشاف الانحرافات.
6. رفع كفاءة العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية والمراجعة عبر برامج تدريبية متخصصة في:

- مهارات المراجعة المستمرة،
- تدقيق التقارير الإلكترونية،
- تحليل البيانات المحاسبية،
- مخاطر الإفصاح الإلكتروني والأمن السيبراني.

7. الاهتمام بتحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، خاصة:
   - الموثوقية (الدقة وخلو الأخطاء الجوهرية)،
   - الملاءمة (توقيت الإفصاح وفائدته للقرار)،
   - القابلية للفهم والمقارنة (وضوح العرض وتناسق السياسات).
8. تعزيز ثقافة الشفافية والانضباط المحاسبي داخل المصارف، وربط جودة التقارير المالية بمؤشرات أداء للموظفين، لتقليل احتمالات التحريف وتعزيز الالتزام.
9. تقوية التنسيق بين المراجعة الداخلية وإدارة تقنية المعلومات لضمان معالجة مشكلات النظام بسرعة، وتوفير سجلات تدقيق إلكترونية (Audit Trails) داعمة لأعمال المراجعة المستمرة.
10. دعوة الجهات الرقابية والجهات المهنية (كمصرف ليبيا المركزي والهيئات ذات العلاقة) إلى وضع إرشادات/متطلبات داعمة لتطبيق المراجعة المستمرة داخل المصارف، بما يرفع من جودة الإفصاح المالي في القطاع المصرفي.

ثالثاً: المقترحـــات (لدراسات مستقبلية)

1. إجراء دراسة حول أثر المراجعة المستمرة على الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في المصارف الليبية.
2. دراسة المعوقات التنظيمية والتقنية التي تواجه تطبيق المراجعة المستمرة في المصارف التجارية، وتقديم نموذج مقترح لمعالجتها.
3. قياس أثر التكامل بين نظم ERP والمراجعة المستمرة على كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية.
4. دراسة مقارنة بين المصارف الليبية في المنطقة الغربية والشرقية والجنوبية لمعرفة الفروق في مستوى تطبيق المراجعة المستمرة وأثرها على جودة التقارير المالية.
5. دراسة دور تحليل البيانات الضخمة والتنقيب في البيانات في دعم المراجعة المستمرة وتحسين إدارة المخاطر والتقارير المالية.
6. بحث العلاقة بين خصائص المراجع الداخلي (الخبرة، التدريب، المؤهل) وبين نجاح تطبيق المراجعة المستمرة وتحسن جودة التقارير المالية.

7. دراسة تأثير الأمن السيبراني وضوابط حماية البيانات على فعالية المراجعة المستمرة وموثوقية التقارير المالية الإلكترونية.
8. اقتراح تصميم نموذج قياس (مؤشر) لجودة التقارير المالية في المصارف الليبية يعتمد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وربطه بمستوى تطبيق المراجعة المستمرة.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية

(أ) كتب

1. حجازي، أحمد عبد الكريم (2019). نظرية المحاسبة المالية. القاهرة: دار التعليم الجامعي.
2. سليمان، عبد الله محمود (2016). الرقابة المالية ودورها في حماية المال العام. القاهرة: دار النهضة العربية.
3. الصحن، عبد الفتاح محمد (2000). الرقابة والمراجعة الداخلية. الإسكندرية: دار الجامعة.
4. عبد الرحمن، خالد حسن (2018). تحليل القوائم المالية. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
5. العدوي، محمود عبد السلام (2017). الإفصاح والشفافية في التقارير المالية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
6. النجار، محمد أحمد (2021). قائمة التدفقات النقدية وأهميتها في التحليل المالي. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
7. هورنغرين، تشارلز؛ داتار، سريكانت؛ فوستر، جورج (2020). المحاسبة الإدارية (ترجمة عربية). عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
8. الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (2020). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS. الرياض: الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

(ب) رسائل علمية (ماجستير/دكتوراه)

1. أبو حمام، ماجد إسماعيل (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
2. أحمد، حنان عبد الحميد غريب (2015). أثر استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) على زيادة جودة التقارير المالية الإلكترونية لتحسين كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة السويس، مصر.

3. إنصاف بابكر محمد أحمد (2016). المراجعة المستمرة ودورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية للقوائم المالية. رسالة ماجستير، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
4. حامد أحمد صالح أبو سمرة (2009). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق من وجهة مدققي الحسابات وإدارات الشركات. رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 32.
5. حيدر مطلوب كوشان (2015). أثر تطبيق المراجعة المستمرة على مستوى الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المالية. رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
6. دبور، أيمن مجدي (2019). دور المراجع الخارجي في تدعيم قواعد الحوكمة باستخدام مدخل المراجعة المستمرة: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
7. راشد، محمد إبراهيم محمد (2010). دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وأثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض: دراسة تطبيقية على مصر. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
8. سيرين صلاح الدين عبد الله (2017). دور المراجعة المستمرة في تقليل المخاطر الاستثمار المالي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
9. شادي إبراهيم جوهرة (2006). دور المراجعة المستمرة في تحسين جودة المعلومات المنشورة إلكترونياً لخدمة متخذي القرارات. رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
10. عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد (2013). علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، الشرقية، مصر.
11. عبد الله، انتصار حسين علي (2016). لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الرباط الوطني، السودان.

12. عبيد الله، فايزه محمود محمد (2005). إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام قياس الأداء المتوازن مع دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر.
13. العربي، حسن محمد (2014). دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
14. قاسمي، أسماء (2021). دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
15. مالك منزل محمد مسبل (2016). المراجعة المستمرة ودورها في الحد من مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير المالية. رسالة ماجستير، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
16. المرابط، مريم محمد عبدالله. (2024). أثر تطبيق المحاسبة الإلكترونية على تطوير المراجعة الداخلية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا.
17. محمد حامد السامرائي (2016). أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية على شركة صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص 11.
18. مدني، هادية بشير خلف الله (2020). "دور المراجعة المستمرة في تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً: دراسة حالة على عينة من مكاتب المراجعة"، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
19. وجدي الناجي الطيب عبد الله (2018). المراجعة المستمرة ودورها في الرقابة الداخلية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية. رسالة ماجستير، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

(ج) مجلات ودوريات ومؤتمرات

1. أبو الخير، مدثر طه (2007). "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول"، المجلة

العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد (27)، العدد (1) ملحق، ص ص 1-63.

2. أبو جبل، نجوى محمد أحمد (2015). "تأثير إدراك المراجع الداخلي لمتطلبات المراجعة المستمرة والتزامه بها على جودة التقارير المالية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد (2)، العدد (1)، ص ص 1-62.
3. أديبة عبد الباقي محمد سعد (2020). "أثر الرقابة وفق نظام COSO في جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد (15)، العدد (58)، ص ص 85-110.
4. بدر نبيه أرسانيوس (2005). دراسة اختبارية لتأثير المراجعة المستمرة على مصداقية النشر الإلكتروني للتقارير المالية باستخدام لغة تقارير الأعمال الممتدة (XBRL). مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، العدد (32)، ديسمبر.
5. بديع الدين، ريشو (2013). جودة التقارير المالية: العوامل المؤثرة ووسائل القياس: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، 1(1)، 150-196.
6. حسن، ياسر عبادي علي (2020). "أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على المصارف المقيدة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد (1)، العدد (3)، ص ص 1-38.
7. الخير صالح السماني (2019). "المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد (13)، العدد (52)، ص ص 125-154.
8. الدياسطي، محمد محمد عبد القادر (2005). إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، 29(14)، 41-74.

9. رشا، حمادة (2014). قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بورصة عمان. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، 10(4)، 674–698.
10. رشوان، عبد الرحمن محمد؛ أبو مصطفى، محمد غانم (2017). "أثر استخدام لغة التقارير المالية الموسعة (XBRL) كأداة للإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، المجلد (4)، العدد (1)، ص ص 161–179.
11. الرشيدي، طارق عبد العظيم (2004). تطوير أنظمة المراجعة المباشرة المستمرة لدعم قرارات المراجعين في ضوء متطلبات البيئة الإلكترونية المعاصرة. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد (3).
12. الرشيدي، ممدوح صادق محمد (2011). دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، 26(2)، 28–87.
13. رضا توفيق عبدة إبراهيم (2013). أثر المراجعة الإلكترونية المستمرة في تدنية فجوة التوقعات الديناميكية وزيادة جودة المراجعة في البيئة المعاصرة. مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، 214)).
14. ريمون ميلاد فؤاد (2016). أثر تكامل نظم تخطيط موارد المنشأة ومدخل المراجعة المستمرة في تحسين جودة تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً. مجلة الفكر المحاسبي، 222)).
15. سناء ماهر مهدي مسعود (2020). تحليل العلاقة بين البيانات الضخمة والمراجعة المستمرة وأثرها على جودة التقارير المالية الإلكترونية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، جامعة قناة السويس، 42)).
16. الطيب حامد إدريس موسى (2023). دور المراجعة المستمرة في تقييم كفاءة وفاعلية أداء المراجعين الداخليين بهدف تفعيل هيكل الرقابة الداخلية. مجلة ابن خلدون، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، المجلد الثالث، العدد التاسع.

17. عارف، عبد الله عبد الكريم (2002). إجراءات مراجعة المبيعات في شركات التجارة الإلكترونية. بحث منشور في: مؤتمر التجارة الإلكترونية: الآفاق والتحديات، المجلد الثاني، يوليو، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ص 470–510.
18. العازمي، فهد مطلق فهاد (2022). دور المراجعة المستمرة في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في ظل الرقمنة. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مصر، المجلد 13، العدد 2، مارس.
19. عبد العزيز حاجم؛ شوقي فودة؛ أيمن شتيوي نخال (2021). أثر المراجعة المستمرة في تحسين جودة المراجعة الخارجية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد (7)، العدد (12)، الجزء الثالث، يوليو، ص ص 1909–1940.
20. العشري، محمد رجب محمد (2013). المدخل الأخلاقي للمحاسبة ودوره في تحقيق العرض العادل للقوائم المالية. مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 1، 199–227.
21. علام، موسى حمدان (2011). أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. مجلة العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 38(2)، 415–433.
22. غادة أحمد نبيل (2012). تحسين فعالية المراجعة المستمرة باستخدام خدمات الثقة. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، 23)).
23. غنيم، محمود رجب يس (2013). دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال. الدراسات والبحوث التجارية، المجلد 33.
24. فاطمة السيد العربي ياسين (2023). دور عملية المراجعة الفورية في دعم موثوقية القوائم المالية الإلكترونية. مجلة البحوث العلمية والتجارية، جامعة بورسعيد، المجلد (24)، العدد الأول، يناير.
25. كبلان، معتز عبد الحميد (2013). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد الثالث، العدد (2)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

26. كساب، ياسر السيد؛ عبد الرحمن، الرزين (2009). دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية: دراسة ميدانية. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد (73)، ص ص 223–264.
27. محمد جمال عبد العاطي رويشد؛ سيد أحمد عبد المعطي (2013). دواعي ومبررات الطلب على ممارسة مهنة المراجعة المستمرة وانعكاسها على استقلال مراقب الحسابات الخارجي. مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد (3).
28. وليد سمير عبد العظيم الجيلي؛ عيد كارم أحمد الأشقر (2021). دور تخطيط موارد المنشأة المدعوم بمدخل المراجعة المستمرة في تعزيز دقة الإبلاغ المالي. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، جامعة قناة السويس، 13)).

خامساً: التقارير:

- ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام لسنة 2022.
- ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام لسنة 2024.
- تقرير إدارة البحوث والإحصاء لمصرف ليبيا المركزي، تطور أهم البيانات المالية للمصارف التجارية في ليبيا، 2020.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. AL-Tarawneh, A., We shah, S., & Humeedat, M. (2020). The extent of external auditor relying on internal auditor work under ERP continuous auditing: The case of Jordan. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 24(2), 1–9.
2. Barth, M., Landsman, W., & Lang, M. (2008). International accounting standards and accounting quality. Journal of Accounting Research, 46, 467–498.
3. Basu, S. (1997). The conservatism principle and asymmetric timeliness of earnings. Journal of Accounting and Economics, 24, 30–37.
4. Beaver, W., & Ryan, S. (2005). Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. Review of Accounting Studies, 10, 269–309.

5. Biddle, G., Hilary, G., & Verdi, R. (2009). How does financial reporting quality relate to investment efficiency? Journal of Accounting and Economics, 48, 112–131.
6. Brunk, K. H. (2010). Exploring origins of ethical company/brand perceptions. Journal of Business Research, 63(3), 255–263.
7. Cardoni, A., Kiseleva, E., & De Luca, F. (2020). Continuous auditing and data mining for strategic risk control and anti-corruption. Business Strategy and the Environment, 29(8), 3072–3085.
8. Chan, D. Y., & Vasarhelyi, M. A. (2011). Innovation and practice of continuous auditing. International Journal of Accounting Information Systems, 12(2), 152–160.
9. Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. Journal of Accounting and Economics, 51, 334–401.
10. Desai, V., Desai, R., Kim, J. W., & Raghunandan, K. (2020). Are going-concern disclosures in audit reports associated with subsequent bankruptcy? International Journal of Auditing, 14(1), 131–144.
11. El-Serafy, A. A. M. (2020). Proposed framework of continuous auditing technology in ERP system and its impact on improving internal audit performance: A field study. Master's thesis, Faculty of Commerce, Menoufia University.
12. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2019). Intermediate Accounting (16th ed.). Hoboken, NJ: Wiley.
13. Kogan, A., Sudit, E., & Vasarhelyi, M. A. (1999). Continuous online auditing: A program of research. Journal of Information Systems, 13(2), 87–103.
14. Labelle, R., Gargouri, R., & Francoeur, C. (2010). Ethics, diversity management, and financial reporting quality. Journal of Business Ethics, 93, 335–353.
15. Lois, P., Drogalas, G., Karagiorgos, A., & Tsikatakis, K. (2020). Internal audits in the digital era: Opportunities, risks and challenges. EuroMed Journal of Business, 15(2), 205–217.
16. Palea, V. (2013). IAS/IFRS and financial reporting quality: Lessons from the European experience. China Journal of Accounting Research, 6, 247–263.

17. Rahman, A. A., & Yammeesri, J. (2010). Financial reporting quality in international settings. The International Journal of Accounting, 45, 1–34.
18. Rezaee, Z., & Reinstein, A. (2002). Continuous auditing: Building automated auditing capability. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 147–163.
19. Rezaee, Z., Elam, R., & Sharbatoghlie, A. (2001). Continuous auditing: The audit of the future. Managerial Auditing Journal, 16(3), 150–158.
20. Singh, K., & Best, P. (2015). Design and implementation of continuous monitoring and auditing in SAP ERP. International Journal of Auditing, 19, 307–317.
21. Sun, T., Alles, M. G., & Vasarhelyi, M. A. (2015). Adopting continuous auditing: A cross-sectional comparison. Managerial Auditing Journal, 30(2), 176–204.
22. Tasios, S., & Bekiaris, M. (2012). Auditor's perceptions of financial reporting quality: The case of Greece. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 2(1), 57.
23. Van Beest, F., Braam, G., & Boelens, S. (2009). Quality of financial reporting: Measuring qualitative characteristics. Nijmegen Center for Economics (NICE) Working Paper, 9(108), 1–41.
24. Velte, P., & Stiglbauer, M. (2011). Impact of audit committees with independent financial experts on accounting quality. Problems and Perspectives in Management, 9(4), 17–33.
25. Warren, J. D., & Smith, M. (2006). Continuous auditing: An effective tool for internal auditors. Internal Auditing, 21(2), 27–35.
26. Yeh, C. H., & Shen, W. C. (2010). Using continuous auditing life cycle management to ensure continuous assurance. African Journal of Business Management, 4(12), 2554–2570.
27. CICA & AICPA. (1999). Continuous Auditing: Research Report. Canadian Institute of Chartered Accountants & American Institute of Certified Public Accountants.
28. Financial Analysts Federation. (2021). Definition of quality of financial reporting: clarity and transparency and timely availability of information. In BM Hussain (Ed.), Continuous quality improvement of financial reporting (pp. xx–xx). Academic Journal of Contemporary Management Studies.

الملاحق

ملحق (1) الاستبانة في صورتها الأولية

دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الزاوية

مركز الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد/ قسم المحاسبة

استمارة جمع البيانات

السيد الأستاذ الدكتور/.....

تحية طيبة، وبعد...

يسعدني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الخاص بدراستي بعنوان: **"المراجعة المستمرة وتأثيرها على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية)"**

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الآتية:

- **المراجعة المستمرة**
- **جودة التقارير المالية**
- **العلاقة بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية**

وإيمانًا مني بخبرتكم الأكاديمية والعلمية، يشرفني أن أطلب منكم التكرّم بتحكيم الاستبيان، وذلك من خلال تقييم مدى **وضوح الفقرات، وسلامة صياغتها، وملاءمتها لأهداف الدراسة**، مع اقتراح التعديلات أو الإضافات التي ترونها مناسبة.

وأتعهد بأن تُستخدم آراؤكم وملاحظاتكم في تطوير الأداة البحثية بما يخدم جودة الدراسة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

شاكرة لكن حسن تعاونكم...

الباحثة

البيانات الأولية:

أولاً: المعلومات الديموغرافية

1. الجنس:

[ ] ذكر [ ] أنثى

2. العمر:

[ ] أقل من 30 سنة [ ] من 30 إلى 40 سنة

[ ] من 41 إلى 50 سنة [ ] أكثر من 50 سنة

3. المؤهل العلمي:

[ ] دبلوم [ ] بكالوريوس

[ ] ماجستير [ ] دكتوراه

4. سنوات الخبرة في العمل المصرفي:

[ ] أقل من 5 سنوات [ ] من 5 إلى 10 سنوات

[ ] من 11 إلى 15 سنة [ ] أكثر من 15 سنة

5. المسمى الوظيفي:

[ ] مدقق داخلي [ ] رئيس قسم المراجعة

[ ] مدير إدارة مالية [ ] موظف حسابات

[ ] آخر (يرجى التحديد): _____

عدد الدورات أو البرامج التدريبية التي حضرتها في مجال المراجعة المستمرة:

[ ] لم أحضر أي دورة [ ] دورة واحدة

[ ] دورتان [ ] أكثر من دورتين

6. التدريب على استخدام الأنظمة المالية الإلكترونية في المراجعة:

[ ] نعم، تلقيت تدريبًا كاملًا [ ] نعم، تلقيت تدريبًا جزئيًا

[ ] لا، لم أتلقَّ تدريبًا

ثانيا: فقرات الاستبيان:

الفقرة	مناسب	غير مناسب	قابل للتعديل
المحور الأول: المراجعة المستمرة وموثوقية المعلومات المحاسبية			
1. تسهم المراجعة المستمرة في زيادة دقة البيانات المالية التي تعتمد عليها المصارف التجارية.			
2. تساعد المراجعة المستمرة في اكتشاف الأخطاء المحاسبية فور وقوعها وتصحيحها مباشرة.			
3. تؤدي المراجعة المستمرة إلى تعزيز مصداقية المعلومات الواردة في التقارير المالية.			
4. تضمن المراجعة المستمرة التزام المصرف بالمعايير المحاسبية المعتمدة عند إعداد التقارير المالية.			
5. وجود نظام مراجعة مستمرة يقلل من احتمالية التلاعب أو التحريف في البيانات المالية.			
6. تسهم المراجعة المستمرة في رفع ثقة المستخدمين الخارجيين بالتقارير المالية .			
7. تعتمد موثوقية المعلومات المحاسبية على فعالية نظام المراجعة المستمرة المطبق داخل المصرف.			
8. تعمل المراجعة المستمرة على تحسين جودة الرقابة الداخلية بما يعزز موثوقية البيانات المالية.			
9. تُمكّن المراجعة المستمرة الإدارة من متابعة العمليات المالية بشكل فوري ودقيق.			
10. تطبيق المراجعة المستمرة يسهم في ضمان خلو التقارير المالية من الأخطاء الجوهرية والمخالفات.			

الفقرة	مناسب	غير مناسب	قابل للتعديل
المحور الثاني: المراجعة المستمرة وملاءمة المعلومات المحاسبية			
1. تسهم المراجعة المستمرة في تقديم معلومات محاسبية حديثة ومحدَّثة في التقارير المالية .			
2. تساعد المراجعة المستمرة على أن تعكس المعلومات المحاسبية الواقع الفعلي للأداء المالي للمصرف.			
3. تؤدي المراجعة المستمرة إلى تضمين التقارير المالية معلومات ذات صلة باحتياجات مستخدميها من إدارات داخلية وأطراف خارجية.			
4. تضمن المراجعة المستمرة أن تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة لاتخاذ القرارات الإدارية والائتمانية والاستثمارية.			
5. تسهم المراجعة المستمرة في تقليل عرض معلومات محاسبية غير ضرورية أو غير مرتبطة بأهداف مستخدمي التقارير المالية.			
6. يساعد تطبيق المراجعة المستمرة في توفير معلومات محاسبية تدعم التنبؤ بالنتائج المالية المستقبلية للمصرف.			
7. تسهم المراجعة المستمرة في مواءمة محتوى التقارير المالية مع المتطلبات الرقابية والمهنية ذات العلاقة.			
8. تؤدي المراجعة المستمرة إلى عرض معلومات محاسبية واضحة عن الأنشطة والمخاطر التي تهم مستخدمي التقارير المالية.			
9. تضمن المراجعة المستمرة إدراج معلومات محاسبية كافية حول البنود الجوهرية بما يحقق ملاءمة أعلى لمتخذي القرار.			
10. يسهم انتظام إجراءات المراجعة المستمرة في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لمتابعة أداء المصارف التجارية الليبية.			

الفقرة	مناسب	غير مناسب	قابل للتعديل
المحور الثالث: المراجعة المستمرة وقابلية الفهم ومقارنة المعلومات			
1. تسهم المراجعة المستمرة في جعل التقارير المالية أكثر وضوحًا وسهولة في الفهم للمستخدمين.			
2. تساعد المراجعة المستمرة على عرض البيانات المالية بأسلوب مبسط يسهل على المستخدمين تحليلها وفهمها.			
3. تضمن المراجعة المستمرة عرض المعلومات المالية وفق تسلسل منطقي يسهّل المقارنة بين الفترات المحاسبية المختلفة.			
4. تسهم المراجعة المستمرة في توضيح المصطلحات والسياسات المحاسبية داخل التقارير المالية .			
5. تساعد المراجعة المستمرة في تقديم معلومات مالية تتيح للمستخدمين مقارنة أداء المصرف مع فترات سابقة.			
6. ترفع المراجعة المستمرة من قدرة التقارير المالية على عرض مؤشرات مالية قابلة للمقارنة بين المصارف المختلفة.			
7. تضمن المراجعة المستمرة أن تكون البيانات المالية المنشورة خالية من الغموض والتعقيد في العرض.			
8. تساعد المراجعة المستمرة على تحسين عرض الجداول والبيانات المالية بما يعزز فهمها ومقارنتها بسهولة.			
9. تؤدي المراجعة المستمرة إلى عرض معلومات مالية مفصلة وشاملة تساعد متخذي القرار على المقارنة الدقيقة للأداء.			
10. يسهم تطبيق المراجعة المستمرة في جعل التقارير المالية أكثر شفافية ووضوحًا لمختلف فئات المستخدمين.			

الملحق (2) الاستبانة في صورتها النهائية

دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الزاوية

مركز الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد/ قسم المحاسبة

استمارة استبانة

السيد/.....(**اختياري**)

تحية طيبة، وبعد...

يسعدني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الخاص بدراستي بعنوان: **"المراجعة المستمرة وتأثيرها على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية)"**

راجية منكم التفضل بالإجابة على فقرات الاستبيان بكل دقة وموضوعية، علمًا بأن جميع البيانات ستُستخدم **لأغراض البحث العلمي فقط**، وستُعامل بسرية تامة دون الإشارة إلى أسماء المشاركين أو أماكن عملهم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

شاكرة لكن حسن تعاونكم...

الباحثة

البيانات الأولية:

أولاً: المعلومات الديموغرافية

1. العمر:

[ ] أقل من 30 سنة [ ] من 30 إلى 40 سنة

[ ] من 41 إلى 50 سنة [ ] أكثر من 50 سنة

2. المؤهل العلمي:

[ ] دبلوم [ ] بكالوريوس

[ ] ماجستير [ ] دكتوراه

3. سنوات الخبرة في العمل المصرفي:

[ ] أقل من 5 سنوات [ ] من 5 إلى 10 سنوات

[ ] من 11 إلى 15 سنة [ ] أكثر من 15 سنة

4. المسمى الوظيفي:

[ ] مراجع داخلي [ ] رئيس قسم المراجعة

[ ] مدير إدارة مالية [ ] موظف حسابات

[ ] آخر (يرجى التحديد): _____

عدد الدورات أو البرامج التدريبية التي حضرتها في مجال المراجعة المستمرة:

[ ] لم أحضر أي دورة [ ] دورة واحدة

[ ] دورتان [ ] أكثر من دورتين

5. التدريب على استخدام الأنظمة المالية الإلكترونية في المراجعة:

[ ] نعم، تلقيت تدريبًا كاملًا [ ] نعم، تلقيت تدريبًا جزئيًا

[ ] لا، لم أتلقَّ تدريبًا

ثانيا: أثر المراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية؟

المحور الأول: المراجعة المستمرة وموثوقية المعلومات المحاسبية

الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. تسهم المراجعة المستمرة في زيادة دقة البيانات المالية التي تعتمد عليها المصارف التجارية.					
2. تساعد المراجعة المستمرة في اكتشاف الأخطاء المحاسبية فور وقوعها وتصحيحها مباشرة.					
3. تؤدي المراجعة المستمرة إلى تعزيز مصداقية المعلومات الواردة في التقارير المالية .					
4. تضمن المراجعة المستمرة التزام المصرف بالمعايير المحاسبية المعتمدة عند إعداد التقارير المالية.					
5. وجود نظام مراجعة مستمرة يقلل من احتمالية التلاعب أو التحريف في البيانات المالية.					
6. تسهم المراجعة المستمرة في رفع ثقة المستخدمين الخارجيين بالتقارير المالية .					
7. تعتمد موثوقية المعلومات المحاسبية على فعالية نظام المراجعة المستمرة المطبق داخل المصرف.					
8. تعمل المراجعة المستمرة على تحسين جودة الرقابة الداخلية بما يعزز موثوقية البيانات المالية.					
9. تُمكّن المراجعة المستمرة الإدارة من متابعة العمليات المالية بشكل فوري ودقيق.					
10. تطبيق المراجعة المستمرة يسهم في ضمان خلو التقارير المالية من الأخطاء الجوهرية والمخالفات.					

المحور الثاني: المراجعة المستمرة وملاءمة المعلومات المحاسبية

الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. تسهم المراجعة المستمرة في تقديم معلومات محاسبية حديثة ومحدَّثة في التقارير المالية .					
2. تساعد المراجعة المستمرة على أن تعكس المعلومات المحاسبية الواقع الفعلي للأداء المالي للمصرف.					
3. تؤدي المراجعة المستمرة إلى تضمين التقارير المالية معلومات ذات صلة باحتياجات مستخدميها من إدارات داخلية وأطراف خارجية.					
4. تضمن المراجعة المستمرة أن تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة لاتخاذ القرارات الإدارية والائتمانية والاستثمارية.					
5. تسهم المراجعة المستمرة في تقليل عرض معلومات محاسبية غير ضرورية أو غير مرتبطة بأهداف مستخدمي التقارير المالية.					
6. يساعد تطبيق المراجعة المستمرة في توفير معلومات محاسبية تدعم التنبؤ بالنتائج المالية المستقبلية للمصرف.					
7. تسهم المراجعة المستمرة في مواءمة محتوى التقارير المالية مع المتطلبات الرقابية والمهنية ذات العلاقة.					
8. تؤدي المراجعة المستمرة إلى عرض معلومات محاسبية واضحة عن الأنشطة والمخاطر التي تهم مستخدمي التقارير المالية.					
9. تضمن المراجعة المستمرة إدراج معلومات محاسبية كافية حول البنود الجوهرية بما يحقق ملاءمة أعلى لمتخذي القرار.					
10. يسهم انتظام إجراءات المراجعة المستمرة في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لمتابعة أداء المصارف التجارية الليبية.					

المحور الثالث: المراجعة المستمرة وقابلية الفهم ومقارنة المعلومات

الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. تسهم المراجعة المستمرة في جعل التقارير المالية أكثر وضوحًا وسهولة في الفهم للمستخدمين.					
2. تساعد المراجعة المستمرة على عرض البيانات المالية بأسلوب مبسط يسهل على المستخدمين تحليلها وفهمها.					
3. تضمن المراجعة المستمرة عرض المعلومات المالية وفق تسلسل منطقي يسهّل المقارنة بين الفترات المحاسبية المختلفة.					
4. تسهم المراجعة المستمرة في توضيح المصطلحات والسياسات المحاسبية داخل التقارير المالية .					
5. تساعد المراجعة المستمرة في تقديم معلومات مالية تتيح للمستخدمين مقارنة أداء المصرف مع فترات سابقة.					
6. ترفع المراجعة المستمرة من قدرة التقارير المالية على عرض مؤشرات مالية قابلة للمقارنة بين المصارف المختلفة.					
7. تضمن المراجعة المستمرة أن تكون البيانات المالية المنشورة خالية من الغموض والتعقيد في العرض.					
8. تساعد المراجعة المستمرة على تحسين عرض الجداول والبيانات المالية بما يعزز فهمها ومقارنتها بسهولة.					
9. تؤدي المراجعة المستمرة إلى عرض معلومات مالية مفصلة وشاملة تساعد متخذي القرار على المقارنة الدقيقة للأداء.					
10. يسهم تطبيق المراجعة المستمرة في جعل التقارير المالية أكثر شفافية ووضوحًا لمختلف فئات المستخدمين.					

ملحق (3) قائمة المحكين

الاسم	التخصص	الجامعة المنتمي إليها
د. مروة محمد الزروق	محاسبة	جامعة الزاوية
د. عبدالمجيد الطيب شعبان	محاسبة	جامعة الزاوية
د. موسى منصور حمس	محاسبة	جامعة صبراته
د. محمد الطيب الشريف	محاسبة	جامعة صبراته